الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف – المسيلة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم: العلوم السياسية والعلاقات الدولية

رقم: .....

ميدان: الحقوق والعلوم السياسية

فرع: العلاقات الدولية

تخصص: استراتيجية وعلاقات دولية

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر أكاديمي

إعداد الطالب:

بوذينة إيمان

دور جماعة الضغط في توجيه السياسة الخارجية الأمريكية (حرب الخليج 3 أنموذجا)

لجنة المناقشة:

أ.د/ بوعيسي حسام الدين	جامعة المسيلة	رئيسا
د/ توازي خالد	جامعة المسيلة	مشرفا ومقررا
أ.د/ شطاب كمال	جامعة المسيلة	مناقشا

السنة الجامعية:

1443-1444هـ /2022-2023م

* ملحق بالقرار رقم ....1082.... المؤرخ في ..... 27 ديسمبر 2020

الذي يحدد القواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

مؤسسة التعليم العالي والبحث العلمي:

نموذج التصريح الشرفي

الخاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز بحث

أنا الممضي أسفله،

السيد(ة): ..بوحديمة ايمان..... الصفة: طالب، أستاذ، باحث ..طالبة.....

الحامل(ة) لبطاقة التعريف الوطنية رقم 119836 والصادرة بتاريخ 2016/11/20

المسجل(ة) بكلية / معهد الحقوق والعلوم السياسية قسم علاقات دولية

والمكلف(ة) بإنجاز أعمال بحث (مذكرة التخرج، مذكرة ماستر، مذكرة ماجستير، أطروحة دكتوراه)،

عنوانها: دور جامعة الضغط في توجيه السياسة الخارجية الامريكية حرب الخليج الثانية

أصرح بشرفي أني ألتزم بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية ومعايير الأخلاقيات المهنية والنزاهة الأكاديمية المطلوبة في إنجاز البحث المذكور أعلاه .

التاريخ: 2022/06/07

توقيع المعني (ة)

شكر وعرفان

قال صلى الله عليه وسلم: ﴿ **من لم يشكر الناس لم يشكر الله ومن أهدى إليكم معروفا فكافئوه فإن لم تستطيعوا فادعوا له** ﴾

وعملا بهذا الحديث واعترافا بالجميل، نحمد الله عز وجل ونشكره

على إتمام هذا العمل

إلى جميع الأساتذة الأفاضل

أتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذ المشرف توازي خالد الذي رافقني

طيلة إنجاز مذكرتي ولم يبخل عليّ بتوجيهاته وإرشاداته القيمة

راجية من الله عز وجل أن يسدد خطاه ويحقق مناه فجزاها الله كل خير

وأخيرا أعبر ببالغ تحياتي إلى كل من ساعدني من قريب أو من بعيد

في إنجاز هذه المذكرة

إهداء

الى من وضع المولي - سبحانه وتعالى - الجنة تحت قدميها، ووقَّرها في كتابه العزيز...

(أمي الحبيبة شفاها وحفظها الله).

أهدي تخرجي لكم انتم عائلتي الصغيرة زوجي واولادي عزوتي حفظكم الله جميعاً وادامكم عزاً وفخراً اعتز وافتخر به في كل مكان وزمان.

الى جميع أساتذتي الكرام؛ ممن لم يتوانوا في مد يد العون لي

أُهدي إليكم مذكرة التخرج

مقدمة

مقدمة:

إن ظـاهرة الجماعـات بشـكل عـام هـي ظـاهرة قديمـة تمحـورت اهتماماتهـا الأولـى حـول مصالح اقتصادية ومالية ولم يتعد نطاقها المصالح الأسرية أو العائلية. أما الجماعات الضاغطة بمفهومها الحديث فهي جماعات مصلحة في شكل تنظيم يسعى للضغط على الجهاز الحكومي أو على أعضاء البرلمان من أجل تحقيق مصلحة اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية معينة.

لقد ظهر هذا النوع من الجماعات في الولايات المتحدة الأمريكية والمجتمعات الأوروبية الغربيـة علـى الخصـوص حيـث سـاهم المنـاخ الـديمقراطي فـي ظهورهـا وتقويـة نفوذهـا وتعـدد أنواعهـا، فـإن تـأثير هـذا النـوع مـن الجماعـات لا يكـاد يتجـاوز مرحلـة الانتخابـات، ممـا يـوحي بهشاشة الرابطة السياسية والمصلحية بين أفراد الجماعة، وضعف مستوى التجنيد لدى منتسبيها.

لجماعات المصـالح أهميـة فـي توجيـه راسمي السياسـة الخارجيـة للولايـات المتحـدة، وذلـك من أجل ضمان الجماعة التي ينتمون إليها وهي من أجل ذلك تستخدم مواردها البشرية بشكل كمـي ونـوعي مـن أجـل التـأثير علـى صـانعي السياسـة وتعتمـد فـي تأثيرهـا هـذا علـى العديـد مـن الوسـائل مـن أجـل إقـرار تشـريع حـول مسـألة معينـة كالرسـائل الموجهـة إلـى البيـت الأبـيض والاتصـالات الدائمـة مـع رجـال الحكومـة ورجـال الكونجرس، وتعتمـد كـذلك علـى وسـائل الإعـلام من أجل كسب ود الرأي العام تجاه مسألة معينـة التـي تهم الجماعـة وتقوم بحمـلات شـعبية من مظـاهرات ورسـائل إلكترونيـة ترسـل إلـى أبنـاء الشـعب الأمريكـي من أجل شرح وتوضيح القضـايا التي تهم الجماعات.

وتمتلك هذه الجماعات الإمكانات المالية الهائلة التي من خلالها استطاعت أن تشكل من اللجان ذات الأهمية للتأثير على السياسة الخارجية الأمريكية وكان حجم الكبير الذي تنفقه هذه الجماعات أثره على صـانعي السياسـة الأمريكيـة والـرأي العـام الأمريكـي لجعلـه، حيـث تقوم هذه

الجماعات بدعم مرشحي الرئاسة سواء بالشكل المادي أم المعنوي، وإجراء اتفاقات مع زعماء الكونجرس لدعم مصالحها.

إن عملية صنع القرار السياسي الداخلي في أمريكا تتصف بدرجة عالية من التعقيد، لأنها تؤثر فيها مؤسسات رسمية وغير رسمية عديدة من البيئتين الداخلية والخارجية تؤثر في هذه العملية، ومن بين هذه المؤسسات غير الرسمية هي جماعات الضغط والمصالح.

لذا جاءت هذه الدراسة لتساهم في معرفة دور جماعات الضغط في توجيه السياسية الخارجية الأمريكية –حرب الخليج الثالثة أنموذجا–.

أولا: مبررات اختيار الموضوع:

أ– المبررات الذاتية:

تعتبر الدراسة الحالية بحث لنيل شهادة الماستر والتي قد تؤسس لدراسة علمية كمرجع في دراسة جماعات الضغط أنواعها وأدوارها من جهة، ومن جهة أخرى يتناول السياسية الخارجية الأمريكية والفواعل المؤثر فيها ومؤسسات صناعة القرار الأمريكي خاصة تجاه منطقة الشرق الأوسط وحرب الخليج الثالثة.

ب– المبررات الموضوعية:

– تعتبر جماعات الضغط من العوامل المؤثرة بشكل كبير في صياغة وتوجيه السياسة الخارجية الأمريكية، هذه الجماعات تمثل مصالح محددة وتعمل على تعزيزها والدفاع عنها، وقد تؤثر بشكل مباشر في صنع القرارات الخارجية.

– تشتمل جماعات الضغط الأمريكية على مجموعة متنوعة من الجماعات والمؤسسات، مثل اللوبيات الصناعية والمنظمات غير الحكومية والمجموعات الدينية والمجموعات الأكاديمية، وتعكس هذه التنوع في الجماعات المعنية بالسياسة الخارجية طبيعة المجتمع الأمريكي

والمصالح المتعددة المتنازع عليها، وتسهم في تشكيل السياسة الخارجية بما يعكس مختلف وجهات النظر والأهداف.

– تتمتع جماعات الضغط بقدرة كبيرة على العمل الشبكي ونشر الأفكار والرؤى التي تروج لها، قد يستخدمون وسائل الإعلام المختلفة، بما في ذلك وسائل التواصل الاجتماعي، للتأثير على الرأي العام والنخب السياسية، هذا النشاط الإعلامي قد يؤثر بشكل كبير في توجيه السياسة الخارجية وفي صنع القرارات السياسية.

– تعتبر جماعات الضغط ممثلة لمصالح معينة، مثل المصالح الاقتصادية أو الأمنية أو الإنسانية، قد تتأثر السياسة الخارجية الأمريكية بتلك المصالح والأولويات المشتركة التي تدافع عنها هذه الجماعات.

– يعد دور جماعات الضغط في توجيه السياسة الخارجية مرتبطًا بأساسيات الديمقراطية ومشاركة المواطنين في صنع القرارات السياسية. تسمح هذه الجماعات بتعبير المواطنين عن آرائهم ومصالحهم، وتعزز المناقشة العامة والتواصل بين الحكومة والمواطنين في سياق السياسة الخارجية.

ثانيا: أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الموضوع في دراسة الدور الحيوي الذي تلعبه جماعات الضغط في تمثيل مصالح محددة في المجتمع الأمريكي والتي تشمل مصالح القطاع الاقتصادي والصناعي والمجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية والجماعات الدينية والحقوقية والبيئية والإنسانية، حيث تعمل على توجيه السياسة الخارجية بما يعكس المصالح المختلفة ويحقق التوازن بينها.

كما ينطوي الموضوع على أهمية علمية كبيرة كونه يلقى اهتمام أكاديمي من طرف العديد من الدارسين في حقل العلاقات الدولية والظواهر التي تؤثر في مسارها لارتباطه بالجوانب السالفة الذكر.

وتكمن أهمية الموضوع العلمية في إبراز دور جماعات الضغط في حرب الخليج الثالثة وذلك من خلال تأثيرها في توجيه السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية وهذا بما يخدم مصالحها في المنطقة.

ثالثا: أهداف الدراسة:

نهدف من خلال هذه الدراسة إلى:

- محاولة فهم كيفية تشكل السياسة الخارجية في الولايات المتحدة وكيف يتم تأثير القوى والجماعات المختلفة في صنع القرارات حيث يمكن أن يسلط الضوء على العلاقة بين الحكومة وجماعات الضغط، وكيفية تأثيرها على صنع القرارات الخارجية.
- محاولة تحليل تأثير جماعات الضغط على السياسة الخارجية الأمريكية وتوجيهها، والقرارات السياسية المتخذة والنتائج والتحولات التي قد تحدث نتيجة لتأثير تلك الجماعات.
- محاولة فهم كيفية توازن المصالح المختلفة في صنع السياسة الخارجية، من خلال دراسة كيفية تمثيل مصالح القطاعات المختلفة والجماعات في السياسة الخارجية وتحقيق التوازن بينها.
- إبراز تأثير جماعات الضغط في حرب الخليج الثالثة من خلال توجيه السياسة الخارجية الأمريكية.

رابعا / الإشكالية: (المشكلة البحثية)

أ- الإشكالية الرئيسية:

انطلاقا مما سبق تتحدد مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيسي التالي:

وما هي الآليات التي تعتمد عليها جماعات الضغط في توجيه السياسية الخارجية الأمريكية؟

ب- التساؤلات الفرعية:

تندرج تحت هذه الإشكالية عدد من التساؤلات الفرعية التي نلخصها فيما يلي:

- ماهية جماعات الضغط والمصالح؟، وماهي الخصائص الرئيسة التي تتميز بها؟

- ما هي مؤسسات صنع السياسة الخارجية الأمريكية والعوامل المؤثرة فيها؟

- ما دور جماعات الضغط في التأثير على صناعة القرار الأمريكي خلال حرب الخليج الثالثة.

خامسا: حدود الدراسة

أ- الإطار الزماني:

يتحدد الإطار الزماني لدراستنا بالإطار الزمني لحرب الخليج الثالثة (الحرب على العراق) والتي كانت في مارس 2003.

ب- الإطار المكاني:

إن تحديد الإطار المكاني للدراسة لهو من السهولة حيث تمحورت دراستنا حول منطقة الخليج العربي بالضبط الحرب على العراق؟

سادسا: الفرضيات.

وفي ضوء ذلك، تنطلق الدراسة من فرضية مفادها تزايد دور جماعات الضغط والمصالح كأحد القوى السياسية الفاعلة والمحورية في صنع وتوجيه السياسة الخارجية الأمريكية خلال فترة حرب الخليج الثالثة، نظرا للترابط والتداخل بين السياستين الداخلية والخارجية.

ثامنا: المناهج المستخدمة: تفرض طبيعة الموضوع تنوع في المناهج أهمها ما يلي:

-**المنهج الوصفي التحليلي:** وهو من المناهج التي يتم استخدامه لمعرفة حيثيات وجوانب الظاهرة المدروسة والتحليل بواسطة الاعتماد على دراسات استطلاعية سابقة ودراسات شاملة حول الظاهرة من أجل الوصول إلى معرفة دقيقة وبنود من التفصيل عن مختلف مكونات

الظاهرة تمكننا من التنبؤ لما ستؤول إليه نفس الظاهرة مستقبلا بحكم أن هذه الأخيرة تتميز بتغير زماني ومكاني مستمر وهو ما يسمى بالدراسة المسحية الشاملة.

حيث استخدمنا هذا المنهج من خلال وصف جماعات الضغط وآلياتها المعتمدة في رسم السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية، وبيان وتوضيح القرارات الصادرة عن الولايات المتحدة الأمريكية خاصة في حرب الخليج الثالثة.

-**منهج التاريخي:** تتمثل ميزة هذا المنهج في كونه "يدرس الظاهرة القديمة من خلال الرجوع إلى أصلها فيصفها ويسجل تطوراتها ويحلل ويفسر هذه التطورات استنادا إلى المنهج العلمي للبحث الذي يربط النتائج بأسبابها"[1].

وقد تم استخدام هذا المنهج لدراسة جماعات الضغط وذلك بالرجوع إلى نشأتهم وانتشارهم.

-**منهج دراسة حالة:** هو المنهج الذي يتجه إلى جمع البيانات العلمية المتعلقة بأية وحدة سواء كانت فردا أو مؤسسة أو نظاما اجتماعيا وهو يقوم على أساس التعمق في دراسة مرحلة معينة من تاريخ الوحدة أو دراسة جميع المراحل التي مر بها وذلك بقصد الوصول إلى تعميمات متعلقة بالوحدة المدروسة وبغيرها من الوحدات المتشابهة[2].

تاسعا: تقسيم الدراسة.

من أجل الإلمام بالموضوع من كل جوانبه ارتأينا تقسيم الدراسة إلى ثلاثة فصول:

-**الفصل الأول:** الإطار النظري والمفاهيمي للدراسة، تم تقسيمه إلى مبحثين، عنون المبحث الأول ماهية جماعات الضغط، حيث تطرقنا فيه إلى مفهوم جماعات الضغط وخصائصها في المطلب الأول، ثم أنواع جماعات الضغط ووظائفها في المطلب الثاني، ووسائل جماعات

[1]- عمار بوحوش: دليل البحث في المنهجية وكتابة الرسائل الجامعية، (الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، ط2)، ص 24.

[2]- عمار بوحوش: مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ط8، 2016)،ص 130

الضـغط وتقييمهـا فـي المطلـب الثالـث، أمـا المبحـث الثـاني تطرقنـا فيـه إلـى السياسـة الخارجيـة الأمريكية فتناولنا تطور تاريخي للسياسة الخارجية الأمريكية في المطلب الأول، وعناصر صنع السياسة الخارجية الأمريكية في المطلب الثاني،

-**الفصـل الثـاني:** أهميـة منطقـة الخليج فـي السياسـة الخارجيـة الأمريكيـة، حيث قسم بدوره إلـى مبحثين، المبحث الأول تطرقنا فيه إلى أهمية منطقة الشرق الأوسط في الاستراتيجية الأمريكية، حيث تناولنا الأهمية السياسية لمنطقة الشرق الأوسط في المطلب الأول، والأهمية العسكرية في المطلـب الثـاني والأهميـة الاقتصـادية فـي المطلـب الثالـث، أمـا المبحـث الثـاني الاسـتراتيجية الأمريكية في حرب الخليج الثالثة (غزو العراق) حيث خصصنا المطلب الأول تغيرات المنظومة الدوليـة وتأثيرها علـى السياسـة الأمريكيـة اتجـاه العراق، والمطلب الثـاني البنيـة الفوضـوية للنظـام الـدولي فـي ظـل المـأزق الأمنـي وسياسـة أمريكـا فـي العـراق، والقوة الأمريكيـة الصـلبة المهيمنـة ومصالحها التوسعية في العراق في المطلب الثالث

-**الفصـل الثالـث:** آليـات وأدوات جماعـات الضـغط فـي توجيـه السياسـة الأمريكيـة تجـاه حـرب الخليج الثالثة، وقد قسمناه إلـى ثلاثة مباحث جاء المبحث الأول آليات وأدوات جماعات ضغط الكيان الصـهيوني، والمبحث الثاني: آليات وأدوات جماعات الضـغط الخليجيـة، وأخيرا المبحث الثالث: آليات وأدوات جماعات الضغط التركية والإيرانية.

وختمنا الدراسة بخاتمة كانت عبارة عن جملة من النتائج المستخلصة من الدراسة.

الفصل الأول

الإطار النظري لجماعات الضغط والسياسة الخارجية الأمريكية

المبحث الأول: ماهية جماعات الضغط

المطلب الأول: مفهوم جماعات الضغط وخصائصها

تعتبر جماعات الضغط من بين القوى السياسية غير الرسمية التي تساهم في صنع السياسات وتؤثر على صناع القرار، لذا كان لزاما علينا التطرق إلى معرفة المقصود منها، لذا سنتطرق إلى مفهوم جماعات الضغط في الفرع الأول، وأهدافها في الفرع الثاني.

الفرع الأول: مفهوم جماعات الضغط

اختلف الكتاب والباحثين حول مدلول موحد لجماعات الضغط شأنها في ذلك شأن الكثير من المفاهيم الأخرى، وذلك كون هذه الأخيرة أحد الفاعلين الأساسيين في صنع العملية السياسية، فهناك من يطلق عليها "جماعات المصالح" على اعتبار أنها تسعى لتحقيق مصالح مشتركة بين أعضائها، والبعض الآخر يطلق عليها اسم "جماعات الضغط" على اعتبار أنها تمارس الضغط على السلطة من أجل تحقيق مصالحها.

يشير مفهوم جماعات الضغط الى الجماعات والمنظمات غير الحكومية سواء كانت في شكل نقابات أو جمعيات ذات عضوية اختيارية، تحاول التأثير على مخرجات العملية السياسية عن طريق فرض مطالب على النظام السياسي، وتعكس المطالب والاهداف العامة لأفراد هذه الجماعات غذ ذهب عدد من الباحثين الى تبني مفهوم لجماعات الضغط تمييزاً لها عن جماعات المصالح على أساس أن الأخيرة لا تمارس السياسة أو الضغط على السلطة، وإذا ما سعت الى ذلك فإنها تتحول الى جماعة ضغط[1].

ويمكن تعريفها أيضا بأنها: "جماعة أو فئة لها مصالح مشتركة أو توجهات مشتركة، وفي الغالب يكون لهذه الجماعة عمل أو مهنة واحدة تسعى إلى التأثير في السياسات العامة حفاظا على مصالحها أو تأكيدا لتوجهاتها وليس من أهدافها تحمل مسؤولية مباشرة في الحكم"[2].

---

[1]– جان مينو، الجماعات الضاغطة، ترجمة بهيج شعبان، ط3، بيروت: منشورات عويدات، 1983، ص 10.

[2]– حسن أبشر الطيب، **الدولة العصرية دولة مؤسسات**، القاهرة: الدار الثقافية، 2000، ص 168.

عرفت جماعات الضغط بأنها مجموعة أفراد يتحدون فيما بينهم للقيام بأعمال وأنشطة تهدف الى تحقيق مصالح خاصة، قد تكون اقتصادية او اهداف انسانية، ولا يسعون الى تحقيق ارباح تجارية، فالعمليات التي تقوم بها هذه الجماعات تهدف الى التأثير العام لخدمة مصالحها فقط دون التفكير في الوصول الى الحكم او المساهمة فيه[1].

وتعرف أيضا بأنها: "تلك الجماعات المنظمة التي تهدف من أنشطتها إلى التأثير على السلطات العامة لكي توجهها في سياستها وأعمالها وفقا لما تقتضيه مصلحة تلك الجماعات"[2].

كما عرف البعض جماعة الضغط بانها جماعة " سياسية او اقتصادية أو اجتماعية "تحاول بشتى الطرق التأثير على السلطات السياسية العليا ولا سيما التنفيذية والتشريعية، وتعد هذه الجماعات أحد الآليات التي يمكن ان تكون نقطة التقاء بين السلطة والمواطنين[3].

وفي تعريف يعتبر الأكثر وضوحً ودقة لجماعات الضغط عرفت بأنها: "جماعات تعنى برغبات واحتياجات أعضائها، وهي لا تهتم بتمثيل كافة المواطنين ولا يرشحون أحدا للناخبين، فهم يسعون إلى إقناع الموظفين العموميين بعدم صلاحية بعض التشريع والرغبة في البعض الآخر أو تقوية بعض القوانين في سبيل خدمة مصالح جماعتهم"[4].

من خلال التعريفات السابقة الذكر يمكننا تعريف جماعات الضغط بأنها تنظيم غير رسمي، يضم مجموعة من الأفراد تربطها مصالح مشتركة، تسعى بكل الوسائل المتاحة للضغط على صناع القرار، بغرض توجيه السياسة العامة بما يخدم مصالحها؛ وهي تختلف

---

[1]– بلال أمين زين الدين، الاحزاب السياسية من منظور الديمقراطية المعاصرة: دراسة مقارنة، ط1، الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، 2011، ص 115.

[2]– محمد أبو ضيف باش خليل، جماعات الضغط وتأثيرها على القرارات الإدارية والدولية: ماهيتها أنواعها، عوامل تكوينها، مشروعيتها، أهميتها، القاهرة: دار الجامعة الجديدة، 2008، ص 14.

[3]– هشام محمود الاقداحي، اللوبي وجماعات الضغط السياسي: صراع المصالح والنفوذ والمال، الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 2012، ص 12.

[4]– هوارد بينمان، الجهاز السياسي الامريكي ترجمة د. وايت ابراهيم بلا، القاهرة مكتبة الوعي العربي، 1962، ص 64.

من حيث نفوذها وأهدافها ودرجة تأثيرها وتتشابه في أساليب الضغط المستعملة في الدفاع عن مصالحها.

الفرع الثاني: خصائص جماعات الضغط

من خلال تعريفات جماعات الضغط يتبين لنا أنها تتميز بعدد من الخصائص، يمكن حصرها في النقاط الآتية:

- تعبر عن جماعة من الأشخاص بينها علاقات ثابتة أي وجود تنظيم.
- توفر شعور يوحد أفراد التنظيم من أجل الدفاع عن مصالح معينة
- تربط بين هؤلاء الأشخاص مصالح مشتركة بغض النظر عن انتماءاتهم الحزبية والإيديولوجية.
- تستعمل عددا من وسائل الضغط والتأثير لتحقيق مصالحها.
- قد تكون جماعات عامة كالنقابات والجمعيات بمختلف اختصاصاتها وقد تكون جماعات خاصة يربط بين أفرادها مصالح شخصية خاصة.
- قد تكون جماعات اجتماعية تسعى للدفاع عن بعض المصالح الاجتماعية كجمعيات الدفاع عن البطالين أو ذوي الاحتياجات الخاصة أو جمعيات الدفاع عن حقوق المرأة وقد تكون جماعات سياسية تحدد مصالحها في الدفاع عن مصالح سياسية كالجماعات الصهيونية في أمريكا، وقد تكون جماعات اقتصادية أو إدارية أو غيرها بحسب اهتمامها والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها[1].
- لا تستهدف الوصول إلى مراكز السلطة والاستيلاء عليها، بل هدفها التأثير في قرارات السلطة وسياساتها لتوجيهها في اتجاه ينسجم مع مصالحها[2].

[1]- علي محمد شميش، العلوم السياسية، بنغازي ليبيا: المؤسسة العربية للعلوم والثقافة، 2008، ص 117.

[2]- ناجي عبد النور، المدخل إلى علم السياسة، الجزائر: دار العلوم للنشر والتوزيع، 2007، ص 164.

المطلب الثاني: أنواع جماعات الضغط ووظائفها

الفرع الأول: أنواع جماعات الضغط

تختلف جماعات الضغط ليست واحدة في وجودها فهي من جماعة الى اخرى وذلك طبقا لتركيبها وتمثيلها للمصالح، ولذلك تصنف جماعات الضغط وفق لعدة معايير هي: طبيعة الجماعة، التنظيم نطاق المصلحة الاستمرارية وأخيرا الولاء؛ وسوف يتم توضيحها فيما يلي:

أولا: حسب طبيعة الجماعة

تصنف جماعات الضغط وفق هذا المعيار الى أربع أنواع هي:

أ- **جماعات الضغط السياسية:** وهي جماعات لها مصالح سياسية بحتة يطلق عليها اسم اللوبي ومن سمات هذه الجماعة انها تسعى أكثر من أي جماعة أخرى للتأثير في قرارات الحكومة وأعضاء البرلمان، إذ تسعى لأن يكون لها علاقة دائمة مع رجال السلطة وتمارس عليهم الضغط بشكل مستمر للحصول على مزيد من الامتيازات[1].

ب- **جماعات الضغط شبه سياسية:** وهي جماعات لا تقتصر أهدافها على الجانب السياسي، بل تتعداه الى الجانب الاقتصادي لسعيها في تحقيق مكاسب سياسية واقتصادية أيضا، فأهدافها بالتالي سياسية واقتصادية في آن واحد كالنقابات العمالية واتحادات العمال[2].

ج-**جماعات الضغط الإنسانية:** وهي تلك الجماعات التي لا تمارس نشاط سياسي ولا اقتصادي بل إن كل نشاطاتها ذات طابع انساني متعلق مثلا رعاية الطفولة أو حقوق الانسان أو حماية الحيوان كجمعية الرفق بالحيوان[3].

---

[1]- مهداوي عبد القادر، دور الجماعات والقوى الضاغطة لتوجيه سياسة البرلمان، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي حول التطوير البرلمان في الدول المغاربية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، د.ت.

[2]- قحطان أحمد الحمداني، المدخل الى العلوم السياسية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2012، ص 298.

[3]- كريم كشاكش، جماعات الضغط وأثرها على الأنظمة السياسية المعاصرة، مجلة مؤتة للبحوث والدراسات، العدد 05، 1992، ص 146.

د- جماعات الضغط المهنية: وهي جماعات تهتم بمصالح أصحاب المهن الواحدة سواء كانت مادية أو معنوية كاتحاد التجار الحرفيين واتحاد المحامين[1].

ثانيا : حسب تنظيمها

وتصنف بحسب هذا المعيار الى نوعين هما:

1- جماعات الضغط المنظمة: وهي جماعات منظمة في تركيبها وعضويتها وتكون بذلك شبيهة بالأحزاب السياسية[2].

2- جماعات الضغط غير المنظمة: وهي الطبيعة الغالبة على معظم الجماعات، اذ تواجه هذ الجماعات مشكلة عدم التمويل وقلة المقرات وتكون في الغالب أداة في يد الحكومة، خاصة التي تقدم لها الدعم المالي وتستخدمها مقابل ذلك كأداة لتمرير مشاريعا وتنفيذها، كما قد تقولها أطراف أخرى غير الأجهزة الحكومية[3].

ثالثا: حسب الاستمرارية

تصنف بدورها جماعات الضغط بحسب هذا المعيار الى: [4]

1-جماعات الضغط الدائمة: وهي تلك الجماعات التي تدافع عن مصالحها بشكل دائم، بحيث تمارس الضغط على صناع القرار بشكل مستمر ومثال ذلك النقابات المهنية.

2- جماعات الضغط المؤقتة: وهي جماعات تتكون لتحقيق غاية معينة ثم تختفي بمجرد الحصول على مطالبها، فتمارس بذلك الضغط على صناع القرار بشكل غير دائم

رابعا: بحسب أهدافها

يمكن تصنيفها إلى ما يلي:

1- جماعات المبادئ والبرامج: وهي جماعات تدافع عن قيم محلية، وطنية أو دولي[5].

---

[1]- مهداوي عبد القادر، مرجع سابق.

[2]- قحطان أحمد الحمداني، مرجع سابق، ص 298

[3]- مهداوي عبد القادر، مرجع سابق.

[4]- قحطان أحمد الحمداني، مرجع سابق، ص 298

[5]- سعاد الشرقاوي، النظم السياسية في العالم المعاصر، دار النهضة العربية، مصر، 2007، ص 200.

2- جماعات المهن والحرف: أهم ما يميز هذه الجماعات هي أنها ذات أهداف مرتبطة بطبيعة خاصة كاتحادات التجار الحرفيين مثلا[1].

3- جماعات ذات أهداف تخريبية: وهي الجماعات التي تكون غايتها الأساسية زعزعة استقرار المجتمع باستعمال وسائل تخريبية[2].

خامسا: حسب الولاء

1-جماعات الضغط الوطنية: وهي جماعات ضغط ترتبط أهدافها بأهداف وطنية فيكون ولاءها له وتخدم بذلك مصالح أبناءه

2-جماعات الضغط الأجنبية: وهي جماعات ضغط يكون ولاءها للأجنبي، حيث يتعارض نشاطاتها. مع مصلحة الوطن كاللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة الأمريكية، الذي يخدم الصهيونية وكيانها فولاءها لغير الولايات المتحدة الأمريكية[3].

ووفقا لمعيار الولاء تكون جماعات الضغط إما بناءة في خدمة الوطن والدفاع عن مصالحه وكيانه ووحدته اذا كان ولاءها للوطن ؛ أما اذا كانت أجنبية فهي على عكس الأولى، تكون هدامة لأن سعيها الوحيد خدمة وطنها على أرض أجنبية، فقد تعمل من أجل ذلك على زعزعة الاستقرار ويكون وجودها في تلك البلاد الأجنبية مصدر تهديد لها، إضافة الى أن تعارض المصلحة الوطنية مع مصلحة جماعات الضغط من شأنه أن يجعل المجتمع منقسم على نفسه، خاصة اذا استعملت الجماعات الضغط الإعلام كوسيلة لنشر الدعايات و تشويه الحقائق وتصويرها بشكل مناسب لأفراد المجتمع ما يؤدي الى تفتيت الوحدة الوطنية .

[1]- قحطان أحمد الحمداني، مرجع سابق، ص 244.

[2]- سعاد الشرقاوي، مرجع سابق، ص 455.

[3]- قحطان أحمد الحمداني، مرجع سابق، 300

الفرع الثاني: وظائف جماعات الضغط

تلعب جماعات الضغط باعتبارها حلقة وصل وسيطة بين المجتمع والدولة عدداً من الوظائف والأدوار التي لا غني عنها في أي نظام سياسي فهي تقوم بالتعبير عن مصالح هذه الجماعات ومطالبها وتلعب دورا لا يستهان به في تنظيم العلاقة بين المجتمع والدولة ومن ثم في تخفيف احتمالات الاحتكاك والصدام، كما تقوم بدور غير مباشر في صيغة وصنع السياسات العامة، وفي التنشئة السياسية لأعضائها بالإضافة الى تقديم الخدمات المباشرة لهؤلاء الأعضاء ولذا سوف تميل هذه الوظائف على النحو الآتي[1]:

1- **أداة للتعبير عن المصالح:** إذ تعد جماعات الضغط إحدى القنوات الرئيسية التي تتم من خلالها بلورة مطالب أعضائها تجاه الدولة أو تجاه الشركاء الاجتماعيين الآخرين. فهي تساعد صانع القرار على التعرف بدقة على هذه المطالب والمصالح كي يأخذها في الاعتبار عند وضع السياسات العامة لكي يتحسب لردود الفعل المحتملة في حالة عدم تمكنه من الاستجابة لها. ولا تنفرد جماعات الضغط بأداء هذه الوظيفة أي باعتبارها من أدوات التعبير عن المصالح وانما تشاطرها في ذلك مؤسسات سياسية واجتماعية أخرى كالأحزاب السياسية ووسائل الإعلام والمجالس النيابية وغيرها.

2- أداة اتصال وضبط: تعد أداة اتصال تعمل في اتجاهين من أعضاء الجماعة الى الدولة حين تقوم بنقل مطالب الأعضاء الى صناع القرار، ومن الدولة الى الأعضاء حين تقوم بنقل موقف صناع القرار الى الجماعة. وفي كلتا الحالتين تلعب جماعات الضغط دورا حيوياً في تهيئة الأوضاع لفهم أو تفاهم أفضل بين الشركاء الاجتماعيين ومن ثم في ضبط السلوك ومنع التطرف وتهدئة الخواطر على الجانبين.

3- أداة للتنشئة والتعبئة والمشاركة السياسية: تلعب جماعات الضغط وظيفة تربوية أو تعليمية سياسية في توعية أعضائها بحقوقهم وواجباتهم الخاصة والعامة على حد سواء.

[1]- رجب عبد الحميد، مبادئ العلوم السياسية، الجمهورية اللبنانية: دار الكتاب الجامعي، ط1، 2016، ص 190-191.

ولذلك فإن العديد من جماعات الضغط تعد وخاصة في الدول الديمقراطية بمثابة معامل لصنع القيادات والكوادر المؤهلة لقيادة العمل العام، لأنها ساحات لاكتشاف واختبار وصقل وتدريب المواهب على العمل الجماهيري، كما تلعب هذه الجماعات الخاصة تلك التي تملك إمكانات مادية وبشرية وفنية كبيرة، دورا مهماً في الحياة الثقافية والفكرية من خلال النشرات والمطبوعات والدراسات التي تصدرها في مختلف المجالات.

4- أداة لتقديم الخدمات: تحرص بعض جماعات الضغط على تقديم خدمات مباشرة لأعضائها.

المطلب الثالث: وسائل جماعات الضغط وتقييمها

الفرع الأول: وسائل جماعات الضغط

تستخدم جماعات الضاغطة عدة وسائل من أجل تحقيق أهدافها، يمكن تحديد أهم الوسائل التي تستخدمها الجماعات والقوى الضاغطة فيما يلي:

أولا: الإقناع.

يعتبر أصحاب المصلحة الإقناع الوسيلة الأساسية التي من خلالها يكسبون الولاء والاتباع وإقناع الحكومات بأهدافها، ولا يكون ذلك إلا من خلال الاجتماعات والتجمعات الخاصة والعامة، وكذا وسائل الإعلام بمختلف أشكالها، كما أن رجال الأعمال يتمتعون بميزة القدرة على الإقناع، مستخدمين إمكانياتهم المادية وخبراتهم العلمية وبذل الجهود للوصول إلى الهدف المطلوب[1].

تعتمد جماعات الضغط في عملية الإقناع على أصحاب الخبرة من العناصر الناجحة في توليها المناصب المختلفة كالقضاة والمشرعين بعد التقاعد أو الوزراء السابقين أو كبار الموظفين مستغلة سمعتهم الجيدة للإقناع، وتؤثر هذه المجموعات أيضا على أعضاء الحكومة والبرلمان والسلطة التشريعية من خلال توفير المعلومات والبحوث

[1]- ثامر كامل الخزرجي، العلاقات السياسية الدولية: واستراتيجية إدارة الأزمات، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص 124

والدراسات القائمة على الأرقام، حتى وإن كانت غير صحيحة وتستخدم الرحلات والدعوات للقاء والمناقشة[1].

ثانيا: التهديد.

يعتبر التهديد من أهم طرق جماعات الضغط في ممارسة ضغطها على السلطات بمختلف أنواعها سواء التنفيذية أو التشريعية أو القضائية الرسمية، وذلك من خلال عدة طرق ووسائل كإرسالها للرسائل والبرقيات وإجراء مقابلات مع الأشخاص الذين يحتاجون إلى التأثير عليهم، وتحتوي تكون على شكل تهديد يتخذ أشكالا عديدة، كالتهديد بحرمان أعضاء البرلمان وعدم دعم العضو الذي يرفض في المستقبل، ويمكن أن يشمل التهديد أيضا عقوبات وجرائم القتل والتعنيف أو خلق أزمات مالية واقتصادية للحكومات كالتحريض على عدم دفع الضرائب أو التهديد باستخدام قوة الإضرابات وغيرها[2].

ثالثا: الضغط على السلطات الحكومية.

نظرا لأهمية السلطات الحكومية في إصدار القرارات سيما في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية فضلا عن السياسة والتي تخص مختلف شرائح المجتمع فإن جماعات المصلحة تسعى للاتصال المباشر بالمعنيين في الجهاز التنفيذي والإداري بدءا برئاسة الدولة والوزراء إلى المسؤولين الكبار، فقد تعمد إلى وقف تنفيذ قانون ما، فتطلب من رئيس السلطة التنفيذية ذلك عبر الرسائل والبرقيات بعدم التصديق عليه، أو التوجه بحذف بعض مواده أو إضافة أخرى[3].

---

[1]– قحطان أحمد سليمان الحمداني، الأساس في العلوم السياسية، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، الأردن، 2004، ص340.

[2]– محمد أبو ضيف باشا خليل، جماعات الضغط وتأثيرها على القرارات الإدارية والدولية: ماهيتها، أنواعها، عوامل تكوينها، مشروعيتها، أهميتها، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2008، ص 175.

[3]– قحطان أحمد سليمان الحمداني، مرجع سابق، ص 341.

رابعا: التأثير في أعضاء البرلمان.

ما يلاحظ على أغلب جماعات الضغط على اختلاف أنواعها وأشكالها اهتمامها بإقامة علاقات مع السلطة التشريعية، من خلال أعضائها أو لجانها أو رئاستها أملا في الحصول على قوانين تخدم مصلحتها أو تعديلها أو إلغائها، وتستخدم هذه الجماعات عدة طرق لإقامة علاقتها كإقامة الحفلات والولائم، وتقديم الهدايا والرشاوي، وفي بعض الأحيان تقوم بتأييد بعض المرشحين، وتمويل حملاتهم الانتخابية حرصا على فوزهم والاستفادة منهم[1].

خامسا: تعبئة الرأي العام.

إن لتأييد الرأي العام للحكومات يعمل على بقائها واستمرارها، لذلك تسعى جماعات الضغط إلى الاستفادة من الرأي العام وذلك بتعبئته وتوجيهه بما يخدم مصالحها، كإصدار النشرات وتوزيعها وعقد الندوات وإلقاء المحاضرات، واستخدام وسائل الاعلام المختلفة لشرح وجهة نظرها[2].

سادسا: التمويل.

وهو وسيلة مهمة إذ أن الشركات والجماعات الاقتصادية التي لها الأموال الكبيرة تستخدمها بشكل شرعي تحت عنوان المساعدات، أو غير شرعي عبر تقديم الرشاوي والعمولات، والهدايا واستغلال حاجة البعض من الموظفين الى المال، فضلا عن تمويل الحملات الانتخابية للمرشحين من الأفراد والأحزاب[3].

---

[1]– عصام الدبس، النظم السياسية: أسس التنظيم السياسي، عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2010، ص 324

[2]– قحطان أحمد سليمان الحمداني، مرجع سابق، ص 342

[3]– الأمين شريط، الوجيز في القانون الدستوري والمؤسسات السياسية المقارنة، ط7، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2011، ص 278.

الفرع الثاني: تقييم جماعات الضغط

إن تحديد فاعلية جماعات الضغط لهو من الصعوبة بما كان وذلك حسب ظروف الجماعة وتباين النظام السياسي ومدى تقبلها أو عدم تقبلها لتأثيرات جماعات الضغط، لذا يمكن تقدير فاعلية جماعات الضغط تبعا لحجم الجماعة فقد يكون كبر حجمها عاملا قويا في فاعلية نشاطها بيد انه ليس دليلا قاطعا على ذلك حجم وكذلك وحدة الجماعة إذ أن وحدة الجماعة واتفاق أعضاءها على ما يبتغون عامل فعال في سبيل تحقيق الجماعة لأهدافها[1].

كما عرفت جماعات الضغط عدة انتقادات ولها عدة سلبيات تتعلق بطبيعتها وتكوينها على أساس عدم قدرة الشعب والنظام السياسي على محاسبتها بسبب عدم تحملها المسؤوليات، كما أنها تمتاز بعدة إيجابيات، يمكن تلخيصها فيما يلي:

أولا: لإيجابيات جماعات الضغط

تتجلى إيجابيات جماعات الضغط على تنظيم المجتمع وتأطيره في سبيل بلوغ الأهداف التي تحقق ازدهاره الاقتصادي والاجتماعي، حيث أن وحدة أعضائها تشكل قوة كبيرة وكثرة عددهم وقدراتها والقيادة الناجحة تستطيع من خلالها استثمار عناصر قوتها لصالح أعضائها في حركتها ومفاوضاتها المالية ووسائلها، حيث أن من أهم إيجابياتها ما يلي:

– تعمل جماعات الضغط على ربط المواطنين بالدولة حيث تعتبر من أهم حلقات الوصل بين المواطن والحكومة.

– تسعى جماعات الضغط إلى تقوية المشاركة السياسية بدفع أعضائها للمشاركة في النشاطات السياسية.

[1]– فيليب برو، علم الاجتماع السياسي، ترجمة محمد عرب صاصيلا، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان، 1998، ص 282.

– تعمل جماعات الضغط تأطير المجتمع المدني من خلال حملات لتعليم وتثقيف وتدريب أعضائها على المشاركة في العمل الجمعوي.

– تسعى إلى التأثير في وضع وبناء الأجندات التي تتبناها الحكومة والمسؤولين في الدولة.

– وجود الجماعات وانتظامهم يجعلهم في موقع قوة لمنع بيروقراطية الجهاز التنفيذي وتهديد حريات وحقوق أصحاب المصالح.

– لها القدرة على الاستمرار في الضغط على الحكومات في كل الأوقات مقابل ممارسة الحقوق داخلها[1].

ثانيا: سلبيات جماعات الضغط

بالرغم من إيجابيات جماعات الضغط إلا أن هناك بعض السلبيات التي تشوب عملها وتؤثر في مركزها في المجتمع وصانعي القرار والتي يمكن من بينها ما يلي:

– استخدام الوسائل غير الشرعية والذي يؤدي إلى الفساد لا سيما الرشوة والتهديد وهي وسائل تمارس بشكل خفي.

– وجود جماعات ضغط كبيرة وقوية تسعى لتحقيق مصالحها على حساب الطبقات الأخرى.

– قد تتأثر بعض قيادات جماعات الضغط فتصبح لا تنظر إلا لمصالحها غير مكترثة بآراء المعارضين فيها ولو كانوا أغلبية.

– قد يكون الولاء للجماعات على حساب الولاء للأمة والدولة.

– إن المصالح الخاصة لجماعات الضغط لا تأخذ بعين الاعتبار المصلحة العامة فتنعكس سلبيا على مصالح الكثيرين

– إن جماعات الضغط تؤدي الى اللامساواة بين أفراد المجتمع وبالتالي تؤدي التفرقة والاختلاف على معاني الوحدة الوطنية والمصلحة العليا[2].

---

[1]– قحطان أحمد سليمان الحمداني، المرجع السابق، ص 343.

[2]– المرجع نفسه، ص 344.

المبحث الثاني: السياسة الخارجية الأمريكية

المطلب الأول: تطور تاريخي للسياسة الخارجية الأمريكية

الفرع الأول: لمحة تاريخية عن السياسة الخارجية الأمريكية

في البداية كانت الولايات المتحدة تحت سيطرة الاستعمار البريطاني الذي كان متمركزا على السواحل الجنوبية الشرقية لأمريكا الشمالية، وبسبب الطابع الاستبدادي لملوك انجلترا في تلك المستعمرات ثارت هذه الأخيرة على التاج البريطاني عام 1775 بقيادة جورج واشنطن George Washington وفي 04 جويلية من نفس العام أعلنت المستعمرات استقلالها، وفي هذا السياق يرى بعض الباحثين أن إعلان الاستقلال يدل على تبلور فلسفة العقد الاجتماعي والليبرالية السياسية (المساواة في الحرية) في هذه المرحلة المتقدمة من عمر الدولة الأمريكية[1].

بعد ثماني سنوات من إعلان الاستقلال وبفضل مساعدة فرنسا وإسبانيا وهولندا هزمت القوات البريطانية، وتم توقيع معاهدة بين الطرفين عام 1783 اعترفت بريطانيا بموجبها باستقلال المستعمرات الأمريكية الشمالية، وفي مؤتمر فيلادلفيا الدستوري المنعقد سنة 1789 تم إصدار الدستور الأمريكي كما تم بعدها انتخاب جورج واشنطن كأول رئيس للولايات المتحدة الأمريكية. [2]

بعد استقلال هذه الأخيرة صار من اللازم أن يكون لهذا الكيان الجديد نظرته الخاصة إلى قضايا البيئة الخارجية، وما الذي يمثله المحيط الدولي بالنسبة له خاصة بعد الاعتراف الدولي من قبل القوى الكبرى آنذاك. ومنذ ذلك الحين عرفت الولايات المتحدة الأمريكية العديد من التوجهات في علاقاتها مع العالم الخارجي، كانت تشكل هذه الأخيرة أساس تعاملها مع الأمم والقضايا الخارجية وذلك عبر مراحل تطورها منذ نشأتها، حيث

---

[1]– محمد السيد سليم، تطور السياسة الدولية في القرنين التاسع عشر والعشرين، دار الأمين للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، 2002، مصر، ص 52

[2]– المرجع نفسه، ص 53.

كان لكل مرحلة ميزها وأثرها في بناء السياسة الخارجية الأمريكية، وسنتناول هذه المراحل كما يلي:

أولا: الانعزالية (من الاستقلال إلى الحرب العالمية الأولى)

ويمكن أن نطلق على هذه الفترة مرحلة بناء القوة الأمريكية، حيث تفطن القادة الأمريكيون بعد الاستقلال إلى ضرورة بناء دولة قادرة على توفير احتياجاتها الداخلية وحماية نفسها من الأخطار الخارجية، وخوفا من أن تمتد مشاكل الدول الأوروبية إلى هذه القوة الناشئة كان لابد من عدم الارتباط السياسي هذه الدول، وكان قد أكد هذه السياسة الرئيس الأمريكي جوج واشنطن في خطبة الوداع سنة 1796 عندما وصف الانعزالية بأنها: " أكبر قاعدة للتعامل مع الأمم الخارجية، لكن لابد من السماح بربط شبكة من العلاقات الاقتصادية والدبلوماسية متى دعت الضرورة والمصلحة إلى ذلك[1].

سيطر الاتجاه الانعزالي على السياسة الخارجية الأمريكية بعد جورج واشنطن وتأكد ذلك مع الرئيس جيمس مونرو في ديسمبر 1828 عندما رفع شعار "أمريكا للأمريكيين" الذي بقي أساس السياسة الخارجية الأمريكية إلى غاية الحرب العالمية الأولى.

لقد تمكنت الولايات المتحدة الأمريكية في فترة عزلتها من بناء نظامها السياسي وقوتها الاقتصادية بحيث شكل ذلك قاعدة انتشارها الخارجي في تلك الفترة التي اعتمدت فيها على نشر نموذجها القيمي الذي تعتقد أنه يحمل في طياته سعادة الدول والمجتمعات الأخرى الساعية إلى قيم الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان، وهو الاعتقاد الذي انطلق منه الآباء المؤسسون استنادا إلى فكرة المصير المحتوم" التي تحدد الدور الأمريكي تجاه العالم الذي بدأ يتبلور مع بداية الحرب العالمية الأولى[2].

---

[1]– مصطفى صايج، السياسة الأمريكية تجاه الحركات الإسلامية: التركيز على إدارة جورج ولكر بوش 2000–2008، أطروحة دكتوراه في العلاقات الدولية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006–2007، ص 43.

[2]– المرجع نفسه، ص 43.

ثانيا: الخروج من العزلة والانفتاح الحذر (فترة ما بين الحربين العالميتين)

على الرغم من سيطرة التوجه الانعزالي على سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه المحيط الدولي لفترة طويلة، إلا أن وزنها العالمي وقدراتها خاصة الاقتصادية قد شكلت لديها حافزا قويا للاندماج في السياسة الدولية ومن ثم عرض نموذجها الرأسمالي على العالم، مما يدل على بوادر تحول في السياسة الخارجية الأمريكية انطلاقا من خروجها من عزلتها[1].

اعتبرت الولايات المتحدة الحرب العالمية الأولى حربا أوروبية لا مصلحة لها فيها، وكان حيادها تجاه الحرب يكفل لها ميزة التعامل الاقتصادي مع جميع الأطراف، غير أنه وبعد انتخابه في بداية 1916 اقترح وودرو ويلسون وساطته من أجل سلام بدون نصر وكان ذلك أول مؤشرات الخروج من العزلة والتدخل في الشؤون الأوروبية، ثم في 2 أفريل 1917 تدخلت في الحرب إلى جانب دول الوفاق بعد موافقة الكونغرس على ذلك، وكان التدخل الأمريكي عاملا حاسما في هزيمة دول المحور الأمر الذي ساهم في إبراز الدور الأمريكي منذ البداية، ومن جهة أخرى أدى التدخل الأمريكي إلى إدخال مفاهيم جديدة في السياسة الدولية، أهمها : الدبلوماسية العلنية، حرية التجارة، حق تقرير المصير، إنشاء تنظيم دولي.... وذلك ما تضمنته مبادئ ويلسون الأربعة عشر التي أعلن عنها قبيل بداية الحرب العالمية الأولى في 8 جانفي 1918[2].

لقد خرجت الولايات المتحدة فيما بين الحربين من عزلتها بطريقة ذكية استطاعت خلالها ربط علاقاتها مع العالم الرأسمالي، وتمكنت من: تجنب التأثيرات السلبية للأزمة الاقتصادية العالمية بنسبة كبيرة، بل أصبحت القوة الاقتصادية العالمية الأولى آنذاك، حيث وصل نصيبها من التجارة العالمية عام 1929 إلى 45%، وارتفع إنتاجها الصناعي

[1]– مصطفى صايج، المرجع السابق، ص 43–44.

[2]– محمد السيد سليم، مرجع سابق، ص272

العالمي إلى 42.2%، في الفترة من 1926 إلى 1929، كما احتكرت نصف رصيد الذهب العالمي مما جعل الدول الأوروبية تعتمد عليها بشكل أساسي في مختلف المجالات[1].

ومع ذلك، هناك نوع من الحذر الذي ميز السياسة الخارجية الأمريكية في هذه الفترة، حيث أصبح مفهوم العزلة يعنى التأكيد على استقلالية السياسة الأمريكية عن الشؤون الأوروبية، ورفض الدخول في التزامات رسمية مع الدول الأوروبية، أي حرية التصرف بما يتلاءم مع مصالح الولايات المتحدة دون التقيد بارتباطات سياسية معينة كمعاهدات الصلح أو عصبة الأمم. واستمرت هذه الفكرة حتى في الحرب العالمية الثانية، حيث لم تتدخل في الحرب بشك ل مباشر ولم تبادر بأي سلوك عسكري تجاه أي طرف رغم استعدادها للحرب، إلى أن جاءت حادثة بيرل هاربر التي ضمنت للولايات المتحدة تأييد الرأي العام الأمريكي للدخول في الحرب، ليتوسع الرد على اليابان بعد ذلك إلى مستوى تحويل دفة الحرب لصالح بريطانيا والدول المتحالفة، وبالفعل فقد كان تدخلها حاسما كما في الحرب العالمية الأولى مما أعطاها مكانة دولية متميزة بعد الحرب العالمية الثانية. [2]

ثالثا: السعي نحو الهيمنة العالمية (مرحلة الحرب الباردة)

لقد أدت الطريقة التي انتهت بها الحرب العالمية الثانية إلى بروز الولايات المتحدة كقوة رأسمالية عالمية من جهة، والاتحاد السوفييتي الذي يتزعم الشيوعية من جهة أخرى، هذه البنية الجديدة للنظام الدولي عرفت ظهور مصطلح القوى العظمى المتمثلة في القطبين بدل المصطلح الذي كان سائدا من قبل وهو مصطلح القوى الكبرى كتعبير عن طبيعة القوى الدولية في هذه المرحلة، وقد شكلت هاتين القوتين طرفي الصراع الإيديولوجي الذي ميز فترة الحرب الباردة.

[1]– محمد السيد سليم، مرجع سابق، ص 311–312.

[2]– المرجع نفسه، ص 459.

ما يمكن قوله في هذه الفترة هو أن الولايات المتحدة قد انفتحت بشكل كبير على العالم الخارجي وصارت لها مصالح في أغلب مناطق العالم، كما برزت أهميتها خاصة بعد استعراض قوتها النووية في تفجيري هيروشيما وناكازاكي، وبدأت تظهر الترعة العالمية في سياسة الولايات المتحدة مع بدايات الحرب الباردة وذلك عندما قامت بتقديم المساعدات لتركيا واليونان في 1947 بعد عجز بريطانيا عن ذلك، وجاء ذلك من منطلق التغييرات التي أحدثها الرئيس هاري ترومان Harry Truman في السياسة الخارجية الأمريكية والتي تناولت فكرة الحاجة إلى حماية جميع الأحرار في كل مكان، ثم أصبح هذا التفسير الأيديولوجي للمساعدات الأمريكية يعرف بمبدأ ترومان[1].

وقد نتج عن مبدأ ترومان فيما بعد سياسة الاحتواء التي تهدف إلى الوقوف أمام المد الشيوعي، وقد عبر عن ذلك جورج كينان عام 1947 بقوله: " المبدأ الأساسي لكل سياسة أمريكية تجاه الاتحاد السوفييتي على المدى البعيد يجب أن ترتكز على احتواء الاتجاهات التوسعية السوفييتية، ويكون ذلك بحذر وصرامة "[2].

وكان أول ما نتج عن سياسة الاحتواء مشروع مارشال للمساعدات الاقتصادية في جوان 1947 والذي كان موجها بالخصوص إلى دول غرب أوروبا كمجال نفوذ للولايات المتحدة الأمريكية. بعد أن فجر الاتحاد السوفييتي القنبلة الذرية في 1949، وانتقل الحكم في الصين إلى الحزب الشيوعي، ثم الحرب الكورية في 1950، التي دخلت فيها الصين لصالح الشيوعية، فقد بدا أن تصور الرئيس ترومان عن الخطر الشيوعي أكثر واقعية وعقلانية. وكرد فعل على ذلك واستمرارا في سياسة الاحتواء تورطت الولايات المتحدة لما يقارب عشرين سنة في فيتنام وخرجت منها مهزومة عام 1975.[3]

---

[1]– جوزيف ناي، المنازعات الدولية: مقدمة للنظرية والتاريخ، ترجمة: أحمد أمين الجمل ومجدي كامل، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، ط1، القاهرة، 1997، ص 158

[2]– مصطفى صايج، مرجع سابق، ص 48

[3]– جوزيف ناي، مرجع سابق، ص 159

كما عرفت الفترة (1961–1969) عودة الديمقراطيين إلى الرئاسة مع جون كينيدي (1961-1963) وخلفه ليدون جونسون (1963-1969) وقد ساهمت حرب فيتنام في تقسيم الرؤية السياسية في الإدارة الأمريكية بين ما عرف بالصقور المدافعين عن مواصلة واستمرار التدخل الأمريكي، الحمائم الذين يرغبون في السلام[1]، في الفترة (1969–1975) استخدمت إدارة الجمهوري ريتشارد نيكسون سياسة الوفاق كوسيلة لتحقيق أهداف سياسة الاحتواء، غير أن استمرار السوفييت في بناء قوم قادهم إلى التورط في أفغانستان الأمر الذي أدى إلى القضاء على سياسة الوفاق بين العملاقين[2].

بعد استقالة هذا الأخير على إثر ما عرف بفضيحة ال ووتر غايت تولى جيرالد فورد الرئاسة الأمريكية وتم تعيين هنري كيسنجر على رأس الدبلوماسية الأمريكية، وبعدها وصل الديمقراطي جيمي كارتر (1977-1981)، إلى الحكم حيث جاء بما عرف فيما بعد بمبدأ كارتر 1979 والذي جاء فيه: "تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية أية محاولة سوفييتية تستهدف السيطرة على منطقة الخليج اعتداء على مصالحها الحيوية...، وستقوم برد هذا العدوان بشتى الوسائل لديها بما في ذلك القوة المسلحة"[3].

وترجع توجهات كارتر إلى الرئيس الأمريكي الأسبق إيزنهاور الذي أعرب عن نفس التوجه عند البدايات الأولى للحرب الباردة. وفي آخر مراحل الحرب الباردة ومع عودة الجمهوريين إلى الرئاسة مع رونالد ريغان في الفترة (1981–1987)، بدأت السياسة الخارجية تؤسس لرؤية عالمية أحادية قائمة على فكرة نشر النموذج الأمريكي بالجمع بين القوة العسكرية ونشر مبادئ السلام والديمقراطية الرأسمالية، وهذا مع وضع المصالح القومية الأمريكية فوق كل اعتبار.

[1]– مصطفى صايج، مرجع سابق، ص 49

[2]– جوزيف ناي، مرجع سابق، ص 170

[3]– مصطفى صايج، مرجع سابق، ص 51.

ورغم تعدد الآراء حول السياسة الخارجية الأمريكية خلال هذه الفترة، إلا أن هناك توجه عام نحو اعتبار أن سياسة الاحتواء كانت السبب الرئيسي في بداية الحرب الباردة لصالح الولايات المتحدة، وبذلك عرفت مرحلة ما بعد الحرب الباردة مجيء ثلاثة رؤساء هم على التوالي: الرئيس الجمهوري جورج بوش (1989-1993) ثم الرئيس الديمقراطي بيل كلينتون (1993-2001) ثم الرئيس جورج وولكر (2001-2008) ، ثم عودة الديمقراطيين مع باراك أوباما في 2009، وقد وجدت الولايات المتحدة نفسها في وضع دولي عبر عنه كراونمر وهو أحد المحافظين الجدد بقوله: "إنه انعطاف حاسم في التاريخ لم يشهد له مثيل منذ انهيار روما، إنه تحول جديد غريب تماما إلى حد أننا لم نملك أية فكرة عن التعامل معه"[1].

الفرع الثاني: محددات السياسة الخارجية الأمريكية وأهدافها

تبلورت الرؤية الأمريكية للعالم منذ خروجها من عزلتها أثناء الحرب العالمية الثانية حول المشروع الإمبراطوري الأمريكي، لأجل ذلك عملت على جذب العالم إلى مجتمع مثالي يقوم على المبادئ الدينية والقيمية التي يقوم عليها المجتمع الأمريكي وأيضا تراكم الثروة بشتى الطرق سواء تحقق هذا بالقوة أو غيرها من الأساليب.

أولا: القوة كمحدد للسياسة الخارجية الأمريكية:

فرضت الحرب العالمية الأولى على الشعب الأمريكي الخروج من سياسة العزلة، نتيجة حرب الغواصات التي أنتجها الألمان وإغراقهم لخمسة سفن أمريكية سنة 1917، هذا ما أجبر الرئيس "وودرو ويلسون" على التحرك حيث جاء بمبادئه الأربعة عشر التي أسست المدرسة المثالية والتي سادت بقوة آنذاك. وعادت الولايات المتحدة الأمريكية إلى سياسة العزلة إلى غاية اندلاع الحرب العالمية الثانية، حيث قررت دعم الحلفاء بيع أسلحة لهم

[1]– هادي قيسيس، السياسة الخارجية الأمريكية بين مدرستين الواقعية والمحافظية الجديدة، الدار العربية للعلوم، ط1، بيروت، 2008، ص 25.

إضافة إلى إصدار قانون الإعارة والتأجير الذي حصلت بموجبه بريطانيا على خمسين مدمرة أمريكية. [1]

إثر بروز الولايات المتحدة الأمريكية وخروجها من سياسة العزلة تبث "القوة" كمحدد لسياستها الخارجية، حيث أسفرت نهاية الحرب العالمية الثانية حيازة الولايات المتحدة لقوة عسكرية هائلة مدعمة بالسلاح الذري، إلا أن هذا الأخير لم يبق حكرا على الولايات المتحدة فقط، بل سرعان ما استطاع الاتحاد السوفياتي "القنبلة الذرية".

شهدت الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية علاقات تراوحت بين مد وجزر بين القوتين العظميين اللتين كثيرا ما شرفنا على التصادم، إلا أن هذا التصادم لم يدفع إلى مواجهة مباشرة، وانتهى بسقوط الاتحاد السوفياتي وهو ما نجم عنه استغلال الولايات المتحدة للوضع الجديد باستخدام قوتها العسكرية، اتضح ذلك خلال من سعيها الحثيث لتظهر للعالم على أنها تمتلك قوة عسكرية لا يمكن محاراتها وهذا للحفاظ على موقع متميز. غير أن ظهور مخاطر ذات طبيعة جديدة تحدد أمريكا إلى امتلاك القوة العسكرية ضرورة تمكنها في عالم ما بعد الحرب الباردة من إنجاز المهام الموكلة إليها بذلك شكل التفوق العسكري عاملا حاسما في توجيه القرار السياسي في مجال السياسة الخارجية الأمريكية[2].

ثانيا– العامل الاقتصادي كمحدد للسياسة الخارجية الأمريكية:

إن العامل الاقتصادي من بين أهم محددات السياسة الخارجية الأمريكية، فمنطق الربح وتعظيم الثروة عند الأمريكيين هو الأصل في أي حركة اجتماعية أو سياسية منذ تشكل الأمة الأمريكية. بذلك تجعل الطبقات الرأسمالية الحاكمة في الإدارات الأمريكية المختلفة من الكرة الأرضية كاملة امتدادا حيويا لها، وهذا ما تجسده الخريطة العسكرية من خلال تقسيم العالم إلى مجموعة من القيادات العسكرية، يتركز وجودها في المناطق الغنية

[1]– محمد على القوزي، العلاقات الدولية في التاريخ الحديث والمعاصر، دار النهضة العربية، بيروت، 2002، ص 136

[2]– المرجع نفسه، ص 137.

بالثروات الطبيعية وهذا خدمة للشركات الاقتصادية وأصحاب رؤوس الأموال الاستثمارية في المجتمع الأمريكي[1].

عملت الولايات المتحدة الأمريكية منذ الحرب العالمية الأولى على تطوير اقتصاد رأسمالي قوي، وهذا نظرا للارتباط القائم بين القوة الاقتصادية والعسكرية حيث تعتمد هذه الأخيرة على النمو الاقتصادي، فكثيرا ما تمكنت المؤسسات السياسية من إقناع الناخبين الأمريكيين بدفع الضرائب والموافقة على عمليات الإقراض الحكومي بغرض تعزيز الدفاع القومي.

ثالثا: العامل الديني كمحدد للسياسة الخارجية الأمريكية

تمثل قضية الدين واحدة من أهم القضايا في المجتمع الأمريكي، فعلى الرغم من أن الدستور الأمريكي وتعديلاته يؤكدان على العلمانية والفصل بين الدين والدولة، فإن الدين كان ومازال يمثل عنصرا أساسيا من عناصر خصوصية المجتمع الأمريكي. [2]

كما تشكل المعتقدات الدينية أساس البنية الفكرية والقيمية التي ساهمت في تشكيل التصور الأمريكي في بناء سياسة خارجية التجاه العالم الخارجي، وهذا ليس بالأمر الحديث في التاريخ الأمريكي فقد استخدمت الولايات المتحدة الأمريكية التبريرات الدينية والقيمية في صراعها الإيديولوجي مع الاتحاد السوفياتي خاصة في فترة حكم ريغان "حيث عين هذا الأخير في حكومته عدد من الأصوليين إلى جانب المحافظين الجدد الذين لعبوا دور مثقفي البلاط[3].

انخرط اليمين المسيحي في عمليات خارجية على غرار فضيحة (إيران كونتزاه) وتأييد الحكم العسكري في سلفادور، والنظام العنصري في جنوب إفريقيا.

---

[1]– مالك العولمي، "الاستراتيجية الأمريكية وموقعها من السياسة الخارجية الأمريكية" على الرابط: http://digital.usa.org.eg/articales.aspx?serialb>

[2]– مصطفى صايج، مرجع سابق، ص 37

[3]– شاهر إسماعيل الشاهر، الدولة في التحليل السياسي المقارن، دار الإعصار العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2017، ص 36.

ولعل أخطر ما شهدته الولايات المتحدة الأمريكية في سنوات الثمانينات هو ذلك التحالف بين اليمين المسيحي من ناحية واليمين الجديد في الحزب الجمهوري وهو ما عرف "بالمحافظين الجدد"، إذ وجد اليمين المسيحي طريقة إلى داخل الحزب الجمهوري متحالف مع اليمين السياسي وهذا ما جعل تأثيره جلي في إطار توجيه السياسة الخارجية الأمريكية[1].

بالرجوع إلى التاريخ الأمريكي نجد أن تأثير العامل الديني يعود إلى ذلك التوافق التاريخ بين المهاجرين البروتستات المتأثرين باليهودية ما ولد تعايشا بين اليهودية والمسيحية إلى الآن، وهو ما يتضح حاليا في التحالف بين اليمين المسيحي والصهيونية المسيحية هذه الأخيرة ذات قوة تأثير واضحة في السياسة الخارجية الأمريكية مستمدة من قوة جماعات الضغط اليهودي حيث يعود اللوبي الصهيوني من أكثر اللوبيات نشاط في الإطار السياسي داخل الولايات المتحدة الأمريكية[2]

إجمالا يمكن القول أن محددات السياسة الخارجية الأمريكية السابقة الذكر ثابتة رغم تعاقب الإدارات المختلفة بين جمهورية وديمقراطية بغض النظر عن تزايد وتراجع تأثير كل منها من إدارة إلى أخرى، وبذلك تعد أساسا لتحديد أهم أهداف السياسة الخارجية الأمريكية.

المطلب الثاني: عناصر صنع السياسة الخارجية الأمريكية

الفرع الأول: العوامل الرسمية

وقبل الدخول في تحديد هذه العوامل المتمثلة في مؤسستي الرئاسة والكونغرس لا بد من الإشارة إلى العلاقة المتداخلة بين هاتين المؤسستين في صنع السياسة الخارجية. ولعل الشكل التالي يوضح بشكل جلي تلك التداخلات ويوضح هذه العلاقة.

[1]– سمير مرقس، رسالة في الأصولية البروتيستانتية والسياسة الخارجية الأمريكية، القاهرة، مكتبة الشروق،2001، ص6.

[2]– حافظ نادر المشهد الاقتصادي في الولايات المتحدة وتداعياته على سياستها الخارجية"، مجلة المستقبل العربي، عدد 306، مجلد 27، 2002 بيروت، ص 91

أولا- المؤسسة التشريعية (الكونغرس):

يعتقد الكثير من الباحثين في السياسة الخارجية الأمريكية أن المؤسسة التشريعية تلعب دوراً داعماً في صنع وتطبيق السياسة الخارجية الأمريكية، لكن في حقيقة الأمر تلعب المؤسسة التشريعية، دوراً مهماً في التأكد من أن القوانين التي يشرعها يتم تنفيذها بصدق وكذلك متابعة

نشاطات الأمور العسكرية والدبلوماسية، وهذه النشاطات تهدف أساساً لمنع الأخطاء التي قد يرتكبها الجهاز التنفيذي والتي من المحتمل أن تخرج عن السيطرة وتؤدي إلى كوارث أو فضائح. بالإضافة إلى وجود ادوار أخرى للمؤسسة التشريعية منها تشكيل لجان فرعية من النواب لمتابعة أمور السياسة الخارجية ومقدرة بعض المشرعين التأثير على السياسة الخارجية من خلال تغيير الأنماط والتفكير لدى صناع السياسة والرأي العام في القضايا الدولية، وقد أصدر الكونغرس العديد من التشريعات التي دعمت دوره في صنع السياسة الخارجية الأمريكية أذكر منها بعض الأمثلة: تعديل قانون كوبر تشرتش (1971)، قرار سلطة إعلان الحرب (1973)، تعديل بولاند لقانون المخصصات الدفاعية (1982)[1].

كما كان للكونغرس وتشريعاته تأثير على منطقة الشرق الأوسط ومثال ذلك اتخاذه قرارات بالفترة 1984-1988 بمعارضة طلبات مشتريات الأسلحة التي تقدمت بها بعض الدول العربية وخاصة الأردن والسعودية والكويت وفرض شروط على المعونات الأمريكية لكي تنسجم مع مصالحها القومية[2].

ثانيا- مؤسسة الرئاسة:

إن أهمية دور رئيس الولايات المتحدة في صناعة السياسة الخارجية واتخاذ القرار تستمد من السلطات الواسعة التي يمنحها له الدستور الأمريكي، ومن طبيعة العمل في

[1]- تشالز كيجليو ويوجني يتكوف، السياسة الخارجية الأمريكية ومصادرها الداخلية: رؤى وشواهد، ترجمة المشروع القومي للترجمة، المجلس الأعلى للثقافة، ط1، القاهرة، 2004، ص 97.

[2]- عبد العزيز محمد ربيع صنع السياسة الأمريكية والعرب، منشورات دار الكرمل، عمان، 1990، ص20

مجال السياسة الخارجية، حيث أن الدستور الأمريكي ينص في هذا المجال على ما يلي: "الرئيس القائد الأعلى للقوات المسلحة وهو المسؤول الأول عن السلطة التنفيذية وله صلاحية تعيين كبار موظفي الدولة بعد موافقة الكونغرس، يتولى الرئيس منصبه عن طريق انتخابات الشعب له لمدة أربع سنوات وقد يعاود انتخابه لعهدة ثانية[1].

الرئيس يختار السياسة الخارجية من ضمن عدة بدائل تعرضها عليه مختلف المؤسسات الاستثمارية منها المكتب التنفيذي الذي أنشأه روزفلت سنة 1939 المتكون من البيت الأبيض ومكتب التسيير والميزانية ومجلس الأمن القومي، بالإضافة إلى وكالة المخابرات المركزية. ونظرا لتزايد التدخلات اللامركزية في العديد من أنحاء العالم بدوافع متعددة أصدر الكونغرس سنة 1973 سمي بقانون سلطات الحرب" يلزم الرئيس بضرورة العودة إلى استشارة الكونغرس عند لزوم التدخل[2].

ثالثا- الاستخبارات الأمريكية:

تأسست وكالة المخابرات لاحقا نتيجة لفعل واجهته الولايات المتحدة عندما فوجئت بالهجوم البياني على بناء بيرل هاربر في 1941 لم يكن لديهم وكالة استخبار مركزية، فقد تم تشكيلها عقب الحرب العالمية الثانية عندما أمر الرئيس الأمريكي "هاري ترومان" أثناء جلسة الكونغرس الأمريكي في 18/9/1947 على تشكيل وكالة استخبارات فحصلت الموافقة. فهي عد من أهم الوكالات الأمريكية في الخارج حيث تتولى مهمة التجسس على الدول الأجنبية والمواطنين الأجانب وكانت قبل أحداث 11/9/2001 تتجنب العمل على الساحة الداخلية حتى لا تعارض نشاطها مع نشاط مكاتب المباحث الفيدرالية[3].

تعتبر الاستخبارات الأمريكية المركزية جهاز ضخم يبلغ عدد موظفيها حوالي 61500 موظف مع ميزانية مليار دولار سنويا كما استخدمت من إدارتي الرئيسين ترومان

---

[1]- ماجد عرسان الكيلاني، صناعة القرار الأمريكي، عمان: دار الفرقان للنشر والتوزيع، 2005، ص34.

[2]- خلف الجراد، أبعاد الاستهداف الأمريكي، دمشق: دار الفكر، ط1، 2003، ص 120.

[3]-رنا أبي ظاهر الاستخبارات الأمريكية منذ التأسيس والعصر الحديث، بيروت: الدار العربية للعلوم، ط1، 1992، ص4

وإيزنهاور" الوكالة كأداة سرية لمعالجة قضايا سياسية هامة، فقد أوكلت مهمة إسقاط حكومتي إيران وغواتيمالا عامي 1945 و1954 كما فشلت في إسقاط الحكومة الوطنية في سوريا 1957 في عهد الرئيس "إيزنهاور".[1]

رابعا- وزارة الدفاع الأمريكية:

يمثلها وزير الدفاع ولا يهم إن كان مدنيا أو عسكريا وهذه الوزارة تلعب دور المنظم والمخطط للقوات المسلحة الأمريكية، تم إنشاء وزارة الدفاع بالصورة الحالية بموجب تعديلات قانون الأمن الوطني لسنة 1949 والتي منحت وزير الدفاع مسؤولية حق الإدارة والسلطة على هذه الوزارة التي تعمل على إعطاء النصح وتوفير المعلومات العسكرية وقدرتها الجوية لرئيس الدولة وتتوفر على عدة فروع اقتصادية وصناعية وثقافية وإعلامية وبالطبع عسكرية فهي تلعب دورا مهما جدا خاصة أثناء الحروب في حشد الرأي العام، كما لها دور شبيه بدور الاستخبارات إلا أنها لا تتميز بالسرية التامة وقد تضاعف دورها بشكل واضح مع بداية الحرب الباردة، ثم تضاعفت أكثر مع نهايتها وخاصة بعد أحداث 11/9/2001، وبالخصوص في المسائل المتعلقة بالأمن القومي، كما أنها تلعب دورا استشاريا لأنها تبقى تحت سلطة الرئيس لأنه القائد الأعلى للقوات المسلحة[2].

خامسا: مجلس الأمن القومي:

أنشأ مجلس الأمن القومي الأمريكي بمقتضى قانون الأمن القومي الذي صدر سنة 1947 في عهد الرئيس ترومان الذي نص على إنشاء وكالة المخابرات المركزية وإعادة تنظيم الأجهزة العسكرية وإنشاء وزارة موجهة للدفاع، وهيئة موحدة لرؤساء الأركان وهيئة القوات الجوية، دوره استشاري يتمثل في تقديم النصائح لرئيس الدولة، وهو من الأجهزة

[1]- بدون مؤلف "من يصنع السياسة الأمريكية تجاه الغرب"، البصيرة، ع7، 2004، ص28.

[2]- سلام على أحمد المشهداني صنع القرار السياسي في الولايات المتحدة، أطروحة ماجستير، معهد العلوم السياسية، الأكاديمية العربية المفتوحة، الدنمارك، 2013، ص 103

القريبة من الرئيس والتي يفضل التعامل معها أكثر من الأجهزة الأخرى، ويتكون مجلس الأمن القومي في الولايات المتحدة من:

- رئيس الدولة وهو رئيس المجلس نفسه.
- نائب الرئيس الأمريكي.
- وزير الخارجية (سكرتير الدولة).
- سكرتير الدفاع (وزير الدفاع).

أما مساعد الرئيس لشؤون الأمن القومي فهو يعمل كمدير تنفيذي للمجلس وظيفته الرئيسية جمع المسؤولين الكبار في الحكومة وتزويدهم بمعلومات متكاملة وشاملة تأهلهم لاستعراض تحليلي لسياسات الأمن القومي، وقد يكون المجلس مجموعة خاصة من الباحثين الذين يقومون بتقديم الدراسات ذات الصلة بوظيفة المجلس[1].

سادسا- البرلمان الكونغرس الأمريكي:

تعود تسمية الكونغرس إلى المؤتمر الذي انعقد في فيلاديلفيا بالولايات المتحدة والذي أعلن خلاله استقلال المستعمرات الثلاث عشر عن إنجلترا حيث أطلق على هذا المؤتمر تسمية كونغرس، ويتكون من غرفتين، مجلس الشيوخ ومجلس النواب:

1) مجلس الشيوخ: هو أساسا هيئة للتشاور، ومهمة أعضائه بحث شؤون الأمم وتقديم النصح للرئيس ويتم اختيار أعضاء مجلس الشيوخ عن طريق الهيئات التشريعية، حيث كان أول مجلس للشيوخ في 1789 ضم 22 عضو فقط وكانت بعدها إصلاحات في السبعينيات بإلغاء سرية عمل اللجان وكسرت تقاليد الأقدمية والخبرة فصار هناك عدد كبير من الأعضاء يشارك في عملية صنع القرار فزاد ذلك من استقلالية عضو مجلس الشيوخ وقدرته على ممارسة دور مهم بصفته الفردية، يضم جلس الشيوخ 100 عضو، كل ولاية يمثلها عضوين ويشترط في عضو المجلس من العمر الثلاثين على الأقل، وأن يكون مقيما

[1]- إدريس دلكر وأحمد وافي، النظرية للدولة والنظام السياسي في ظل دستور 1989، المؤسسة الجزائرية للطباعة، مصر، 1992، ص146.

بالولاية التي أنتخب فيها وتدوم مدة العضوية ست سنوات تجدد 1/3 من الأعضاء كل سنتين ويرأس المجلس نائب رئيس الجمهورية الذي ليس له حق التصويت، إلا في حالة تعادل الأصوات[1].

2) مجلس النواب: يتشكل من 435 عضو، يمثلون الشعب الأمريكي، منتخبين لسنتين بنسبة عدد السكان تقريبا، وشروط الترشح لمجلس النواب أن يكون المترشح قد أكمل سن الخامسة والعشرين من عمره (25) وأمضى مدة (07) سنوات على اكتساب الجنسية الأمريكية ومقيما بالدائرة الانتخابية، يستمد الكونغرس صلاحيته من الدستور الأمريكي وهي من أقوى السلطات التشريعية في العالم، حيث أن الدستور الأمريكي يمنح الكونغرس عدة صلاحيات رئيسية[2].

إن الأهمية المتزايدة للكونغرس في رسم السياسة الأمريكية لا يمكن فهمها إلا ضمن سياق السياسات الأمريكية الداخلية، فجماعات الضغط تكون أكثر فاعلية على الكونغرس من الرئاسة، ولكن الكونغرس يبقى على أية حال السلطة التنفيذية تحت الرقابة المستمرة. [3]

الفرع الثاني: العوامل غير الرسمية

ويقصد بها المؤسسات التي تعمل خارج الحكومة ويكون لها تأثير في صنع السياسة الخارجية والداخلية وتعتبر الأحزاب السياسية وجماعات المصالح (الضغط) ووسائل الإعلام، والرأي العام ومؤسسات الفكر والرأي ومن أهمها المؤسسات غير الحكومية ذات التأثير على السياسة الخارجية الأمريكية.

---

[1]– منار الشويرجي، الكونغرس الأمريكي المؤسسة المنسية عربيا أطروحة دكتوراه، معهد الدراسات الاستراتيجية بالأهرام، جامعة القاهرة، 2001، ص134

[2]– إدريس دلكر وأحمد وافي، مرجع سابق، ص 147

[3]– باسل أحمد البياتي، "دور الرئيس والكونغرس في السياسة الخارجية"، قضايا سياسية، ع1، 2001، ص174–175

أولا-الأحزاب السياسية:

يختلف مفهوم الأحزاب من مفكر إلى آخر وذلك لوجود أكثر من مدلول للحزب ويرجع هذا الاختلاف إلى النشأة نفسها، والأحزاب السياسية عموما تتميز بخصائص أهمها أنها تنظيم دائم يضم مجموعة من الأفراد يعملون معا من أجل ممارسة السلطة سواء في ذلك العمل على توالي السلطة أو الاحتفاظ بها.

تعتبر الأحزاب السياسية من أبرز المؤسسات التي تساهم في صنع السياسة الخارجية الأمريكية، ويتوقف دور الحزب في صنع السياسة الخارجية على مدى قدرته في المشاركة والتأثير بالموافقة في الأجهزة الحكومية سواء في السلطة أو المعارضة، حيث يعتبر الحزب الجهوري والديمقراطي أكبر حزبين في الولايات المتحدة، وعادة ما تكون موافقتها تجاه القضايا الدولية غامضة وعامة تتسم بالتردد والحذر، وفي الغالب لا نكاد نجد فرق بين سياستها بخصوص أهم المسائل الدولية كالصراع العربي الإسرائيلي وقضية فلسطين أو الحرب على العراق.

يعرف الحزب السياسي وفق النموذج الأمريكي بأنه منظمة لها هدف وحيد وهو الفوز في الموقع الانتخابي لتأثيره في سياسات الحكومة، ويتكون من ثلاث مجموعات متفاعلة من الداعين أو المناصرين، المهنيين أو المرشحين[1].

ثانيا- جماعات الضغط والمصالح:

يقصد بها المنظمات غير الحكومية سواء كانت على شكل نقابات أو اتحادات أو جمعية ذات عضوية اختيارية التي تحاول التأثير على مخرجات العملية السياسية عن طريق فرض مطالب على النظام السياسي وتعكس هذه المطالب الأهداف العامة لأفراد هذه الجماعات.

[1]- ماجد عرسان الكائني، مرجع سابق، ص 46

حظي دور هذه الجماعات باهتمامات أكاديمية من قبل (بنيتلي AF. Bentley) إذ رأى أن فهم الحكومات لا يمكن أن يتحقق إلا بتحديد الجماعات وأنشطتها، لأن النتائج السياسية تنشأ عن تفاعل الجماعات، وجميع الظواهر المتعلقة بالحكومات هي ظواهر تتعلق بجماعات يمارس بعضها الضغط على البعض ويشكل بعضها بعضا ويخرج جماعات جديدة[1].

من أبرز هذه الجماعات هي الجماعات العرقية اليهودية أو ما يعرف باللوبي الإسرائيلي الذي صار من أبرز المؤثرين في السياسة الخارجية الأمريكية منذ قيام إسرائيل، وهدفها الأساسي الضغط على صانعي القرار في اتجاه السياسة الخارجية الموالية لإسرائيل، ويمثل هذا اللوبي اليهود الأمريكيون والعديد من التنظيمات كاللجنة الأمريكية الإسرائيلية للشؤون العامة (AIPAC) كما يضم مسيحيين بروستانت مثل "جاري بويل" و"جيري فالويل" والمحافظون الجدد مثل "جون بولتون" و"روبرت بارتلي" رئيس التحرير السابق في Wall Street Journal" و "ويليام "بنيت وزير تعليم سابق، والصحفي "جورج ديل" وهذه الجماعات هي التي أهلت إسرائيل أن يكون لها دور مهم في صيانة المصالح الأمريكية التي تقدم لإسرائيل ما يزيد عن 20% من إجمالي المساعدات التي تقدمها الولايات المتحدة للدول الأجنبية الأخرى بالإضافة إلى صفقات الأسلحة المتطورة[2].

ثالثا– وسائل الإعلام:

تعتبر وسائل الإعلام حلقة وصل بين الرأي العام وصناع القرار وهي أداة يمكن استغلالها من كلا الطرفين، ولكن كلما كانت وسائل الإعلام أكثر نزاهة ومصداقية واستقلالية كانت أكثر قربا بتوجهات الرأي العام وتطلعاته، وكانت له صوتا يوصل من

[1]– هالة ابو بكر سعودي سياسة الولايات المتحدة تجاه الأمم المتحدة 1990–2004، أطروحة دكتوراه، معهد العلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2005، ص248

[2]– ميشال مان موسوعة العلوم الاجتماعية تر: عادل مختار وسعد عبد العزيز مصلوح مصر: دار المعرفة الجامعية، 1999، ص558

خلاله هموما وأرائه لصناع القرار، فتكون بذلك أداة من أدوات تأثير الرأي العام على صناع القرار[1].

في الولايات المتحدة تتميز العلاقة بين صناع القرار وأجهزة الإعلام بالحساسية الشديدة فأحيانا لا تكون وسائل الإعلام في خدمة توجيهاتهم ومشاريعهم السياسية، فكثيرا ما قامت الجهات الإعلامية في الولايات المتحدة بنشر فضائح السياسة الخارجية، وتعتبر فضيحة Water Gate خير مثال على ذلك، فقد اهتم الأمريكيون منذ تأسيس الدولة الفيدرالية بدور وسائل الإعلام في توجيه الحياة السياسية، فقد شكلت الصحافة عشية وضع الدستور الفدرالي منبرا رئيسيا للحوار والجدل السياسي وتنوير الرأي العام بالأفكار، ويعكس مضمون الرسائل التي يحتوي عليها الكتاب الفدرالي مشهدا إعلاميا حيا يتألف عناصره من مناظرات واضعي الدستور الأمريكي والقيادات السياسية، وفي حمل هذا المشهد في نفس الوقت استقلال وسائل الإعلام والرأي العام عن الهيئة الدستورية التي كانت مجتمعة للتقرير باعتباره الهدف الذي انتخبت لأجله، ومن جهة أخرى نجد أن صناع القرار يعتمدون على الإعلام من أجل دعم توجهاتهم الخارجية ولإضفاء الشرعية عليها، فالمشهد الذي صنعه الإعلام عن أحداث 11/9/2001 أعطى قوة أكبر على شرعية الحرب الأمريكية على الإرهاب[2].

[1]– سلام على أحمد المشهداني، مرجع سابق، ص176

[2]– نورتن فريش، ستيفنز ريشارد، الفكر السياسي الأمريكي تر هشام عبد الله، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط1، 1991، ص51.

الفصل الثاني

أهمية منطقة الخليج في السياسة الخارجية الأمريكية

تمهيد

بعد أفول الهيمنة الفرنسية والبريطانية في الوطن العربي، جاء الدور على الولايات المتحدة الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية، ومنذ ذلك الوقت وهي تضع منطقة "الشرق الأوسط" في صلب المناطق الأكثر حيوية وأهمية لمصالحها الاستراتيجية في العالم، لذا سنتطرق في هذا المبحث إلى أهمية منطقة الشرق الأوسط في الاستراتيجية الأمريكية في المطلب الأول، والاستراتيجية الأمريكية في حرب الخليج الثالثة (غزو العراق) في المبحث الثاني.

المبحث الأول: أهمية منطقة الشرق الأوسط في الاستراتيجية الأمريكية

لمعرفة أهمية منطقة الشرق الأوسط في الاستراتيجية الأمريكية تم تقسيم هذا المطلب إلى ثلاثة فروع تتناول كل من الأهمية السياسية والاقتصادية والعسكرية للمنطقة في السياسة الخارجية الأمريكية تجاهها.

المطلب الأول: الأهمية السياسية لمنطقة الشرق الأوسط في السياسة الخارجية الأمريكية

إن آليات الاستغلال الجديدة التي طورتها الولايات المتحدة في علاقاتها مع الدول العربية أدت إلى إعادة إنتاج تبعيتها على أسس جديدة ذات طابع شامل، تفقدها ما حصلت عليه من استقلال سياسي، وما قد يكون لديها من ثروات أو حضارة أو تنمية، وتجعلها تلهث من أجل الحفاظ على موقعها التابع المتميز الراهن، وبهذه الصورة أيضا حولت أنظمة ثورية ووطنية في العالم العربي إلى أنظمة يتلاعب بها النظام الأمريكي كما يشاء[1].

الفرع الأول: الأهمية الاستراتيجية.

إن المنطقة العربية هي عبارة عن خزانات الوقود والغاز في العالم، وأسواق ناشطة على الدوام، وتعد من أهم المناطق الاستراتيجية من حيث الموقع ومن حيث الأهمية، حيث تقع دول هذه المنطقة العربية على امتداد قارتين من قارات العالم، تشمل جنوب غرب آسيا وشمال إفريقيا، بحيث تزيد مساحتها الإجمالية عن 14 مليون كم²، وهي مساحة أكبر من مساحة أوروبا القارة، هذا التموقع المهم جعل المنطقة العربية متنوعة الخصائص الطبيعية ما بين عروض مدارية ومعتدلة وأخرى استوائية، ومن خلال هذا الموقع الذي تمتاز به وأهميته جعل منها منطقة الحروب الكبار وتكالب القوى الأجنبية في ظل تباين المصالح، خاصة مع ظهور آفات قديمة استجدت من الإرهاب إلى القرصنة إلى تصدير الديمقراطية، التي جعلت من الغرب دولا عظمى، لكي تبقى مصالح هذه الدول أساس العلاقة مع المنطقة[2].

---

[1]– علي غربي وإسماعيل قبرة العرب وأمريكا بين التطوير والتطويع، الجزائر، 2004، ص 06.

[2]– حسام الدين بوعيسي، مصالح الدول العظمى تشعل نار المنطقة العربية باسم الديمقراطية، مجلة فكر ومجتمع، الجزائر، العدد 22، أكتوبر 2014، ص 481.

وإذا كانت المنطقة العربية قد تميزت تاريخيا، بغنى ثرواتها الطبيعية فإنها باتت منذ مطلع القرن الماضي (القرن العشرين) محط أنظار كل دول العالم بسبب مخزونها الهائل من الثروات النفطية التي أصبحت عصب الصناعة التراكمية، لاسيما في بلدان المركز الصناعي في أمريكا وأوروبا واليابان وغيرها.

إن تميز الوطن العربي بخصوصياته الثلاث الموقع والإسلام والثروة، جعله مركز استهداف دائم من جانب القوى المدفوعة بنزعة التوسع والسيطرة، فالعلاقات التاريخية بين الغرب والشرق العربي الإسلامي عرفت دوما اتجاهين متغايرين تماما: اتجاه عربي إسلامي، وهو اتجاه قيمي تسامحي سعى إلى تعميم القيم الإنسانية والحضارية إلى الغرب وسائر العالم، واتجاه غربي اختراقي سعى دائما إلى طمس الهوية الحضارية للمنطقة العربية والى إخضاعها لسيطرته ومصالحه.

لقد أدركت الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة أهمية الوحدة العربية ليس من خلال إقليميتها العربية وحسب، وإنما من وزنها على الصعيد العالمي، فالوحدة هي تغيير استراتيجي جوهري في خريطة العالم المعاصر، يؤثر تأثيرا جذريا على توازن القوى الدولي، ذلك أن الدول العربية المتحدة بإمكانياتها الهائلة، ومقوماتها المتكاملة وخبرتها التاريخية، وتراثها الحضاري العريق، تأتي في مقدمة القوى المؤهلة لقيادة العالم الثالث في مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية أيضا، ليس ذلك وحسب، بل والقادرة على مواجهة تحديات القوى الدولية الأخرى[1].

الفرع الثاني: الأهمية السياسية

ترتكز الأهمية السياسية للمنطقة الشرق الأوسط في التوجهات السياسية الأمريكية في النقاط الآتية:

أولا- الحفاظ على النظم القائمة: لبسط الهيمنة الأمريكية كهدف تضمنت خطة الولايات المتحدة اتجاهات التحرك لمختلف الأطراف الإقليمية والدولية وحددت لها أدوارها من أجل

[1]- محمد مراد، السياسة الأمريكية تجاه الوطن العربي، ط1، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2009، ص 208-211.

الحفاظ على الأمن العالمي ومكافحة الإرهاب[1]، من ناحية أخرى برز التمادي في ممارسة تلك الهيمنة الأمريكية باستغلال شبح الإرهاب، الذي بات يخيف كل أحد، وإذا كان يمكن استخلاص بعض أهم نتائج هذا التمادي الأمريكي وانعكاساته على التطور السياسي للدول العربية وعلى علاقاتها البينية، فإنه يمكن ملاحظة ما يلي:

– يؤدي تقسيم الدول العربية إلى فئات مع الولايات المتحدة وضدها إلى حالة من الاستقطاب تهدد بدايات الانفراج في العلاقات العربية – العربية الذي بدأ عام 2000 وأكده مؤتمر القمة العربية في بيروت عام 2002.

– إن مفهوم الدولة الفلسطينية المعلن عنه لا ينجم عنه إلا كيانا هلامي الحدود، يخضع فيه الداخل للخارج، ويعلق مصير بين 3 و5 ملايين نسمة من أبنائه اللاجئين، ويهيمن على قوى المعارضة ويستبعدها من كل إطار سياسي، ويدخلها في مواجهة مع قيادتها الجديدة.

– إن تغيير النظم ببيانات رئاسية من الولايات المتحدة يفرض على شعوبها قيادات لم تختارها ويجرد تلك القيادات من كل شرعية إلا شرعية التبعية للخارج.

– إن التلاعب بخصوصيات الدول العربية في نظم تعليمها وأديانها ومذاهبها ينذر باندلاع صراعات.

– إن التنسيق الأمني الرفيع المستوى بين الولايات المتحدة والدول العربية، وبين هذه الدول وبعضها البعض، ينذر بتضييق الهامش الديمقراطي، ويسمح للنظم بتصفية حساباتها مع المعارضة وييسر انتهاكها حقوق مواطنيها[2].

وبالرغم من أهمية هذه المعطيات ودلالتها الاستراتيجية والسياسية، فان السياسات العربية لم يكن يبدو عليها أنها تقدر خطورة هذه التطورات على ساحة المنطقة، أو تستشعر من ورائها تهديدا يستوجب تغيير بعض مبادئ سياستها، أو إعادة النظر في بعض

[1]– سعيد رفعت، التحركات العربية: سياسات ثابتة أم خطوات عابرة، القاهرة، مطبعة جامعة الدول العربية، شؤون عربية، بيروت، العدد 144، 2010، ص 5

[2]– جميل مطر وآخرون، صناعة الكراهية في العلاقات العربية–الأمريكية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ص 262.

منطلقاتها، إذ ما زالت تتمسك بسياستها القائمة على التوقف عن تمثيل نفسها كمجموعة سياسية متماسكة لها أهداف موحدة وتمارس دورا فعالا ومنسقا على ساحة المنطقة، كما أنها لم تعد تتحرج في إظهار انقساماتها، أو إخفاء ضعف قدراتها على اتخاذ قرارات حاسمة، وهو ما يؤكد تحقيق الولايات المتحدة لمسعاها في المنطقة بعدما أثبتت هشاشة منظومة العمل العربي المشترك[1].

ثانيا- الاستقرار السياسي: إن منطقة الشرق الأوسط تعيش صراعا بين مشروعين، الأول تدفع به الإدارة الأمريكية وحلفائها تحت تسميات مختلفة، والثاني تدفع به قوى سياسية وفكرية قومية وإسلامية ممانعة، هذا الصراع يلعب دورا كبيرا في تحديد شكل الشرق الأوسط ومضمونه سياسيا واقتصاديا وثقافيا، ويتقوم بإعادة تشكيل موازين القوى وصياغتها داخل منظومة القوة التي تأسس عليها النظام الإقليمي والدولي لفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، ما يعني أن وضعا جيوبوليتيكيا جديدا سينتهي إليه الصراع.

إن المشهد السياسي في منطقة الشرق الأوسط ينطوي على مخاطر وسيناريوهات كارثية محتملة، تنذر بسايكس بيكو جديد أو مرحلة جديدة، قد تدفع بشعوب المنطقة للعودة إلى تجمعات قبلية وطائفية، وهو ما بشرتنا به "كوندوليزا رايس" منذ قدومها كمستشارة للأمن القومي في البيت الأبيض، وإذا تحقق ما تقدم كمتعين جيوبوليتيكي في المنطقة فإن إسرائيل تكون عندئذ قد حققت وبفترة وجيزة جدا ما عجزت عن تحقيقه منذ تأسيسها[2].

ثالثا- صفقات السلاح والشروط المجحفة: كشفت وزارة الخارجية الأمريكية عن برنامج جديد للمساعدات العسكرية الأمريكية لإسرائيل ومصر ودول مجلس التعاون الخليجي، بما في ذلك السعودية وقد أثار الإعلان عن هذا البرنامج تساؤلات كثيرة حول أهدافه، ومحتواه، وأثره في المستقبل على أمن واستقرار الشرق الأوسط، بصفة خاصة منطقة الخليج والغرض

---

[1]- سعيد رفعت، المرجع السابق، ص 7.

[2]- مدين علي، جديد استراتيجية الولايات المتحدة في الشرق الأوسط، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، دراسات استراتيجية، العدد 21، 2007، ص 5-11

من هذه المساعدات الجديدة، هو مساندة الولايات المتحدة لحلفائها في المنطقة من خلال دعم وتحديث قدراتهم الدفاعية، وحثهم على العمل معا ومع الولايات المتحدة للدفاع عن أمن الخليج والشرق الأوسط.

وبشكل عام تم التأكيد عند الإعلان عن هذه المساعدات العسكرية الجديدة على أنها تأتي استجابة لتصاعد التهديدات الإيرانية حمد الدول العربية المعتدلة، والمصالح الأمريكية، وأيضا لمواجهة قوى التطرف والإرهاب داخل هذه الدول وفي المنطقة. ويركز برنامج المساعدات الأمريكي على تزويد أصدقاء الولايات المتحدة بأسلحة جديدة في إطار استراتيجية أوسع للدفاع عن الشرق الأوسط في وجه أي تحديد مفاجئ من قوى إقليمية، كما حدث من قبل للكويت عندما قام "صدام حسين" باجتياحه في 1990، أو تحديدات يمكن أن يتعرض لها الخليج من دول أخرى خارج الإقليم.

واكب هذا النشاط مشتريات سلاح من الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا، وأحيانا من روسيا والصين وإن احتفظت الولايات المتحدة بنصيب الأسد في بيع السلاح إلى مصر والأردن ودول الخليج، وكان الهدف من التدريبات المشتركة تطوير قدرات العمل المشترك لهذه الدول، وتحقيق قدر من التوافق بين أنواع الأسلحة المختلفة عند تنفيذ مهام مشتركة المعينة[1].

رابعا- المعاهدات الأمنية الثنائية: تتفاعل العوامل المحركة للسياسة الأمريكية إزاء الشرق الأوسط بمجملها ضمن أطر النظام الرأسمالي السائد في الولايات المتحدة باتجاه استراتيجي واحد يتلخص في تنفيذ الخطط الهادفة التي تثبت مواقع الولايات المتحدة السياسية والاقتصادية والعسكرية وضمان التحكم بنفط الشرق الأوسط، وباستقراء الاتجاه المركزي للسياسة الأمريكية، تدخل بعض عناصرها الأحيان في تناقض مع متطلبات ومهمات استراتيجية الولايات المتحدة الشرق الأوسطية العامة، فيدخل في الحساب هنا خلافات

[1]- محمد قدري سعيد المحددات الدفاعية لصفقات السلاح الأمريكية في الشرق الأوسط، القاهرة، مؤسسة الأهرام للنشر والدراسات، السياسة الدولية، العدد 170 أكتوبر 2007، ص 146.

محدودة بين مصالح الاحتكارات ومصالح الأوساط الصهيونية، المتمثلة بين موقف الكونغرس الذي يتمتع فيه اللوبي الصهيوني بنفوذ كبير، وموقف الإدارة الحكومية التي تسعى لإقامة توازن ما في خطها إزاء الصراع العربي– الإسرائيلي، تخفي مثل هذه الحالات والظروف على السياسة الأمريكية الشرق أوسطية بعض سمات التناقض واللامنطقية، تدفع الإدارة الأمريكية في كثير من الأحيان، إلى القيام بخطوات تتناقض والمصالح البعيدة للولايات المتحدة الأمريكية ويضطرها ذلك للجوء إلى المناورة في سياستها[1].

وخلاصة ما يمكن قوله بأن الموقع الحيوي والاستراتيجي الذي يمتاز به الشرق الأوسط يشكل أهمية بالغة في أجندة السياسة الخارجية الأمريكية باعتباره يصل بين القارات الثلاث، إضافة إلى الأهمية السياسية فهي تسعى جاهدة لتمرير مشاريعها في المنطقة لتحقيق مصالحها

المطلب الثاني: الأهمية العسكرية لمنطقة الشرق الأوسط في السياسة الخارجية الأمريكية

تعمل العديد من الدول الغربية والدول التي لها مصالح في المنطقة العربية، وعلى رأسها الولايات المتحدة التي لها علاقات قوية مع أنظمة الحكم العربية، على الحفاظ على هذه الأنظمة، حيث واصلت تلك الدول الحفاظ على تلك العلاقات الوثيقة مع الحكام العرب، بغض النظر عن التهويل لأجندة الحرية، بل إن دول الغرب تخشى أن يأتي التحول الديمقراطي في العالم العربي بإسلاميين يبادلون الغرب العداء أو أنظمة لا تتماشى مصالحها[2]

الفرع الأول: المظلة الأمريكية والتعاون الاستخباراتي

تعمل الولايات المتحدة الأمريكية على استعمال كل أسلحتها السياسية والعسكرية والمخابراتية في ظل نظام عالمي تتحكم بكل قواعده وشروطه، وهذا خدمة للاستراتيجية الجديدة للألفية الثالثة التي تتمحور أهم نقاطها في:

---

[1]– حسن حمدان العلكيم، التحديات التي تواجه الوطن العربي في القرن الحادي والعشرين، المجلة العربية للعلوم السياسية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد 19، 2008، ص 70

[2]– حسام الدين بوعيسى، مصالح الدول العظمى تشعل نار المنطقة العربية باسم الديمقراطية، مجلة فكر ومجتمع، العدد22، أكتوبر 2014، الجزائر، ص 490.

– إنعاش الاقتصاد الأمريكي بمعظم قطاعاته والسيطرة على الثروة النفطية سواء بطرق مباشرة أو غير مباشرة.

– الضغط على الأنظمة في المنطقة للاستجابة الكاملة للمطالب والمصالح الأمريكية في المنطقة، مع التهديد بتغيير الأنظمة التي لا تستوجب لذلك، وإنشاء محاور تحالفية تتناسب مع هذه المصالح.

– تقديم المنظومة الأمريكية في السياسة والاقتصاد والاجتماع إن استدعى الأمر (ديمقراطية تؤدي لتوصل عملاء أمريكا لسيدة العالم) واقتصادا أكثر ارتباطا بالولايات المتحدة.

– كسر شوكة كل الدول التي تهدد الكيان الصهيوني، وتأمين مجال حيوي لإسرائيل، يضمن استمرار تفوقها وهيمنتها على دول المنطقة.

– دخول الولايات المتحدة طرفا مباشرا في مواجهة الحركات الإسلامية الجهادية والسياسية في المنطقة، وجعل أجيال جديدة تتبنى الديمقراطية الأمريكية، مما يعطي بريقا إعلاميا للولايات المتحدة في عدم استهدافها الإسلام.

– تحقيق التنبؤات التوراتية التي يؤمن بها التيار الأصولي المسيحي والتي تلتقي مع أهداف الصهاينة في إقامة "دولة إسرائيل الكبرى".

إن الولايات المتحدة الأمريكية تسعى لوضع يد تضرب بها المنطقة وتأمينها وهي إسرائيل، حيث سعت للتواجد في المنطقة من كل الجوانب وكانت مشاريعها الشرق أوسطية كليا فاشلة باستثناء من كان في خدمة صقور وجنرالات الجيش الأمريكي، بدءا من مشروع ترومان، امتدادا إلى مشروع الشرق الأوسط الكبير وتحويله إلى المشروع المسمى الشرق الأوسط الجديد[1].

[1]– حسام الدين بوعيسى، المرجع السابق، ص 486.

الفرع الثاني: التواجد الأمريكي في منطقة الخليج والعراق

لا يزال الخليج محط أنظار الدول الكبرى في النظام الدولي، وأحد التفسيرات لتمركز القوات الأمريكية في منطقة الخليج هو الأهمية الاستراتيجية للبترول والغاز الطبيعي، بيد أن أوجه الأهمية الأخرى ترتبط بالعوامل الآتية:

1- الخطر الإيراني: إن امتلاك إيران للقدرة النووية الجديدة وازدهار المذهب الشيعي في منطقة الخليج بصفة خاصة، يهدد استقرار دول حليفة وصديقة للولايات المتحدة الأمريكية والغرب، ولهذا قامت الولايات المتحدة بإصدار عدة قرارات في مجلس الأمن الدولي تستهدف حصار إيران عسكريا واقتصاديا.

2- قرب المنطقة من روسيا: وهذا بسبب عودة ازدهار روسيا وتزايد نفوذها في المنطقة مرة أخرى، خاصة بسبب معارضتها الشديدة لقيام الولايات المتحدة بنشر صواريخ الدفاع الجوي في دول الجوار الروسي، وهكذا فإن الخليج يشكل نقطة تماس استراتيجية حساسة بين الطرفين.

3- أهمية الحفاظ على أمن ووحدة إسرائيل: من خلال التواجد العسكري الأمريكي في المنطقة بغرض ردع أي قوة عسكرية مناوئة لإسرائيل من ناحية وإضعاف أي دولة تهدد أمنها من ناحية أخرى، وهذا ما حدث بالفعل حينما احتلت الولايات المتحدة العراق عام 2003 وأنهت بذلك أي دور فاعل لمقاومة إسرائيل من المشرق العربي.

يرتبط وضع ومكانة الخليج في الاستراتيجية الدولية ارتباطا وثيقا بالفشل العسكري الأمريكي في العراق من ناحية وبالقدرات العسكرية الإيرانية من ناحية أخرى، فعلى الرغم من القضاء على نظام صدام حسين، ومحاولة إقامة نظام ديمقراطي في العراق، إلا أن الانهيار الأمني من ناحية، وتكريس البنيان الطائفي والعرقي والمذهبي من ناحية أخرى، أصابا استراتيجية الولايات المتحدة بالفشل، وصعوبة تعميم تجربتها على دول أخرى بالمنطقة[1].

[1]- عبد المنعم المشاط، الخليج العربي في الاستراتيجية العالمية، القاهرة، مؤسسة الأهرام للنشر والدراسات، السياسة الدولية، العدد 171، جانفي 2008، ص 32-31.

إن هذا الفشل دفع إلى محاولة الحفاظ على الأمن في الخليج واستقرار المنطقة، من خلال الدعم العسكري والسياسي لنظم الحكم وليس تهديد بقائها تحت أي حجة كالإصلاح السياسي أو التحول الديمقراطي، فالوجود العسكري المكثف للقاعدة في العراق ولأنصارها في المملكة العربية السعودية يؤكد ضرورة التعامل مع هذه النظم بحساسية شديدة وحمايتها من أية تهديدات داخلية أو خارجية[1].

الفرع الثالث: أمن الكيان الصهيوني وربطه بامتداد الأمن القومي الأمريكي

إن الخريطة السياسية للمشرق العربي لن تستثني الكيان الصهيوني الذي ستجري على حدوده تعديلات رغما عن رفض اليمين الصهيوني والمتابع للخطاب الأمريكي منذ بدأ المفاوضات الإيرانية الغربية، المرافقة لتطورات ميدانية في المنطقة، حيث الاشتباك في العراق وسوريا واليمن ولبنان والخليج ومنه يكتشف أن هناك سياسة نفسها على الأرض تتضمن تفاهمات تمس التركيب السياسي والخريطة السياسية للإقليم جميعه، ولم تقف القيادة الصهيونية مكتوفة الأيدي، فقامت بفهم جوهر التوجه الأمريكي وطبيعة السياسة الأمريكية بدقة، فتحركت الدبلوماسية الصهيونية من خلال لوبيات منتشرة في العالم للتشويش على المفاوضات الأمريكية الإيرانية حول التوصل اتفاق حول النووي الإيراني، فقامت هذه الأخيرة بالتصعيد ضد العرب والفلسطينيين بطريقة عنصرية ودفع الأمور إلى مزيد من الاشتباك راغبة في اندلاع فوضى في المنطقة وخلق مناخ توتر يمنع نتائج الاتفاق النووي من إلقاء ظلاله على الساحة، فأدركت الإدارة الأمريكية أن إسرائيل تسير خارج الرغبة الأمريكية، وتريد خلق مناخ معاكس يفرض على الأمريكان التراجع عن تقدمهم في تفاهمات إقليمية، مما دفع البيت الأبيض عدة مرات إلى التلويح لإسرائيل وحكومتها بأن هناك احتمالات قاسية ستواجهها إسرائيل تزيد من عزلتها إن هي ظلت في خانة الانفلات والتصرف غير المسؤول، وأعلن البيت الأبيض بوضوح أن على إسرائيل إنهاء احتلالها للضفة الغربية والرجوع إلى

[1]– أشرف سعد العيسوي، أمن الخليج... تحديات ومخاطر جديدة، القاهرة، مؤسسة الأهرام للنشر والدراسات، السياسة الدولية، العدد 171، جانفي 2008، ص 71–70.

حدود 1967، وأنه لابد من إقامة دولة فلسطينية ذات سيادة، مع تحذيرها من القيام بضم أراضي من أرض الضفة الغربية[1].

وما يمكن قوله مما سبق أن الأمن يشكل أهمية بالغة في السياسة الخارجية الأمريكية فلحفاظها على أمنها القومي تسعى جاهدة إلى تحسين علاقاتها بدول المنطقة ومحاولة إيجاد مخرج سلمي للصراع العربي الإسرائيلي، وضرورة التوصل إلى اتفاق بناء بشأن برنامج إيران النووي.

المطلب الثالث: الأهمية الاقتصادية للشرق الأوسط في السياسة الخارجية الأمريكية

تشكل منطقة الشرق الأوسط أهمية اقتصادية واستراتيجية للدول الكبرى، ففي طريقهم إلى شبه القارة الهندية، مرت القوات البرتغالية والبريطانية وغيرها بالخليج، كنقطة انطلاق إلى المحيط الهندي، وسيطرت بريطانيا على كافة أراضيه، ولم تقرر الجلاء عنها إلا بعاد أن تغير شكل النظام الدولي والمصالح الدولية، وهكذا انسحبت من الخليج عام 1971 وقبل انسحابها كانت الولايات المتحدة تتواجد بصورة غير مباشرة عن طريق شركات استخراج النفط، أو عن طريق إيران كركيزة استراتيجية، وقد رسخت مكانتها في المنطقة خاصة مع المملكة العربية السعودية التي لا تزال تعتمد على الولايات المتحدة في دعم نظامها السياسي واستقرارها الداخلي وسلامتها الإقليمية.

الفرع الأول: دعم الاقتصاد الأمريكي

لا تزال منطقة الشرق الأوسط وعلى رأسها المملكة العربية السعودية تلعب دورا حيويا كمنطقة منتجة ومصدرة للنفط والغاز الطبيعي فالمنطقة تحتوي على ما يقارب 62% من الاحتياطي المؤكد للنفط الذي يتوقع أن يستمر لمدة ثمانين عاما على الأقل، كما يحتوي على نحو 64% من الاحتياطي المؤكد للغاز الطبيعي، وهكذا تستطيع دول الخليج وهي أعضاء فاعلة في الأوبك أن تؤثر تأثيرا كبيرا على أسعار الطاقة في العالم، خاصة أن

[1]– صالح عوض، هل انتهى الدلال الأمريكي لإسرائيل، مراصد، جريدة الشروق، يومية جزائرية 4688، 26 مارس 2015، ص 2.

البدائل المعلنة، كالطاقة الشمسية والطاقة النووية، لم يثبت استخدامها على نطاق واسع، فكل من النفط والغاز الطبيعي، رغم الارتفاع الحالي في الأسعار لا يزالان يشكلان مصدرين مناسبين ومتاحين للطاقة في عالم اليوم.

إلا أن الملاحظ حاليا مع انخفاض الأسعار إلى الثلث عما كانت عليه من قبل بسبب الركود الاقتصادي العالمي خاصة في الدول الرأسمالية، أدى إلى التراجع عن الطلب العالمي، بالإضافة إلى ذلك أن الشرق الأوسط خاصة الخليج، وبصفة أخص الدول الست الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي، تمثل أهم الدول المستوردة للسلاح في العالمي حيث بلغت قيمة وارداتها عام 2006 ما يقارب 22 مليار دولار[1].

إذا أضفنا إلى ذلك أيضا تركز التجارة الخارجية لدول مجلس الخليج العربي مع الولايات متحدة وأوروبا، فالتجارة الخارجية لا تزال مركزة مع الولايات المتحدة، بحيث صارت دول الخليج في وضعها الحالي سوقا رائجة لمنتجات الطرفين، وربما يكون ذلك أحد الأسباب التي أدت إلى زيادة الأهمية الاقتصادية للخليج بالنسبة للولايات المتحدة في عالم اليوم[2].

الفرع الثاني: سيطرة الشركات الأمريكية

إن ما يحدث في الوطن العربي من تحول ديمقراطي في الحقيقة كان مرتب له داخل دوائر صنع القرار والمخابر الأمريكية، فبعد الدراسات التي أعدتها وزارة الطاقة الأمريكية، وكذا تقرير "ديك تشي" رئيس مجلس إدارة شركة " هاليبرتون النفطية" حتى نهاية عام 2000 ، حول نقص مصادر الطاقة بالنسبة للولايات المتحدة، ومع وصول مختلف الاحتياطات النفطية العالمية الكبرى إلى الذروة، قررت الإدارة الأمريكية استخدام القوة العسكرية لتأمين مصادر امتداداتها بالطاقة، فأعلنت الحرب على أفغانستان في 2001، ثم العراق في 2003.

[1]– عبد المنعم المشاط، الخليج العربي في الاستراتيجية العالمية، مؤسسة الأهرام للنشر والدراسات السياسة الدولية، القاهرة، العدد 171، جانفي 2008، ص 30.

[2]– عبد المنعم المشاط، مرجع سابق، ص 30–31.

لكن الولايات المتحدة بسبب هذه الحروب لاقت أتعابا مالية ضخمة حيث تشير مؤسسة "رائد كوربوريشن" الأمريكية المتخصصة في الدراسات الاستشرافية، عبر دراسة لها عام 2008، أن الحرب الأمريكية على العراق ما بين 1991 و2003 فقط، كلفت الخزينة تريليون دولار، وتضيف الدراسة إلى أن الولايات المتحدة يمكن أن توفر 12 إلى 15% من ميزانية وزارة الدفاع لعام 2009 (700 مليار دولار) وذلك إذا ما خفضت مهام حماية منابع النفط في الخليج العربي[1].

لذلك حاولت الولايات المتحدة الأمريكية قلب أنظمة الدول العربية، لاسيما المنتجة للنفط منها، وخلق أنظمة موالية تساعد الولايات المتحدة على ضمان أمنها الطاقوي بحجة الإصلاح الديمقراطي.

الفرع الثالث: الأرصدة المالية الخليجية

إن الاهتمام الأمريكي بمنطقة الشرق الأوسط ينطلق أساسا من اهتمامها بضمان استمرار التزود بالطاقة للصناعة التجارة الأمريكية، إذ يشكل البترول الخليجي ما نسبته 20% من الاستهلاك الأمريكي للنفط، أما فيما يتعلق بالتعاون الأمريكي الخليجي في مجال الاقتصاد فإن المنطقة تمثل سوقا استهلاكية لا يمكن الاستغناء عنها بالنسبة للشركات المتعددة الجنسيات، بسبب القدرة الشرائية الهائلة للمواطنين في دول مجلس التعاون، بالإضافة إلى التسهيلات التي تضمنها حكومات المجلس للشركات من خلال السماح لها بفتح فروع لها ومنحها الحرية في التسويق والبيع بدون رسوم.

وبالإضافة إلى أهمية منطقة الخليج من الناحية الأمنية فإن دورها الاقتصادي أساسي وكبير بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية ويرجع ذلك إلى خبرة هذه الدول في مجال النظام الرأسمالي وحرية الاقتصاد وقد زادت التعاملات الاقتصادية بين الطرفين منذ مطلع التسعينات إلى اليوم خاصة في جانبها الاقتصادي، كما أن للولايات المتحدة الأمريكية

[1]– عبد الكريم شكاكطة، سياسات أوبك النفطية ضمن الأحداث الدولية ما بين 2000 الى 2014، مجلة فكر ومجتمع، العدد 22، الجزائر، أكتوبر 2014، ص 368

أهداف قريبة وبعيدة المدى خاصة فيما يتعلق بالجانب الاقتصادي، الذي هو تقدم وتطور الدول، وعليه فهي تسعى إلى افتعال الأزمات وخلق بؤر التوتر في منطقة الشرق الأوسط بهدف الاستيلاء على مصادر الطاقة وينابيع نفط الخليج.[1]

المبحث الثاني: الاستراتيجية الأمريكية في حرب الخليج الثالثة (غزو العراق)

المطلب الأول: تغيرات المنظومة الدولية وتأثيرها على السياسة الأمريكية اتجاه العراق

نتيجة لتفكك الاتحاد السوفياتي وانهيار حلف وارسو أدى إلى تراجع القيم الأيديولوجية والعسكرية التي حكمت النظام الدولي طيلة الحرب الباردة بين القطبين السوفياتي والأمريكي، ومن ثم انتهاء عصر النظام الدولي الثنائي القطبية على إثر الاتحاد السوفياتي كقوة عظمى.

بذلك لم يعد هناك سوى مركز واحد هو مركز القوة العسكرية والاقتصادية الأمريكية المستندة إلى استراتيجية عسكرية عامة هي استراتيجية الهيمنة العالمية لمواجهة التحديات والأخطار التي تحدد هذه الهيمنة أو تزعمها مركز المنافسة العالمية باعتبارها القوة الأولى التي تسيطر على الهيكل الأمني والعسكري للعالم[2].

وقد طرحت الولايات المتحدة الأمريكية نفسها باعتبارها القطب الأوحد أو القوة الخارقة التي تفرض الهيمنة على العالم، فالولايات المتحدة الأمريكية كانت ومازالت القوة المحركة التي توفر الديناميكية المحركة للعالم والاقتصاد هو المعيار في معظم البلدان وأصبحت السوق الحرة هي السائدة في كل مكان تقريبا"[3].

لذلك فمع انهيار الثنائية القطبية المحكمة بتفكك الاتحاد السوفياتي جابهت الولايات المتحدة الأمريكية ثلاثة تحديات أولها غياب العدو الاستراتيجي للولايات المتحدة، وبروز

---

[1]– محمد الزين ميلاس، مجلس التعاون الخليجي في ظل العولمة، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية نوقشت بجامعة الجزائر 3 فيفري 2014، ص .67

[2]– سالم بول: الولايات المتحدة الأمريكية والعولمة (معالم الهيمنة في مطلع القرن الحادي والعشرين)، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية تحرير أسامة أمين الخولي، ط3، بيروت، ص .213

[3]– ناظم عبد الواحد الجاسور، تأثير الخلافات الأمريكية الأوروبية على قضايا الأمة العربية حقيقة ما بعد الحرب الباردة، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2007، ص 103

مزيج من مجموعات شرق أوسطية الذي شكل تهديدا لمصالح الولايات المتحدة الأمريكية، بالإضافة إلى مخاطر أسلحة الدمار الشامل جراء تفكك الاتحاد السوفياتي[1].

حيث كان محور التفكير الأمريكي كيفية الحفاظ على دور استراتيجي عالمي، وهو ما دفع الرئيس الأمريكي" جورج بوش الأب" إلى تبني أهداف هي: "الأمن الجماعي، الاستقرار العالمي، احترام مبادئ القانون الدولي"[2].

فلقد تم وضع عنصر الأمن من الأولويات المهمة لسياسة واشنطن للدفاع عن النظام العالمي الجديد وذلك لحماية المصالح أولا، الحلفاء والقضاء على أسلحة الدمار الشامل ثانيا، أما عن الاقتصاد فتتجه الولايات المتحدة الأمريكية نحو توطيد علاقاتها مع الدول ذات الطاقات البترولية وتسعى إلى إيجاد تعاون معها الشيء الذي لا يتم إلا من خلال التلاؤم والتآلف بين أموال وتقنيات الدول الغنية والمصادر الطاقوية للدول الفقيرة.

فكانت أحداث 11 سبتمبر 2001 التي أعطت الولايات المتحدة الأمريكية الفرصة الذهبية في فرض هيمنتها على ثروات العالم وفرض أنماطها السياسية والسلوكية على العالم أجمع، من خلال ما أطلق عليه استراتيجية الأمن القومي للرئيس جورج بوش الابن والذي أعلنها في 2002/09/17.

وهذه الاستراتيجية كما يبدو تختلف عن سابقاتها من الاستراتيجيات، التي وضعتها الإدارات السابقة الأمريكية بما فيه الإدارة السابقة للرئيس بيل كلينتون، والتي تعتمد على تقوية أمن أمريكا، ودعم الازدهار الاقتصادي الأمريكي، ودعم الديمقراطية وحقوق الإنسان في الخارج.

وشهدت هذه المرحلة تطورات أمنية دولية خطيرة انعكست على منطقة الخليج العربي والشرق الأوسط عموما بعد أحداث 11 سبتمبر، وكان التيار المحافظ بقيادة بوش الابن ذات

---

[1]– عامر هاشم عوادة، دور المؤسسة الرئاسية في صنع الاستراتيجية الأمريكية الشاملة بعد الحرب الباردة، سلسلة أطروحات الدكتوراه، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، 2001، ص 193.

[2]– محمد الأطرش وآخرون، العرب وتحديات النظام العالمي، سلسلة كتب المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1999، ص 200

توجهات يمينية متشددة، التي أثرت في توجيه سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه الخليج، حيث أتهمت العراق بأنه أهم مصادر التهديد التي تواجه منطقة الخليج، ولهذا فقد كان العراق أول تطبيق عملي للسياسة الأمريكية، فمن جهة كانت الحرب عليه تطبيقا للتحول من الردع إلى الحرب الاستباقية، ورأت الإدارة الأمريكية أنه ليس هناك من يمنعها من حرب استباقية ضد نظام ديكتاتوري بقيادة صدام حسين يقهر شعبه، يغزو الدول المجاورة ويطور أسلحة الدمار الشامل ويخدع الأمم المتحدة[1].

ومن هذا المنطلق فإن السياسة الأمريكية تجاه العراق كانت مستندة على عنصرين أولها امتلاك صدام حسين أسلحة دمار شامل والثاني اعتبار العراق على علاقة مع منظمة القاعدة الإرهابية التي نفدت هجمات 11 سبتمبر، وهذا يبين أن إدارة بوش كانت مصرة على ضرب العراق لتنفيذ سياستها الجديدة في التوسع والاتجاه نحو قيام إمبراطورية عالمية لا تقيم وزنا لا للاتحاد الأوروبي ولا للصين ولا للأمم المتحدة، فهي تحتكم فقط لمبدأ القوة العسكرية للدفاع عن مصالح الاحتكارات الإمبريالية[2].

المطلب الثاني: البنية الفوضوية للنظام الدولي في ظل المأزق الأمني وسياسة أمريكا في العراق.

يمثل الاحتلال الأمريكي للعراق تطبيقا لاستراتيجية الأمن القومي الأمريكي التي تبنتها إدارة بوش، ولا سيما مبدأ الضربات الوقائية، وبعبارة أخرى يعتبر العراق ساحة الاختبار الأولى لهذه الاستراتيجية الجديدة، حيث شنت الولايات المتحدة الأمريكية الحرب على العراق بدون غطاء من الشرعية الدولية وبدون تفويض من الأمم المتحدة الأمر الذي طبع علاقة واشنطن بالمنظمة الدولية بدرجة عالية من التوتر والشك المتبادل.

---

[1]– ماجدة عودة الله أبو جاموس، الاستراتيجية الأمريكية في منطقة الخليج العربي للفترة ما بين 1970–2004، عمان، 2005، ص 73.

[2]– محمد أحمد، الغزو الأمريكي البريطاني للعراق عام 2003 (بحث في الأسباب والنتائج)، مجلة جامعة دمشق، المجلد20، العدد (3–4)، 2003، ص 07.

بالرغم من المعارضة الدولية سواء الرسمية من جانب الدول أو غير الرسمية المعارضة الشعبية لشن الحرب، والتي امتدت لداخل الولايات المتحدة نفسها، إلا أن واشنطن كان لديها إصرار على احتلال العراق، وهذا كله متماشيا مع تطور مفهوم التدخل العسكري، من خلال وثيقة استراتيجية الأمن القومي الأمريكي، تطبيقا لمبدأ الضربات الوقائية التي تعني التعامل المسبق مع التهديدات وإجهاضها قبل استفحالها.

إن الغزو الأمريكي للعراق في 2003 هو المرحلة الثانية للعملية العسكرية التي قادتها الولايات المتحدة الأمريكية بعد 16 جانفي 1991 والتي سمتها قيادة دول التحالف بـ"عاصفة الصحراء" على عملياتها العسكرية ضد العراق بخطة أمريكية صممها قائد أركان القيادة المركزية الأمريكية، من أجل تحرير الكويت بعد اجتياح القوات العراقية له في 02 أوت 1990 كي تلعب دورا أكبر في المنطقة وكي تتحكم في أسعار البترول بما يتناسب مع قوته العسكرية الجديدة، إذ بدأت في الحقيقة مع نهاية الحرب العراقية الإيرانية وخروج صدام حسين من هذه الحرب يعاني حالة خانقة من الإحباط الشديد بدون أن يحقق شيئا يذكر إذ خرج منها ليواجه اقتصادا منهارا دمرته الحرب كبلته بالديون ولهذا فقد كان أمام النظام العراقي فرصة لا تعوض لكي يعيد بناء العراق ويعيد بناء علاقاته الإقليمية على أسس سليمة وسليمة[1].

ولا يفوتنا التذكير أن العالم شهد في تلك الفترة تفكك الاتحاد السوفياتي حيث توجهت أنظار العالم إلى ثورة الديمقراطيات في الجمهوريات السوفياتية السابقة، فسرها صدام حسين على أنها مؤشرات على تردد الولايات المتحدة الأمريكية في التدخل إزاء أي تصرف قد يصدر منه، خاصة مع خروج إيران من المعادلة الإقليمية، وفي حديث لسفيرة الولايات المتحدة الأمريكية في العراق "أبريل غلاسبي" مع صدام حسين بتاريخ 31 جولية 1990م

[1]– محمد حسن هيكل، حرب الخليج والفكر العربي (دراسة نقدية)، دار الشروق، ط1، 1993م، ص 113.

أكدت فيه أن تحرك العراق في اتجاه الكويت مسألة خاصة بالعرب، وبأنه لا توجد اتفاقية دفاع بين و.م.أ والكويت، وكأنه ضوء أخضر يعتبر منح لصدام حسين[1].

أضف إلى ذلك فقد فسر العراق حديث السفيرة لصدام بما يعني أن الولايات المتحدة الأمريكية تخشى مغبة التدخل عسكريا بسب عقدتي فيتنام ولبنان. وهو ما تأكد للقيادة العراقية بعد تصريح رئيس هيئة الأركان المشتركة الأمريكية في صحيفة (الواشنطن، بوست) بتاريخ 25 يوليو 1990 والذي تضمن "أن العراق إذا احتلت مساحة صغيرة من الأراضي الكويتية كوسيلة لاكتساب قوة إضافية على الكويت في الأوبك فان الولايات المتحدة الأمريكية لن تتحدى هذا التحرك مباشرة بل ستنضم إلى الحكومات العربية في إدانته وفي الضغط على العراق للتراجع.

وعليه وعلى هذا الأساس حرصت الولايات المتحدة الأمريكية في إدارتها للأزمة على إبراز مجموعة من القيم والمصالح تسعى للدفاع عنها بشكل مباشر وغير مباشر، فالأهداف المباشرة كانت استرجاع الكويت والدفاع عن المملكة العربية السعودية ودول الخليج وحماية الرعايا الأمريكيين وضمان تدفق النفط بشكل مأمون إلى العالم الغربي وعدم تحديد إسرائيل وحمايتها، أما الأهداف غير المباشرة فقد كانت بالإضافة إلى إزالة العدو السعي لتركيز دعائم النظام العالمي الجديد الذي يقوم علي توازن المصالح وحقوق الإنسان واحترام الشرعية الدولية[2].

تعتبر البنية الفوضوية للنظام الدولي والمأزق الأمني كأهم عنصرين في النظرية الواقعية البنيوية، وهما يتوافقان مع حالة الغزو الأمريكي للعراق في 2003، حيث أنّ الولايات المتحدة الأمريكية قررت الذهاب إلى العراق واحتلالها من دون الحصول على قرار أممي يجير لها ذلك، فتدخلها كان منافيا للشرعية الدولية، وجاء هذا التصرف من منطلق

[1]– عبد العظيم رمضاني، الاجتياح العراقي للكويت في الميزان التاريخي، الزهراء للإعلام العربي، القاهرة، ط1، 1990م، ص 108

[2]– محمود وهيب السيد: أزمة احتلال العراق للكويت (المحددات، التفاعلات، النتائج)، دار النهضة العربية، القاهرة، 1995، ص 415.

المعضلة الأمنية تخوف الولايات المتحدة الأمريكية على أمنها واستقرارها من خلال تملك العراق قدرات عسكرية مميزة في المنطقة (الخليج العربي) وقامت بمهاجمة جيرانها بطريقة فعلية مثلما حدث في الكويت، وهذا كله شكل مأزق فعلي لأطماع الهيمنة الأمريكية لأن. حجم الأهداف الاستراتيجية الأمريكية في مرحلة الحرب الباردة تتمحور في المحافظة على مركزها القيادي في ردع أي عدوان يمكن أن يهدد الأمن الأمريكي وأمن حلفائه ومواجهته، وهو التهديد الذي يتمثل في الجماعات الإرهابية الصغيرة المؤيدة من قبل دول مارقة والتي قد يتسنى لها الحصول على أسلحة الدمار الشامل واستخدامها ضد الولايات المتحدة الأمريكية، وهذا ما تبنته أمريكا من خلال تطبيق استراتيجية الأمن القومي الأمريكي التي تبنتها إدارة "جورج بوش لا سيما مبدأ الضربات الوقائية والهجوم لدرء أي خطر محتمل على أراضيها وهذا ما تجسد فعلا في العراق.

المطلب الثالث: القوة الأمريكية الصلبة المهيمنة ومصالحها التوسعية في العراق.

فبعيدا عن المبررات التي صاغتها الولايات المتحدة الأمريكية قبل وأثناء غزوها العراق والتي صبغتها بالصبغة الأخلاقية والإنسانية كتأكيد التزاماتها الدولية في المحافظة على السلم والأمن الدوليين من خلال محاربة الإرهاب ونزع أسلحة الدمار الشامل ونشر الديمقراطية وقيم العدالة والحرية والقضاء على الأنظمة الشمولية. إلا أن السيطرة على العراق الذي يمثل نقطة مركزية في منطقة الشرق الأوسط يعد انجازا استراتيجيا سيفتح المجال لإعادة ترتيب التوازنات في المنطقة الأغنى والأهم في العالم كما أنه سيستبق بزوغ القوى الناشئة على الساحة الدولية، وفي هذا الصدد يرى "ديفيد وير مسير" المحلل الاستراتيجي في معهد الدراسات الاستراتيجية والسياسية المتقدمة "من يسيطر على العراق يتحكم استراتيجيا بالهلال الخصيب وبالتالي في الجزيرة العربية" بمعنى أن السيطرة على العراق الذي يعتبر قلب المنطقة العربية وحجر الزاوية ستمكن الولايات المتحدة الأمريكية من إعادة رسم الجغرافيا السياسية للمنطقة بما يتناسب ومصالحها، وبذلك يكون تقديم العراق القوة الإقليمية الناشئة في قلب المنطقة هدفا أوليا لا غنى عنه.

بعد غزو العراق للكويت تحول المسار الاستراتيجي الأمريكي وتحول دورها من توظيف المفهوم السلبي للقوة إلى استعمال المفهوم الايجابي لها والقائم على تفعيل الوسائل العسكرية لإزالة الوسائط وفرض سيطرة مباشرة على مناطق الثروة، إذ شكل احتلال العراق للكويت تهديدا مباشرا للمصالح الأمريكية، حيث يعتبر هذا العامل مهم في تفسير مواقف العديد من الدول في دعم العدوان من عدمه انطلاقا من مصالح أمريكا المختلفة في هذا الإطار، فالحرب على العراق ليس لها علاقة بجلب الديمقراطية إلى العراق، ولا بامتلاكه أسلحة الدمار الشامل، لا بمكافحة الإرهاب فالحقيقة أن هذه الحرب كالحرب على أفغانستان مرتبطة بحاجة الولايات المتحدة لضمان السيطرة على إمدادات النفط.

كذلك يشكل النفط والسيطرة عليه أهم مصدر للطاقة للولايات المتحدة على مدى عشرات السنين القادمة كما يتيح لها الهيمنة على العراق وإضعاف نفوذ الأوبيك (**OPEC**) والتحكم بأسعار النفط، فضلا على أن حلفاء أمريكا مثل روسيا وغيرها سيضطرون لمفاوضة أمريكا من أجل الحصول على النفط، كذلك الصين واليابان يكونان بحاجة لعقد صفقات مع الولايات المتحدة لشراء النفط العراقي وعندئذ لا تكون الولايات المتحدة أقوى قوة عسكرية في العالم فحسب بل تسيطر على أهم موارد العالم وتتحكم بأسعار النفط وأسواقه[1].

البديهي أن تسير الإستراتيجية الطاقوية للولايات المتحدة الأمريكية بشكل موازي لإستراتيجيتها العسكرية، و ذلك مند بلورة عقيدة " كارتر" في نهاية السبعينيات و التي تعتبر المساس بمنطقة الخليج العربي مساسا بالأمن الأمريكي حيث ثم إنشاء قوة التدخل السريع" **Rapide Deployment force**" في بداية الثمانينيات والتي انحصرت مهامها الأساسية في منع أي قوة خارجية من السيطرة على ثروات الخليج العربي، وكذا في مراقبة نقاط العبور والمسارات التجارية المتواجدة في المنطقة[2].

[1]– د. محمد أحمد، الغزو الأمريكي البريطاني للعراق عام 2003 (بحث في الأسباب والنتائج)، مجلة جامعة دمشق، المجلد 20، العدد (3–4)، 2003، ص 127.

[2]– مركز دراسات الشرق الأوسط، الحرب الأمريكية على ما يسمى الإرهاب الحرب على العراق (2003)، ص 27.

أضف إلى ذلك أن احتلال العراق ما هو إلا حلقة في السلسلة الاستعمارية لتقسيم المنطقة من خلال رسم خارطة جديدة وحماية أمن إسرائيل. ولكون منطقة الشرق الأوسط تحظى باهتمام أمريكي خاص، وجدت الإدارة الأمريكية الفرصة متاحة لإحداث تغيرات بما يؤدي في المحصلة إلى خلق شرق أوسط جديد يتم فيه إدماج إسرائيل بوصفها شريكا اقتصاديا سياسيا، الأمر الذي يتطلب البدء فورا في تغيير النظم السياسية الشمولية ووضع صياغة جديدة للعلاقات السياسية بما يخدم حركة المصالح الأمريكية والإسرائيلية في المنطقة.

خلاصة:

وخلاصة القول أن الاحتلال الأمريكي للعراق 2003 يعتبر عاملا مهما في الاستيلاء على ثروات الخليج النفطية التي تشكل مصدر ثلث الاحتياجات البترولية الأمريكية، والرغبة الأمريكية في السيطرة على أكبر احتياطي عالمي للطاقة النفطية، ومحاولة استغلال ذلك في تنفيذ أجندة استراتيجيتها العالمية على المستوى السياسي والاقتصادي والإيديولوجي، ولهذا فهذه الأبعاد لا تكتفي بالبعد الاقتصادي الذي يحرص على مصالح الشركات الأمريكية النفطية وإنما يمتد أيضا إلى البعد الأمني والاستراتيجي لضمان استمرار تدفق النفط وانخفاض أسعاره، ثم ضمان، ومن التحكم والسيطرة على النظام العالمي تحت شعار مكافحة الإرهاب وخطر الدول الداعمة.

الفصل الثالث

آليات وأدوات جماعات الضغط في توجيه السياسة الأمريكية تجاه حرب الخليج الثالثة

تمهيد

لعبت جماعات الضغط الدور الفعال في توجيه القرارات السياسية عن طريق الضغط على السياسيين والمسؤولين الحكوميين، استخدمت تلك الجماعات علاقاتها ومواردها المالية للتأثير على صانعي القرار وتعزيز قضية الهجوم على العراق، حيث قامت جماعات الضغط بتنظيم حملات إعلامية قوية ودعاية لدعم الحرب في العراق، استخدمت وسائل الإعلام المختلفة لنشر رسائلها ودعم حججها المؤيدة للحرب بالإضافة إلى التمويل والتبرعات المقدمة للأطراف التي تخدم مصالحها، وهو ما سنتطرق إليه من خلال هذا الفصل بإبراز آليات وأدوات أهم جماعات الضغط في توجيه السياسة الخارجية الأمريكية في حرب الخليج الثالثة.

المبحث الأول: آليات وأدوات جماعات ضغط الكيان الصهيوني

يعتبر اللوبي الإسرائيلي من أكثر جماعات الضغط الخارجية تنظيماً في الولايات المتحدة الأمريكية سياسياً وإعلامياً وماليا، حيث يعتبر من مجموعات الضغط التي تسعى للدفاع عن الكيان الإسرائيلي وعلى الولايات المتحدة بتبني سياسات تحمي بقاءها ومصالحها الأمنية، ولا يقتصر تأثير مجموعات الضغط على السياسة الخارجية للولايات المتحدة، بل يمتد أيضا إلى تفاعلها مع مجموعة واسعة من القضايا المحلية في الولايات المتحدة.

يمكن إرجاع تاريخ اللوبي إلى المهاجرين اليهود من القارة الأوروبية إلى الولايات المتحدة على دفعات مختلفة وبدأوا في تنظيم قوتهم وتأثيرهم في المجتمع الأمريكي، بعد إنشاء دولة الكيان الإسرائيلي في فلسطين عام 1948، قرر العديد من اليهود الأمريكيين الهجرة إلى إليها، لتبدأ مرحلة جديدة من الارتباط اليهودي الأمريكي بالوطن الجديد المعلن لهم، حيث أصبح الالتزام بالكيان الجديد عنصرا أساسيا للهوية اليهودية الأمريكية، وبدأوا في توجيه معظم أنشطتهم الاقتصادية والسياسية والاجتماعية لصالح الكيانات الإسرائيلية[1].

يمارس اللوبي الصهيوني وظائفه في الولايات المتحدة بطريقتين: رسمية وغير رسمية، حيث أن لديه القدرة التنظيمية التي يتطلبها القانون ومن مصلحة الكيان الإسرائيلي محاولة التأثير على الكونجرس وتوجيه قراره لصالح الكيان الإسرائيلي، وفي حالة عدم نجاعة الطريقة الرسمية يلجأ اللوبي الإسرائيلي من خلال تفعيل مجموعات الضغط للكيانات الإسرائيلية لخدمة قضاياها بتشجيع أعضائها ومؤيديها على الانخراط في الضغط العام، أو التأثير على نتائج الانتخابات بطريقة تساعد في الضغط على الكونجرس الأمريكي لخدمة مصالحه[2].

---

[1]– ستيفن والت، جون ميرشايمر، اللوبي الإسرائيلي والسياسة الخارجية الأمريكية، ترجمة: أنطوان باسيل، شركة المطبوعات للنشر والتوزيع، بيروت، ط2، 2009، ص 177

[2]– المرجع نفسه، 178.

يعتمد اللوبي الإسرائيلي على ثلاث مجموعات ضغط رئيسة وهي: اللجنة الإسرائيلية الأمريكية للشؤون العامة**(AIPAC)** ، التي تمارس ضغوطاً مباشرة على الكونجرس الأمريكي، ومؤتمر رؤساء المنظمات اليهودية الأمريكية الكبرى التي تعد جهة الاتصال الرئيسة بين الجالية اليهودية والسلطة التنفيذية للحكومة الأمريكية، وأخيرا اتحاد المسيحيين من أجل إسرائيل أو ما يسمى اللوبي الأمريكي "الأكبر" الموالي للكيان الإسرائيلي[1].

وبفضل هذه المجموعات الثلاثة يتفرع اللوبي الإسرائيلي إلى منظمات فرعية أخرى في الولايات المتحدة، تشكل في مجملها ما يشبه الهيكل الهرمي؛ تتلقى فيه الصياغة العامة بشأن الموقف اليهودي الموحد في أي شأن من شؤون السياسة الخارجية الأمريكية من جهات التنسيق الأولى، وعلى رأسها مؤتمر رؤساء المنظمات اليهودية الأمريكية، حيث لا يكتفى بتوحيد موقف اليهود الأمريكيين وإنما يسعى إلى اصطفاف شرائح واسعة من المجتمع الأمريكي إلى جانب قضايا الكيان الإسرائيلي، وذلك بالتنسيق مع اتحاد المسيحيين من أجل إسرائيل وغيرها من المنظمات التي تنشط في تعزيز قضايا اليهود الأمريكيين لدى الشارع الأمريكي بشقيه الجمهوري والديمقراطي.

خلال الحرب الباردة تمكن اللوبي الإسرائيلي من إقناع المشرعين الأمريكيين بأنه أفضل حليف في الدفاع عن مصالحه الاستراتيجية في الشرق الأوسط من النفوذ السوفياتي، وبذلك زاد الاعتماد على المناصرة السياسية للوبي في الولايات المتحدة وفي أروقة الحكومة الأمريكية خاصة بعد الهجمات 10 من سبتمبر الإرهابية، حيث نشط هذا الأخير خلال هذه الفترة على حساب اللوبي العربي في تسيير الرأي العام وصناع القرار وفقا لمصالحهم.

ضمن اللوبي الإسرائيلي صوته داخل الكونجرس لدى الحزبين الديمقراطي والجمهوري، وحصل على التزام واضح بالكيان الإسرائيلي وأمنه، وهو موقف يشدد عليه جزء كبير من مسؤولي الدولة والتشريع الأمريكي دون تردد، إذ يشكل دعم الكيان الإسرائيلي

[1] –Mitchell Bard, The Pro-Israel & Pro-Arab Lobbies, Jewish Virtual Library, Accessed on (22/05/2023), in: https://cutt.ly/ASMkNQj

عقيدة أساسية للسياسة الخارجية الأمريكية، وذلك انطلاقاً من القيم الديمقراطية المشتركة، حسب ما يصفونه[1]

أولا- اللجنة الإسرائيلية الأمريكية للشؤون العامة "إيباك":

تعتبر منظمة "إيباك" أكبر منظمة مؤثرة في القرار الأمريكي السياسي والعسكري لحماية مصالح الكيان الإسرائيلي في المنطقة العربية، وتعد من أهم جماعات الضغط المؤثرة في القرار الداخلي بعد الرابطة الأمريكية للمتقاعدين **(AARP)**، وأكثرها نفوذا في صناعة القرار الأمريكي العام مقارنة بجماعات الضغط في شركات النفط والتسلح والغذاء، أو مقارنة بالإعلام والكنائس وبيوت الخبرة والبنوك والمحاماة وغيرها، متغلبة بذلك على كثير من جماعات الضغط الأمريكية الأخرى كالاتحاد الوطني للسلاح، واتحاد العمل الأمريكي، ومجلس المنظمات الصناعية[2].

منذ تأسيس منظمة "إيباك" وسعت إلى لم شمل اليهود في الولايات المتحدة وتوحيد توجهاتهم للدفاع عن الكيان الإسرائيلي والعمل لمصلحته، وذلك من خلال استثمار المال والاقتصاد في التأثير في المراكز العليا لصناع القرار الأمريكي، واستقطاب تضامن كبار المسؤولين الأمريكيين من نواب ووزراء ومستشارين وغيرهم[3].

تضم إيباك حوالي "4500 من كبار الشخصيات اليهودية في المجتمع الأمريكي، ويشارك في عضويتها أكثر من 50 ألف عضو يتبرع كل منهم على نحو سنوي منتظم بمبالغ من 25 دولاراً إلى 5000 دولار[4].

---

[1]- ستيفن والت، جون ميرشايمر، مرجع سابق، ص 196

[2]- قاسم عز الدين، المصالح و"اللوبيات" في صناعة القرار الأميركي، الميادين نت، (2016/11/07)، تاريخ زيارة الرابط: (2023/05/14)، في: https://cutt.ly/xPu4C2J

[3]- مروان فرزات، صراع "اللوبيات" في أمريكا... مقارنة بين اللوبي الإسرائيلي والإيراني واللوبيات العربية، جريدة عنب بلدي، (2016/01/24)، تاريخ زيارة الرابط: (2023/05/25)، في: https://cutt.ly/7Ibkyhw

[4]- قراءة في تأثير اللوبي الصهيوني في الانتخابات الأميركية، الجزيرة نت، (2004/12/19)، تاريخ زيارة الرابط: 2023/05/25، في: https://cutt.ly/LIb72dy

هذه المؤشرات كانت نتيجة عمل مستمر ومتسلسل في الانتقال بين خطوط الضغط والتأثير إلى أن أصبح اللوبي الإسرائيلي جزءا لا يمكن الاستغناء عنه في تشكيلة الجماعات الضاغطة في الولايات المتحدة الأمريكية.

كما أن منظمة إيباك لا تصرح بممارسة أي ضغوط على المشرعين الأمريكيين، وتكتفي بالقول إنها تقتصر على إطلاع المشرعين على التقارير الرسمية التي تصدرها، وتقديم النصائح والاستشارات عن طريق هذه التقارير، ولكن في الحقيقة تمارس "إيباك" نفوذها بقوة على الكونجرس، وتفرض هيمنة مصالحها على أغلب قراراته، وتبنّي عدد كبير من أعضاء الكونجرس أولوية حماية أمن الكيان الإسرائيلي، وجعل السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط تصب في مصلحة الكيان[1].

يستخدم اللوبي الإسرائيلي السيطرة على الحملات الانتخابية الرئاسية والبرلمانية للتأثير في صناعة القرار الأمريكي، رغم أن نسبة اليهود تقدر بـ3% من سكان الولايات المتحدة الأمريكية، إلا أنهم يمولون نسبة 60% من تكاليف الحملات الانتخابية لمرشحي كلا الحزبين الديمقراطي والجمهوري[2]، كما تمارس أيضا التأثير بواسطة الزيارات الشخصية والمكالمات الهاتفية، وتقديم المساعدات المالية، وتكريم أعضاء الكونجرس المتعاونين معها في حفلات عشاء على شرفهم، وإبداء الرغبة في التبرع لحملاتهم الانتخابية، كما تستخدم إيباك قنواتها العلمية لتزويد أعضاء الكونجرس بمعلومات تدعم الكيان الإسرائيلي ومصالحه الاستراتيجية، والتي من أبرزها مجلة تقرير الشرق الأدنى وهي مجلة نصف شهرية تركز في تقاريرها على العلاقات الأمريكية–الإسرائيلية[3].

---

[1]– سهام مراكشي، اللوبي الصهيوني وتأثيره في السياسة الخارجية الأمريكية وأثره على القضية الفلسطينية–AIPAC– نموذجاً، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2015، ص 36.

[2]– سهير الشربيني، نفوذ اللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة وانعكاسه على السياسة الأمريكية، المركز العربي للبحوث والدراسات، (2018/10/19)، تاريخ زيارة الرابط: 2023/05/25، في: http://www.acrseg.org/40970

[3]– رائد قدورة، جماعات الضغط وصناعة القرار الأمريكي ... «أيباك» ذراع إسرائيل في أمريكا، ساسة بوست، (2016/03/26)، تاريخ زيارة الرابط: 2023/05/26 في: https://cutt.ly/iI1QtmP

إن اللوبي الإسرائيلي ومن خلال أدواته التي يستعملها في التأثير على القرار الأمريكي يعتبر كيان مستقل بذاته، فليس له مكاتب العلاقات العامة ولا نجد دورا كبيرا لحكومة الكيان الإسرائيلي في توجيه نشاط اللوبي، بل يقوم بمهام تقديم الدعم المادي واللوجيستي المقدم من الولايات المتحدة لحكومة الكيان الإسرائيلي[1].

ومن أهم القضايا التي تتبناها إيباك قضية إيران وسلاحها النووي، حيث أصبحت من أهم القضايا المركزية في الاجتماعات السنوية للمنظمة، وذلك لما تمثله هذه القضية من تهديد للكيان الإسرائيلي، ومع ذلك تم الاتفاق الأمريكي مع إيران بشأن ملفها النووي خلال حكم أوباما، وهو ما أظهر تعثر اللوبي وعدم قدرته على التأثير في قرار المشرع الأمريكي، على الرغم من وسائل الضغط الهائلة التي مارسها طوال فترة النزاع بشأن ملف إيران النووي، وربما ارتبط ذلك بحجم نفوذ اللوبي الداعم للاتفاق، أو للتفضيلات الأمريكية القائمة على اختيار القضايا بالقدر الذي يضمن مصالحها في المنطقة العربية، وتجنب المواجهة المفضية إلى خلق تحديات جديدة داخلياً وخارجياً على الولايات المتحدة.

لا يقتصر نشاط اللوبي على القضايا المعاصرة فقط، بل يسعى إلى ضمان تأثيره والحفاظ على الولاء له مستقبلا داخل المجتمع الأمريكي، وتوريث القضايا التي يدافع عنها من جيل إلى آخر، لذلك يعمل على تدريب جيل من اليهود الأمريكيين الشباب للدفاع عن الكيان الإسرائيلي في المستقبل ضمن مشروع "اكتب لأجل إسرائيل الذي تتبناه صحيفة "نيويورك جويش، يقوم هذا المشروع على التأهيل المكثف لطلاب الثانوية والجامعات حتى يصبحوا خطاً دفاعياً أول لمصلحة الكيان الإسرائيلي في المحافل الأمريكية والدولية، بحيث يتخلل التدريب زيارات ميدانية إلى الكيان الإسرائيلي، ورسم صورة متكاملة عن تاريخ وجود الكيان الإسرائيلي في أذهان المتدربين، وأبرز المخاطر التي قد يتعرض لها[2].

---

[1]– سلسبيل سعيد، جماعات الضغط ودورها في رسم السياسة الأمريكية تجاه الشرق الأوسط، مجلة أوراق سياسية، مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات، (2022-11-04)، اطلع عليه في 2023/05/26، في: file://fikercenter.html

[2]– اللوبيات السياسية المؤثرة في أمريكا، المنتدى العربي للدفاع والتسليح، (2020/05/30)، تاريخ زيارة الرابط: (2023/05/27)، في: https://cutt.us/sOtdx

تمثل هذه الوسيلة مرحلة متقدمة من مراحل التأثير، فاللوبي لا يكتفي بالتحرك داخلياً بين شرائح المجتمع الأمريكي، ولكنه يخلق قناعات كاملة لدى شباب في مقتبل العمر عبر نقلهم إلى عين الحدث، وإيصال ما يُراد إيصاله إليهم، وهو ما يرسخ أفكاراً مؤيدة للكيان الإسرائيلي، تنتقل بثبات مع مرور الزمن طردياً لا عكسياً.

ثانيا– مراكز الفكر (Think Tanks) :

تعتبر مراكز الفكر من أكثر السمات المميزة للمجتمع المدني الحديث، حيث تنشط في مجتمعات ذات مستويات سياسية وثقافية عالية، لذا كان دورهم ونشاطهم في الولايات المتحدة ذو فعالية كبيرة بالنظر إلى تأثيرها المباشر أو غير المباشر على صنع القرار السياسي.

لذا سع اللوبي الإسرائيلي في ممارسة الضغط والتأثير على هذه المراكز من خلال تمويل الأبحاث والدراسات واستثمارها بما يخدم مصالح اللوبي الإسرائيلي، بل وصل التأثير إلى إقامة مراكز أبحاث دائمة الكتابة للكيان الإسرائيلي مثل: معهد المشروع الأمريكي لأبحاث السياسة العامة **AEI**، ومعهد هادسون، ومعهد تحليل السياسة الخارجية **IFPA**، والمعهد اليهودي للأمن القومي الأمريكي **JINSA**، حيث تعد هذه المؤسسات رافدا أساسيا لنشاط اللوبي في الداخل الأمريكي ومن حول العالم، من خلال نشر المقالات المبررة لأفعال الكيان الإسرائيلي، والداعمة لانتهاكاته المستمرة ضد المدنيين العزل داخل الأراضي المحتلة، أو لحقه في إقامة المستوطنات وبيعه لبضائع ومنتجات المستوطنات حول العالم، وغيرها من القضايا. وتتميز هذه المؤسسات بأنها مؤسسات فكرية قائمة بذاتها، متفرغة لخدمة قضايا الكيان الإسرائيلي والتنظير لمصالحه، بمعنى أنها مثلها مثل بقية مؤسسات اللوبي الأخرى تنشط في مجال واحد دون تفرع وهو ما يمنحها قوة في طرحها المقدم، ودرجة تفوق من حيث مستوى تأثيرها في المشهد الدولي[1].

[1]– سهام مراكشي، المرجع السابق، ص 45.

ثالثا– المؤسسات الإعلامية:

استغل اللوبي الإسرائيلي المجال الإعلامي بقوة لممارسة تأثيره على صناع القرار في الولايات المتحدة الأمريكية، وذلك من خلال مؤسساته التي يمتلكها حيث يمتلك أهم شبكات تلفزيونية في الولايات المتحدة الأمريكية، هي **ABC** و **NBC**و**CBC**، بالإضافة إلى أبرز شركات السينما الأمريكية والعالمية، هي: فوكس وبارامونت ويونيفرسال، بالإضافة إلى نشاطه داخل الصحف اليومية مثل: وول ستريت جورنال وديلي نيوز ونيويورك تايمز وواشنطن بوست، وكذلك المجلات الأسبوعية الأمريكية وأشهرها: مجلة ويكلي شاندراد، ومجلة كومنتري، ومجلة تايم، ومجلة نيوزويك، حيث يعمد اللوبي الإسرائيلي من خلال هذه المؤسسات الإعلامية إلى غرس الاعتقاد لدى جميع الأمريكيين بأن الكيان الإسرائيلي يمثل مصلحة حيوية للولايات المتحدة، واستثمار التعاطف النفسي مع اليهود الذي استحكم بالعقلية الأمريكية بشأن الهولوكوست ومذابح النازية ضد اليهود أثناء الحرب العالمية الثانية، فضلاً عن الترويج لفكرة قدرة الكيان الإسرائيلي على حماية المصالح الأمريكية من النفوذ الروسي في المنطقة العربية، وهو ما أظهر انسجام الكيان الإسرائيلي مع المسار العام للتفكير السياسي الأمريكي دون وجود تناقض معهم[1].

رابعا– النقابات والاتحادات:

يعتمد اللوبي الإسرائيلي على نتشر أعضائه في النقابات والاتحادات ليمارسوا مسؤوليات ومناصب قيادية كبيرة فيها، وهو ما يدعم تمرير مصالح اللوبي إلى تلك الكيانات لتحسين صورة الكيان الإسرائيلي وكسب تأييد شعبي ورسمي على مستويات مختلفة[2].

كما أن هناك عدد كبير من المنظمات تنشط لدى اللوبي الإسرائيلي داخل المجتمع الأمريكي بكثرة خاصة بعد انتفاضة الأقصى عام 2001، حيث تعمل على مواجهة الأنشطة المناهضة للكيان في جميع أنحاء الولايات المتحدة، وإنشاء بيئة صديقة له توجه الدعم له،

[1]– سهام مراكشي، مرجع سابق، ص 43–44

[2]– ماجد الزاملي، جماعات الضغط وتأثيرها في رسم السياسة العامة للدولة، صحيفة المثقف، (د.ت)، ص 10.

وتمارس أنشطتها تحت اسم تحالف إسرائيل، ويشمل التحالف: المنظمة الصهيونية الأمريكية، ومنظمة إيباك، وأمريكيون من أجل السلام الآن، ورابطة مكافحة التشهير، واتحاد الصهاينة التقدميين[1].

نستنتج مما سبق أن الكيان الإسرائيلي لا يزال يحتل موقعا ثابتا في القرار الأمريكي، فهو يتمتع بدور كبير في تشكيل السياسة الأمريكية تجاه المنطقة العربية، في حين يكون التعامل مع جماعات الضغط الأخرى على أنها ليست أساسية في هيكلة السياسة الأمريكية الخارجية، وقد اعتمد اللوبي الإسرائيلي على سياسة التأثير من أسفل إلى أعلى، والتمدد أفقيا في التأثير في المجتمع والصعود من خلاله مؤسسات صناعة القرار الأمريكي سعيا منه إلى الاستقرار في السياسية الأمريكية.

المبحث الثاني: آليات وأدوات جماعات الضغط الخليجية

تعتمد دول الخليج على قوتها الاقتصادية النفطية بهدف الحصول على تأثير جيد في القرار الأمريكي، وذلك من خلال الاعتماد على شركات ضغط تروج للمصالح الخليجية في الولايات المتحدة مقابل حصول الإدارات الأمريكية على منفعة جيدة من الطاقة النفطية الخاصة بدول الخليج. بالإضافة إلى ذلك هناك لوبيات السلاح الأمريكية، التي تعتمد اعتماداً كبيراً على النفط الخليجي، ومن ثم تشترك مع اللوبي الخليجي من منطلق المصلحة المشتركة، والتأثير في قرار السياسة الخارجية في الولايات المتحدة.

كما يعتمد اللوبي الخليجي على شركات العلاقات العامة، التي لها دور كبير في تحسين صورة العرب في ثمانينيات القرن الماضي، وذلك من خلال القنوات الإعلامية ووسائل التأثير، لكن مع وقوع أحداث سبتمبر 2001، وما أعقب ذلك من حملة شرسة ضد العرب والمسلمين في الإعلام الأمريكي، تضاءل هذا الدور أو سكن لمدة محددة[2].

---

[1]– سلسبيل سعيد، المرجع السابق.

[2]– أحمد جمال، العلاقات العامة وحدها لا تكفي لتحسين صورة العرب، مجلة العرب، مجلة إلكترونية على الرابط: https://cutt.ly/LIba3Z4

وقد أدى توسع نشاط التكنولوجيا الإلكترونية ووسائل التواصل الاجتماعي إلى تصعيب مهمة جماعات الضغط الخليجية؛ نظراً لسيطرة اللوبي الإسرائيلي على هذه التقنية، وهو ما ألحق ضرراً بتحقيق مستوى التأثير المطلوب للجانب الخليجي، ولكن ما لبث أن عاد اللوبي الخليجي مجدداً لدوره في السنوات الأخيرة، بعد أن برزت الحاجة إلى الاعتماد على شركات العلاقات العامة لتمرير عدد من التشريعات الخاصة بقضايا المنطقة الخليجية.

إلا أن اللوبي الخليجي العربي يعاني عدة عراقيل في ممارسة مهامه داخل الولايات المتحدة، أبرزها عدم وضوح مفهوم اللوبي لدى الإدارات العربية، وذلك لكون النظام السياسي والاجتماعي في الدول الخليجية والعربية يختلف عنه في الولايات المتحدة، بالإضافة إلى ذلك فإن لاختلاف الطبيعة الاجتماعية لسكان الدول العربية والخليجية أثر سلبا في مفهوم الضغط والتأثير، فطبيعة سكان الشرق الأوسط تتميز بالولاء للقبيلة والعائلة أكثر من تحريكهم بالمصلحة المادية والأيديولوجية التي تسير المجتمعات في الولايات المتحدة، وهو ما ينعكس على فعالية اللوبي الخليجي في تحقيق مصالحه.[1]

أولا–اللوبي السعودي:

تمتلك حكومة المملكة العربية السعودية وسائل نفوذ جيدة لدى المشرع الأمريكي، وهو ما مكنها من القدرة على تشكيل السياسات والتصورات العامة في واشنطن عقوداً من الزمن. حيث تمكنت المملكة من تجنب عدد من الإجراءات الموجهة ضدها من خلال التعامل مع كبريات جماعات الضغط، وشركات المحاماة الكبرى، ومراكز الفكر البارزة والكبيرة، ومقاولي الدفاع المؤمنين بضرورة الحفاظ على المملكة في صف الولايات المتحدة.

تعود جذور اللوبي السعودي إلى أواسط الثمانينيات، عندما عيِن الأمير بندر بن سلطان سفيرا للمملكة العربية السعودية في واشنطن، والذي كان له دور كبير في الحفاظ على العلاقات الأمريكية–السعودية، وتعزيز دور اللوبي السعودي للحفاظ على مصالح

[1]– دانية الخطيب، كيف يمكن للعرب إنشاء جماعة ضغط (لوبي)؟، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، رقم 12، 2016، ص 12

السعودية عند المشرع الأمريكي، فلم يكن هناك أي وجود للوبي قبل قدوم الأمير، بل كانت العلاقات الثنائية قائمة على النفط مقابل الأمن والسلاح.[1]

ومع أحداث 11 سبتمبر ركز الأمير بندر جل نشاطه على تخفيف وطأة الاتهامات الأمريكية ضد حكومة المملكة العربية السعودية بتمويل منفذي الهجمات، وبعد استقالته في بدايات 2005، وعودته إلى المملكة، بدأت مرحلة مختلفة في أنشطة التأثير والضغط، وذلك عن طريق المؤسسات النظامية ومكاتب شركات العلاقات العامة.

فبعد أحداث 11 سبتمبر تعاقدت السعودية مع شركة كورفيز وهي إحدى أكبر شركات العلاقات العامة، وكانت السعودية أول زبون أجنبي لها، وبلغت مدفوعات السعودية بين 2001–2010 للشركة قرابة 75 مليوناً و944 ألف دولار أمريكي. وقدمت الشركة منذ 2001 إلى الآن خدمات مختلفة للسعودية؛ من ضغط سياسي، وتنسيق إعلامي للظهور أمام وسائل الإعلام الأمريكية، وإقامة مؤتمرات ولقاءات إعلامية لمسؤولين سعوديين كبار، وإدارة حملات إعلامية في ملفات مختلفة مثل: حرب اليمن، وقانون جاستا، وصفقات التسليح، وملف التطبيع مع الكيان الإسرائيلي.[2]

كذلك تعد شركة إد نيوبري العاملة ضمن مجموعة سكوير باتون بوغز **(SPB)** وهي إحدى أذرع الضغط للسعودية، حيث سجلت الشركة عام 2016 بصفتها وكيلا أجنبيا للمركز السعودي للدراسات والشؤون الإعلامية، ووقعت الشركة اتفاقية مشاركة مع المركز السعودي في سبتمبر 2016 مقابل رسوم سنوية قدرها 1.2 مليون دولار للدفاع عن مصالح السعودية نيابة عن المركز أمام مسؤولي الحكومة الأمريكية، ولا تزال الشركة تواصل تمثيل المركز السعودي، كما تم الكشف عنه في قانون تسجيل الوكلاء الأجانب في سنة 2021[3].

---

[1]– داليا طه، واشنطن بوست: بندر بن سلطان من بيزنس السلاح إلى رئاسة الاستخبارات السعودية، صحيفة روز اليوسف، 2012/07/25، ص 25.

[2]– من أحداث سبتمبر لمقتل خاشقجي... شركة اللوبيات التي لمّعت السعودية رغم كلّ شيء، نون بوست، (2021/01/28)، تاريخ زيارة الرابط: (2023/05/27)، في: https://cutt.ly/5AuyJ1o

[3]– سلسبيل سعيد، المرجع السابق.

ومن الشركات التي وردت أسماؤها أيضاً في الكشوفات الرسمية الأمريكية بشأن الدعم المالي السعودي لها: مجموعة **BGR** وهي شركة أسسها الجمهوريان البارزان إد روجرز وهالي باربور، ومجموعة جلوفر بارك التي أطلقها عدد من الاستراتيجيين السياسيين الديمقراطيين، من بينهم جو لوكهارت وكارتر إسكيو؛ ومجموعة بوديستا، التي كان يديرها الديمقراطي توني بوديستا[1].

وربما اقترن التحول السعودي من التأثير القائم على العلاقات الشخصية إلى المنهجية المؤسساتية عبر مكاتب وقنوات خاصة بتبعات أحداث الحادي عشر من سبتمبر، التي فرضت على حكومة المملكة العربية السعودية استثمار القنوات المتبعة داخل دوائر الحكم الأمريكي، بالإضافة إلى ما تملكه المملكة من وسائل نفوذ من خلال ثروتها النفطية، وما يرافقه من بناء شبكة علاقات شخصية تؤمن بضرورة الحفاظ على المكاسب النفطية للمملكة في علاقاتها مع واشنطن.

إلا أن دور هذه المكاتب لا يعدو كونه خدمة مقابل أجر تتقاضاه، وهو ما يؤثر في درجة الإيمان بالقضايا التي تمارس التأثير بشأنها، فضلاً عن تركيز هذه المكاتب على الجانب الرسمي على حساب المكونات المجتمعية، وهو ما يجعل الموقف السعودي وقضاياه مغيباً عن الرأي العام الأمريكي، الذي تنشط فيه جماعات ضغط أخرى ربما حملت أجندة مخالفة للحقائق وتنصب على مهاجمة السعودية داخل أروقة السياسة الأمريكية.

إن القانون الذي أقره الكونجرس عام 2016 لا يتهم السعودية مباشرة بالإرهاب، ولكنه يجعلها في دائرة الاتهام والمساءلة، فقد رُفعت مئات من الدعاوى القضائية من الناجين وأقارب ضحايا هجمات 11 سبتمبر ضد السعودية بمجرد إقرار القانون، وتنوعت بين المطالبات بالتعويض وقضايا كشف الوثائق الخاصة بالسعودية المتعلقة بالهجمات، وغيرها من القضايا.

[1]– كابوس هجمات سبتمبر... كيف خسر اللوبي السعودي أكبر معاركه في واشنطن؟، نون بوست، (2021/01/31)، تاريخ زيارة الرابط: (2023/05/27)، في: https://cutt.ly/dAuDDHJ

الجدل الدائر حول قانون "جاستا" فرض على حكومة المملكة العربية السعودية واقعاً جديداً، استوجب تجديد قنوات تأثيرها في المشرع الأمريكي، وعدم الاكتفاء فقط بمكاتب العلاقات العامة. ففي مارس2016 أُسست لجنة شؤون العلاقات العامة الأمريكية السعودية **(SAPRAC)** من قبل سلمان الأنصاري، المحلل السياسي المختص في الشؤون السعودية. تنشط اللجنة في تنفيذ الأنشطة التطوعية بالشراكة مع منظمات أمريكية محليَّة، وتُرسل متطوعين للمشاركة في الأعمال الإنسانية، فضلاً عن ترويجها للسياحة في السعودية، وتعريفها بالثقافة السعودية للمجتمعات الأمريكية[1].

يبدو أن الجانب السعودي أدرك ضرورة الاضطلاع بنفسه بعملية الضغط والتأثير من خلال مؤسسات خاصة يُنشئها وفقاً للتشريع الأمريكي، وأهمية كسب رأي الجمهور والتأثير خارج دوائر الإدارة الأمريكية. لم يكتف اللوبي السعودي بذلك فحسب، فقد توسع مجاله ليصل إلى تمويل عدد من مراكز الأبحاث المؤثرة داخل الولايات المتحدة، وأبرزها: معهد الشرق الأوسط، ومجلس سياسة الشرق الأوسط، ومؤسسة بيل وهيلاري وتشيلسي كلينتون، وغيرها من المؤسسات البحثية[2].

يعد مركز الشرق الأوسط أحد أهم المراكز التي تتلقى تمويلاً سعودياً، فما بين عامي 2016 و2017، تلقى المركز تمويلاً يتراوح بين 1.25 و4 ملايين دولار من المصالح السعودية، وفقاً لإفصاحاتها العامة. وذات المركز يرتبط بعلاقات مع مؤسسات ضغط أخرى من خلال شبكة علاقاته، إذ يتصل المركز مع شركة**(Qorvis Communication)** ، الناطقة باسم العلاقات العامة للسعوديين منذ مدة طويلة، عن طريق مايكل بتروزيلو، أحد أعضاء مجلس الإدارة، ومع شركة النفط السعودية فرع أمريكا الشمالية عن طريق جاك مور، العضو في مجلس إدارة المركز ومدير مكتب شركة النفط في واشنطن، هذا النشاط المتأخر

[1]– على خطى «أيباك»... «سابراك» محاولة السعودية لتأسيس لوبي في واشنطن، نون بوست، (2021/01/25)، تاريخ زيارة الرابط: (2023/05/28)، في: https://cutt.ly/fPmWfFk

[2]– مروان فرزات، صراع "اللوبيات" في أمريكا... مقارنة بين اللوبي الإسرائيلي والإيراني واللوبيات العربية، جريدة عنب بلدي، (2016/01/24)، تاريخ زيارة الرابط: (2023/05/28)، في: https://cutt.ly/7Ibkyhw

للوبي السعودي في مجال التأثير في الرأي العام الأمريكي يحتاج إلى مزيد من التنظيم في إدارة مؤسساته الضاغطة الخاصة به، والانتقال التدريجي داخل دوائر التأثير حتى يتمكن من تثبيت أدواته الضاغطة لدى المشرع الأمريكي ويحقق أهدافه المرجوة بالمستوى المطلوب. وربما يسهّل الأمر مع تقنيات التطور التكنولوجي وسهولة نشر التأثير والتفاعل مع القضايا التي تصب في مصلحة المملكة العربية السعودية، خاصة إذا ما استخدمت بطريقة صحيحة.[1]

ثانيا– اللوبي الإماراتي:

يعد اللوبي الإماراتي من أهم جماعات الضغط التابعة للشرق الأوسط، وتكمن أهميته في توسع أنشطته وحجم الإنفاق الضخم الذي يبذله في سبيل تأمين مصالحه، حيث لم يكن هناك لوبي إماراتي ضاغط في واشنطن قبل تعيين يوسف العتيبة سفيراً لدولة الإمارات العربية المتحدة لدى الولايات المتحدة في 2008، وجاء تأسيس اللوبي بالتزامن مع الأزمة العالمية في ذات العام، التي فرضت على حكومة أبو ظبي تثبيت مصالحها لدى واشنطن وإعادة تموضعها في المنطقة بما يؤمن مصالحها الاستراتيجية.

خاصة أنه في الفترة السابقة لبدء إنشاء اللوبي تعرضت الإمارات لنكسة اقتصادية ضخمة نتيجة الترويج الإعلامي ضدها، وذلك بعد أن عقدت إدارة دبي صفقة شراء شركة موانئ دبي لشركة بيننسلر وأورينتال، وهي شركة إدارة موانئ عالمية، بالإضافة إلى شراء شركة موانئ دبي عقود إدارة ستة موانئ في أمريكا، وصدرت المواقفة الرسمية على الصفقة في 17 جانفي 2006، ونظراً للمشاكل القانونية بين شركة بيننسلر وأورينتالوشركة اللر، حاولت شركة إللر عرقلة العملية واستغلت الإرهاب لإقناع الجمهور والكونجرس، وروجعت الصفقة من جديد وتعطلت الموافقة بأكثرية ساحقة في الكونجرس في مارس 2006[2]

[1]– دانية الخطيب، اللوبي العربي في الولايات المتحدة: عوامل الفشل والنجاح، مركز دراسات الوحدة العربية، مجلد 38، عدد 440، 2015، ص 20

[2]– دانيا الخطيب، المرجع السابق، ص 21.

أدى فشل الإمارات في إتمام صفقة موانئ دبي إلى التنبه الحكومي لأهمية الاستثمار في قنوات الضغط على الكونجرس وتشريعاته، وقد توجهت حكومة الإمارات بعدها إلى توظيف كبار مختصي الضغط والتأثير، بالإضافة إلى تكوين كيانات مرتبطة بها للدفع بمصالحها الاقتصادية. ومنها الغرفة التجارية الأمريكية–العربية، التي تهدف إلى تقوية التعاون والاستثمار التجاري بين الأطراف العربية والأمريكية، وحمل المجلس الأمريكي–الإماراتي الهدف ذاته[1].

وقد بدأ العتيبة مهمة إنشاء لوبي إماراتي داخل الولايات المتحدة باختيار فريق عمل مختص من الخبراء في إدارة الأجندة السياسية لدولة الإمارات في واشنطن. وتولت إيمي توماس، المسؤولة السابقة في وزارة الخارجية في إدارة بوش، مهام المراسم في سفارة الإمارات العربية المتحدة، بالإضافة إلى هاجر العواد، مساعدة العتيبة في إدارة الشؤون التشريعية والعسكرية، وكانت شخصية بارزة في اللوبي الإماراتي وشملت مهامها التواصل مع الكونجرس والتنسيق مع السلطات الأمريكية، حيث اعتمد العتيبة على مجموعة هاربور التي تعد واحدة من أهم شركات اللوبي الإماراتي؛ لكونها أشرفت على علاقات اللوبي المعقدة مع مراكز الأبحاث ووسائل الإعلام الأمريكية، وكذلك مع كبار المسؤولين الأمريكيين، ولكونها أيضاً اضطلعت بدور أساسي في علاقات الإمارات مع الجماعات الموالية للكيان الإسرائيلي واليمين الأمريكي.[2]

عرف اللوبي الإماراتي تطورا سريعا خلال مدة قصيرة ليصبح أداة ضغط وتأثير في قضايا الشرق الأوسط، التحرك الإماراتي للنفوذ والتأثير داخل أروقة السياسة الأمريكية كان محملاً بأهداف جيوسياسية واقتصادية أخرى، وهو ما أدى بالقرار الإماراتي إلى المضي قدماً في دفع أموال ضخمة لشركات العلاقات العامة، وذلك لتأمين تحركاتها المستقبلية وتغذية

[1]– دانية الخطيب، اللوبي الخليجي –العربي في أمريكا: بين الطموح والواقع، ترجمة محمد شيا، سلسلة أطروحات الدكتوراه، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2016، ص 104.

[2]– سلسبيل سعيد، المرجع السابق

الدعم الأمريكي لخططها ومشاريعها داخل المنطقة. فلغة المال لا تخيب في أمريكا، ولها فعاليتها وتأثيرها في تحقيق الغرض المطلوب، فكلما أظهرت دولة ما قدرتها للكونجرس الأمريكي على تأمين رؤوس الأموال واستجلاب المنفعة للدولة الأمريكية ولشعبها، فإنها تتمكن من تحقيق مكاسب خاصة بها؛ من حيث منحها الأولوية في قرارات الخارجية الأمريكية، وفي التشريعات الداخلية الملامسة بصورة ما لمصالح تلك الدولة على الأراضي الأمريكية.

وهذا ما نهجته الإمارات منذ إنشائها للوبيها الخاص وممارسته للضغط والتأثير في القرار الأمريكي، والذي انصب أغلب اهتمامه على إتمام صفقات الأسلحة وحصول الإمارات على أسلحة نوعية أمريكية، فضلاً عن نقل صورة إيجابية للدور الذي بدأته الإمارات في المنطقة العربية في زمن مقارب لإنشائها للوبي، واعتباره دوراً مكملاً منسجماً مع المصالح الأمريكية في المنطقة.

لم يكتف اللوبي الإماراتي بالاعتماد على الدعاية والإعلان وعقد المؤتمرات والفعاليات للحصول على الدعم والتأثير، بل اتجه إلى اعتماد عدد من الأساليب الأخرى، التي تميزه عن باقي جماعات الضغط الخليجية، ومنها إعداد بيانات وأرقام بحثية حول العلاقات الاقتصادية والاستثمارية بين الإمارات والدولة التي يرغب اللوبي في التنسيق السياسي معها، فقد أصبحت هذه التقارير أداة لإدارة المصالح المشتركة المباشرة بين الجانبين ووسيلة للضغط على أعضاء الكونجرس لدعم الإمارات، كما توجه الاستثمار الإماراتي في الضغط على محاربة قطر وتصويرها دولة داعمة للإرهاب في المحافل الأمريكية، وذلك خلال الأزمة الخليجية[1].

اعتمدت دولة الإمارات على إجراء حملة نفوذ شاملة أدت إلى إنفاق أكثر من الضعف بين عامي 2016 و2017، من 10.4 ملايين دولار إلى 21.4 مليون دولار، وفقاً لمركز السياسة المستجيبة وهو ما دفع قطر إلى حذو نفس الخطوة، فرفعت ميزانية الضغط

[1]– دانية الخطيب، اللوبي الخليجي –العربي في أمريكا، ص 106.

لديها أكثر من ثلاثة أضعاف خلال نفس الفترة، من 4 ملايين دولار إلى 12.9 مليون دولار[1].

المبحث الثالث: آليات وأدوات جماعات الضغط التركية والإيرانية

تعود جذور اللوبي التركي في الولايات المتحدة الأمريكية إلى ما بين تسعينيات القرن الماضي ومطلع الألفية الجديدة، وتتنوع الأدوات التي يعتمد عليها اللوبي التركي في صناعة التأثير في القرار الأمريكي، ويمكن تمييزها في ثلاث مجموعات أساسية: المنظمات المدنية الاجتماعية والثقافية والتعليمية التي تديرها الجالية التركية، والمقدر قوامها بما بين 300.000–400.000 فرد داخل الولايات المتحدة، والضغط الرسمي عن طريق التعاقد مع شركات المحاماة والعلاقات العامة ومؤسسات الفكر ومراكز الأبحاث، وجمعيات رجال الأعمال الأتراك الأمريكيين التي تستهدف تنمية الأنشطة التجارية والاقتصادية بين الجانبين[2].

ومن أهم المنظمات المدنية للوبي التركي جمعية الجمعيات التركية الأمريكية **(ATAA)**، التي أُسست في عام 1979، وهي منظمة شاملة لـ57 جمعية تركية أمريكية من الولايات المتحدة وكندا وتركيا، وتسعى إلى تعزيز التعاون بين المنظمات التركية الأمريكية الاجتماعية والثقافية في جميع الدول الموجودة فيها، والتأثير في الرأي العام والسياسيين الأمريكيين لخدمة المصالح الوطنية لتركيا والتي تتعلق بالشعب التركي بشكل عام في العالم، حيث حاول اللوبي التركي في مرحلة مبكرة إيجاد قاعدة شعبية مؤثرة تسعى لتنمية المصالح التركية ودعمها من خلال أنشطة الضغط والتأثير المجتمعي، إلا أنها لم تتمكن من تحقيق الهدف المطلوب، وربما يرجع ذلك لأسباب مرتبطة بطريقة التأثير المتبعة أو لضغط التوجه الرسمي بدعم تلك الأنشطة، وهو ما جعل جمعية الجمعيات التركية

[1] –Julian Pecquet, Washington lobbyists continue to cash in on dispute between Qatar and UAE, Middle East Eye, (16/09/2020), Accessed on (28/05/2023), in: https://cutt.ly/OPmRBVA

[2]– سلسبيل سعيد، المرجع السابق

الأمريكية **(ATAA)** على الرغم من الفعاليات التأثيرية التي أدارتها طوال السنوات الماضية غير قادرة على تثبيت قواعد راسخة وداعمة للمصالح التركية عند المشرع والمجتمع الأمريكي[1].

كما تعد لجان العمل السياسي التركية الأمريكية **(PAC)** وسيلة مؤثرة أخرى للوبي التركي، وتعتمد هذه اللجان على التأثير في الساسة الأمريكيين من خلال دعم المرشحين الأمريكيين الذين لهم دور موثر في خدمة المصالح التركية. تنحصر مهام هذه اللجان في الإشراف على حملات تمويل الانتخابات لمصلحة مرشح يدعم قضايا اللوبي التركي، وتمارس هذه اللجان مهامها مثلها مثل لجان العمل السياسي العاملة في الولايات المتحدة التي تنشط خلال الفترة الانتخابية المحلية والفيدرالية، وتخضع لتنظيم قانون الحملة الانتخابية الفيدرالية لعام 1971.

شكلت هذه اللجان الأذرع المالية الأولى للجالية التركية في الولايات المتحدة، وتسعى لإثبات حضور اللوبي التركي في معترك الانتخابات الأمريكية. فعلى سبيل المثال ساهمت اللجان بمبلغ 26.000 دولار في حملة النائبة دونا إف إدواردز، التي خاضت المنافسة مع كريس فان هولين في الانتخابات التمهيدية للحزب الديمقراطي عن مقعد في مجلس الشيوخ عن ولاية ماريلاند عام 2015، لكون الأخيرة مؤيداً قوياً للقضايا الأرمنية واليونانية في الكونجرس الأمريكي في حين أن إدواردز عضو في التجمع التركي[2].

تتلقى لجان العمل السياسي دعمها المالي بشكل كبير من مساهمات الجالية التركية في الولايات المتحدة، وهو ما يظهر إدراك الجالية التركية لأهمية مشاركتهم في صناعة القرار السياسي الأمريكي، ودورهم في محاولة التأثير في الكونجرس وقراراته. وقد كان للجان دور حاسم في خفض عدد مشاريع القوانين والقرارات المناهضة لتركيا إلى ثلاثة مشاريع عام

[1]– سلسبيل سعيد، المرجع السابق

[2]– Ragip Soylu, Turkish lobby in the US hits record high in campaign donations, Daily Sabah, (24/12/2015), Accessed on (28/05/2023), in: https://cutt.ly/9PUy1xV

2015، في حين كان عددها 15 مشروعاً في عام 2007، العام الذي أنشئت فيه لجان العمل السياسي التركي الأمريكي**(PAC)** ، وأيضاً ساهمت في تقديم مزيد من مشاريع القوانين والقرارات المؤيدة لتركيا طوال فترة نشاطها[1].

ربما يعد هذا الإنجاز الذي حققه اللوبي التركي أمراً نسبياً إذا ما قُورن بالقضايا العالقة في العلاقات الأمريكية–التركية، والتي لم يتمكن اللوبي التركي المرتكز على دعم لجان العمل السياسي من إحراز تقدم يُذكر بشأنها، وهو ما يبرز حاجة اللوبي التركي إلى إعادة النظر في فحوى عمل لجان العمل السياسي، واستثمار الوعي السياسي للجالية التركية وتنظيمه في فعاليات أكثر إنجازاً لقضايا اللوبي وأهدافه.

بالإضافة إلى ذلك، ثمة عدد من المنظمات المدنية الأخرى مثل: معهد الدراسات التركية **(ITS)**، ورابطة العلماء الأتراك الأمريكيين**(ATAS)** ، والمؤسسة الإسلامية التركية الأمريكية **(TAIF)**، والمجلس الأمريكي التركي**(ATC)** ، والأصدقاء الأمريكيون في تركيا **(AFOT)**، وهي جمعيات مهمة تعمل في المجال الاقتصادي والثقافي والتعليمي والديني والدفاعي، ويركزون على تعزيز العلاقات بين تركيا وأمريكا، وزيادة مشاركة الشعب التركي في العملية السياسية الأمريكية.

من جهة أخرى، استثمرت الحكومة التركية في شركات الضغط والتأثير الأمريكية لتمثيل شؤون الحكومة التركية أمام الكونجرس، ومن هذه الشركات: شركة هيل ونولتون، التي قدمت خدمات العلاقات الحكومية والعلاقات العامة، فضلاً عن الاستشارات الدولية، وشركة مكوليف كيلي رافايلي، التي تعاقدت معها الحكومة التركية لممارسة علاقات عامة مع السلطات التنفيذية الأمريكية، ومجموعة هاربورس، التي قدمت خدمات تتعلق بوسائل الإعلام والتأثير الإعلامي للحكومة التركية[2].

---

[1]– سلسبيل سعيد، المرجع السابق

[2]– المرجع نفسه

وتعد شركة مونتي أديفيزوري جروب المملوكة لدوجلاس بيكر وأسرته، والتي تعد عائلة جمهورية سياسية مؤثرة، إحدى وسائل الضغط الأساسية التي تعتم عليها الجهات الرسمية التركية، ومن خلالها سعت تركيا إلى الوصول إلى صانع القرار الأمريكي للضغط عليه بشأن تسليم فتح الله غولن، المتهم من قبل تركيا بالضلوع في محاولة انقلاب يوليو 2016، وكذلك التمكن من إسقاط الدعوى بشأن قضية بنك هالك التركي المرفوعة في المحاكم الفيدرالية بشأن خرق البنك العقوبات المفروضة على إيران، والنزاع الحقوقي بشأن مذابح الأرمن والحقائق التاريخية لأحداثها.[1]

سعت الشركات المتعاقدة مع اللوبي التركي إلى الضغط على الإدارة الأمريكية والحصول على الموافقة فيما يتعلق بطائرات إف-35، حيث بدأت الجهود التركية بشأن هذين الملفين منذ عام 2010 مع الجنرال الأمريكي المتقاعد موريس ماكفين، الذي عمل مع الشركة الدفاعية التركية**(STM)** ، وأنشأ مكتباً للشركة في الولايات المتحدة، ووظف علاقاته العسكرية والسياسية لمصلحة الجانب التركي.

عملت جماعات الضغط التركية على محاولة إقناع مشرعي الولايات المتحدة بتسليم فتح الله غولن، واستعانت الحكومة التركية بمكتب محاماة؛ لإجراء تحقيق عالمي في أنشطة منظمة غولن[2]، بالإضافة إلى شركة ميركوري للعلاقات العامة، التي ساهمت في حملة إعلامية تستهدف غولن داخل الولايات المتحدة.

وقد أظهرت الوثائق التابعة لوزارة العدل الأمريكية حجم إنفاق اللوبي التركي على أنشطة الضغط السياسي بين عامي 2010 و2020، إذ وصل إلى حوالي 33 مليوناً و652 ألف دولار أمريكي، وكان التركيز على الحكومة والكونجرس الأمريكي، مع تواصلٍ أقلّ مع المراكز البحثية، التي لم يتعامل معها الجانب التركي باهتمام كبير، وهي استراتيجية عمل

[1]– كيف يتحرك اللوبي التركي في واشنطن؟ وثائق 5 شركات ضغط سياسي تجيب، نون بوست، (2021/02/02)، تاريخ زيارة الرابط: (2023/05/28)، في: https://cutt.ly/mAqQE2r

[2]– المرجع نفسه

مختلفة عن بقية جماعات الضغط في المنطقة العربية، التي تحرص بدرجات متفاوتة على التنسيق مع مؤسسات بحثية لخدمة قضاياهم المختلفة.

لم يختلف التوجه الرسمي التركي عن نظيره الخليجي في مسألة توظيف مكاتب العلاقات العامة في سبيل قضايا لحظية دون النظر إلى المؤسسات التركية الاجتماعية السابقة، وتقوية دورها في صناعة التأثير وتعميق روابطها مع صناع القرار الأمريكي، خاصة أن عدداً لا بأس به من القضايا التركية المُدفوع لأجلها ملايين الدولارات لم يتغير حالها حتى الآن، وهذا الأمر يدعو الجانب التركي إلى ضرورة تنمية الدور المؤسساتي للجالية التركية داخل الولايات المتحدة لخلق قاعدة تأثير طويلة المدى، والتركيز على مصالح أكثر ديمومة.[1]

وقد يرتبط ضعف الإنجاز التركي في مجال التأثير والضغط بالتحركات التركية في المنطقة العربية، ومساعيها إلى أن تكون قوة إقليمية مستقلة عن الإملاءات الأمريكية، وهو ما تراه الإدارة الأمريكية أمراً غير منسجم مع سياستها الخاصة في المنطقة العربية، بخلاف بقية جماعات الضغط الأخرى التي لا تواجه مثل هذه المعضلة أثناء ممارستها لأنشطة الضغط والتأثير، إذ إنه لبقية جماعات الضغط مصالح مشتركة أو على الأقل غير متعارضة مع السياسة الخارجية الأمريكية. ويمكن اعتبار قضايا الخلاف بين الولايات المتحدة وتركيا بمنزلة ملفات مقايضة بين الجانبين، يحاول كل طرف منهما تحقيق مكاسب على حساب الطرف الآخر، وهو ما يحول دون الاستفادة التامة من أنشطة اللوبي التركي المرتبطة بالمنطقة العربية

[1]– من أوباما إلى ترامب... تعرف على أجندة وتحركات اللوبي التركي في واشنطن خلال 10 سنوات، نون بوست، (2021/02/20)، تاريخ زيارة الرابط: (2023/05/28)، في: https://cutt.ly/9PsEjq9

الخاتمة

خاتمة:

من خلال ما تم التطرق إليه في ثنايا هذه الدراسة نستنتج أن جماعات الضغط تمارس دورا مهما في عملية صنع السياسات الأمريكية من خلال التأثير في عملية رسم تلك السياسة وتنفيذها والرقابة عليها، وتلجأ في سبيل ذلك الى توظيف العديد من الوسائل والآليات من خلال دورها في التأثير على المؤسسات الرسمية في النظام السياسي الأمريكي.

ولعل الدور الذي تلعبه جماعات الضغط والمصالح في النظام السياسي الامريكي يبدو واضحا من خلال كون الولايات المتحدة الامريكية دولة تمارس ديمقراطية تمتد بعمق في طبيعة نظامها السياسي، مما خلق تعددية جماعات المصالح الأمريكية بشكل جعل منها كيانات متعددة تمارس دورا متعاظماً في التأثير على السياسة الامريكية داخليا وخارجيا حسب الاهتمامات التي توجه كل منها، وتعد الجماعات المؤيدة لإسرائيل في الولايات المتحدة أحد أهم جماعات الضغط وأكثرها نفوذا من حيث القدرة التنظيمية الموارد المالية، والعضوية الفاعلة.

فجماعات الضغط تمكنت بما تمثله من مؤسسات ومراكز قوى داخل المؤسسات السياسية والاقتصادية والاعلامية والدينية والاستخبارية والعسكرية من أن تصبح المحرك الفاعل في مجريات السياسة الأمريكية خاصة اتجاه منطقة الخليج وهذا خدمة لمصالحها بالمنطقة وما لمنطقة الشرق الأوسط من أهمية جيواستراتيجية خاصة للكيان الصهيوني نظرا لطبيعة الموقع المحاذي لها، هذا ما جعلها توجه القرار الأمريكي إلى شن حروب بالمنطقة وهو ما تم بالفعل من خلال حرب الخليج الثالث أو ما يسمى حرب العراق.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة مراجع:

أولا: الكتب

- إدريس دلكر وأحمد وافي، النظرية للدولة والنظام السياسي في ظل دستور 1989، المؤسسة الجزائرية للطباعة، مصر، 1992
- الأمين شريط، الوجيز في القانون الدستوري والمؤسسات السياسية المقارنة، ط7، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2011
- بلال أمين زين الدين، الاحزاب السياسية من منظور الديمقراطية المعاصرة: دراسة مقارنة، ط1، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2011
- تشالز كيجليو ويوجني يتكوف، السياسة الخارجية الأمريكية ومصادرها الداخلية: رؤى وشواهد، ترجمة المشروع القومي للترجمة، المجلس الأعلى للثقافة، ط1، القاهرة، 2004
- ثامر كامل الخزرجي، العلاقات السياسية الدولية: واستراتيجية إدارة الأزمات، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، 2009
- جان مينو، الجماعات الضاغطة، ترجمة بهيج شعبان، ط3، بيروت: منشورات عويدات، 1983
- جميل مطر وآخرون، صناعة الكراهية في العلاقات العربية-الأمريكية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية
- جوزيف ناي، المنازعات الدولية: مقدمة للنظرية والتاريخ، ترجمة: أحمد أمين الجمل ومجدي كامل، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، ط1، القاهرة، 1997
- حسن أبشر الطيب، الدولة العصرية دولة مؤسسات، القاهرة: الدار الثقافية، 2000
- خلف الجراد، أبعاد الاستهداف الأمريكي، دمشق: دار الفكر، ط1، 2003
- دانية الخطيب، اللوبي الخليجي -العربي في أمريكا: بين الطموح والواقع، ترجمة محمد شيا، سلسلة أطروحات الدكتوراه، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2016
- رجب عبد الحميد، مبادئ العلوم السياسية، دار الكتاب الجامعي، لبنان، ط1، 2016
- سالم بول: الولايات المتحدة الأمريكية والعولمة (معالم الهيمنة في مطلع القرن الحادي والعشرين)، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية تحرير أسامة أمين الخولي، ط3، بيروت

- ستيفن والت، جون ميرشايمر، اللوبي الإسرائيلي والسياسة الخارجية الأمريكية، ترجمة: أنطوان باسيل، شركة المطبوعات للنشر والتوزيع، بيروت، ط2، 2009
- سعاد الشرقاوي، النظم السياسية في العالم المعاصر، دار النهضة العربية، مصر، 2007
- سمير مرقس، رسالة في الأصولية البروتيستانتية والسياسة الخارجية الأمريكية، القاهرة، مكتبة الشروق،2001
- شاهر إسماعيل الشاهر، الدولة في التحليل السياسي المقارن، دار الإعصار العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2017.
- عامر هاشم عوادة، دور المؤسسة الرئاسية في صنع الاستراتيجية الأمريكية الشاملة بعد الحرب الباردة، سلسلة أطروحات الدكتوراه، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، 2001
- عبد العزيز محمد ربيع صنع السياسة الأمريكية والعرب، منشورات دار الكرمل، عمان، 1990
- عبد العظيم رمضاني، الاجتياح العراقي للكويت في الميزان التاريخي، الزهراء للإعلام العربي، القاهرة، ط1، 1990م
- عصام الدبس، النظم السياسية: أسس التنظيم السياسي، عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2010
- علي غربي وإسماعيل قبرة العرب وأمريكا بين التطوير والتطويع، الجزائر، 2004
- علي محمد شميش، العلوم السياسية، بنغازي ليبيا: المؤسسة العربية للعلوم والثقافة، 2008
- عمار بوحوش: دليل البحث في المنهجية وكتابة الرسائل الجامعية، المؤسسة الوطنية للكتاب، ط2، الجزائر
- عمار بوحوش: مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث، ديوان المطبوعات الجامعية، ط8، 2016، الجزائر
- فيليب برو، علم الاجتماع السياسي، ترجمة محمد عرب صاصيلا، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان، 1998
- قحطان أحمد الحمداني، المدخل الى العلوم السياسية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2012

- قحطان أحمد سليمان الحمداني، الأساس في العلوم السياسية، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، الأردن، 2004
- ماجد الزاملي، جماعات الضغط وتأثيرها في رسم السياسة العامة للدولة، صحيفة المثقف، (د.ت)
- ماجد عرسان الكيلاني، صناعة القرار الأمريكي، عمان: دار الفرقان للنشر والتوزيع، 2005
- ماجدة عودة الله أبو جاموس، الاستراتيجية الأمريكية في منطقة الخليج العربي للفترة ما بين 1970-2004، عمان، 2005.
- محمد أبو ضيف باش خليل، جماعات الضغط وتأثيرها على القرارات الإدارية والدولية: ماهيتها أنواعها، عوامل تكوينها، مشروعيتها، أهميتها، دار الجامعة الجديدة، القاهرة، 2008
- محمد الأطرش وآخرون، العرب وتحديات النظام العالمي، سلسلة كتب المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1999
- محمد السيد سليم، تطور السياسة الدولية في القرنين التاسع عشر والعشرين، دار الأمين للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، 2002، مصر
- محمد حسن هيكل، حرب الخليج والفكر العربي (دراسة نقدية)، دار الشروق، ط1، 1993م
- محمد على القوزي، العلاقات الدولية في التاريخ الحديث والمعاصر، دار النهضة العربية، بيروت، 2002
- محمد مراد، السياسة الأمريكية تجاه الوطن العربي، ط1، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2009
- محمود وهيب السيد: أزمة احتلال العراق للكويت (المحددات، التفاعلات، النتائج)، دار النهضة العربية، القاهرة، 1995.
- مركز دراسات الشرق الأوسط، الحرب الأمريكية على ما يسمى الإرهاب الحرب على العراق (2003)
- ميشال مان موسوعة العلوم الاجتماعية تر: عادل مختار وسعد عبد العزيز مصلوح مصر: دار المعرفة الجامعية، 1999

– ناجي عبد النور، المدخل إلى علم السياسة، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007
– ناظم عبد الواحد الجاسور، تأثير الخلافات الأمريكية الأوروبية على قضايا الأمة العربية حقيقة ما بعد الحرب الباردة، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2007
– نورتن فريش، ستيفنز ريشارد، الفكر السياسي الأمريكي تر هشام عبد الله، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط1، 1991
– هادي قيسيس، السياسة الخارجية الأمريكية بين مدرستين الواقعية والمحافظية الجديدة، الدار العربية للعلوم، ط1، بيروت، 2008
– هشام محمود الاقداحي، اللوبي وجماعات الضغط السياسي: صراع المصالح والنفوذ والمال، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2012
– هوارد بينمان، الجهاز السياسي الامريكي ترجمة د. وايت ابراهيم بلا، مكتبة الوعي العربي، القاهرة، 1962
–رنا أبي ظاهر الاستخبارات الأمريكية منذ التأسيس والعصر الحديث، الدار العربية للعلوم، بيروت، ط1، 1992

ثانيا: الدوريات المجلات العلمية

– أشرف سعد العيسوي، أمن الخليج... تحديات ومخاطر جديدة، القاهرة، مؤسسة الأهرام للنشر والدراسات، السياسة الدولية، العدد 171، جانفي 2008
– باسل أحمد البياتي، "دور الرئيس والكونغرس في السياسة الخارجية"، قضايا سياسية، ع1، 2001
– بدون مؤلف "من يصنع السياسة الأمريكية تجاه الغرب"، البصيرة، ع7، 2004
– حافظ نادر المشهد الاقتصادي في الولايات المتحدة وتداعياته على سياستها الخارجية"، مجلة المستقبل العربي، عدد 306، مجلد 27، 2002 بيروت
– حسام الدين بوعيسي، مصالح الدول العظمى تشعل نار المنطقة العربية باسم الديمقراطية، مجلة فكر ومجتمع، الجزائر، العدد 22، أكتوبر 2014
– حسام الدين بوعيسى، مصالح الدول العظمى تشعل نار المنطقة العربية باسم الديمقراطية، مجلة فكر ومجتمع، العدد22، أكتوبر 2014، الجزائر
– حسن حمدان العلكيم، التحديات التي تواجه الوطن العربي في القرن الحادي والعشرين، المجلة العربية للعلوم السياسية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد 19، 2008

– داليا طه، واشنطن بوست: بندر بن سلطان من بيزنس السلاح إلى رئاسة الاستخبارات السعودية، صحيفة روز اليوسف، 2012/07/25
– دانية الخطيب، اللوبي العربي في الولايات المتحدة: عوامل الفشل والنجاح، مركز دراسات الوحدة العربية، مجلد 38، عدد 440، 2015
– دانية الخطيب، كيف يمكن للعرب إنشاء جماعة ضغط (لوبي)؟، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، رقم 12، 2016
– سعيد رفعت، التحركات العربية: سياسات ثابتة أم خطوات عابرة، القاهرة، مطبعة جامعة الدول العربية، شؤون عربية، بيروت، العدد 144، 2010
– صالح عوض، هل انتهى الدلال الأمريكي لإسرائيل، مراصد، جريدة الشروق، يومية جزائرية 4688، 26 مارس 2015.
– عبد الكريم شكاكطة، سياسات أوبك النفطية ضمن الأحداث الدولية ما بين 2000 الى 2014، مجلة فكر ومجتمع، العدد 22، الجزائر، أكتوبر 2014
– عبد المنعم المشاط، الخليج العربي في الاستراتيجية العالمية، القاهرة، مؤسسة الأهرام للنشر والدراسات، السياسة الدولية، العدد 171، جانفي 2008
– عبد المنعم المشاط، الخليج العربي في الاستراتيجية العالمية، مؤسسة الأهرام للنشر والدراسات السياسة الدولية، القاهرة، العدد 171، جانفي 2008
– كريم كشاكش، جماعات الضغط وأثرها على الأنظمة السياسية المعاصرة، مجلة مؤتة للبحوث والدراسات، العدد 05، 1992
– محمد أحمد، الغزو الأمريكي البريطاني للعراق عام 2003 (بحث في الأسباب والنتائج)، مجلة جامعة دمشق، المجلد20، العدد (3–4)، 2003
– محمد قدري سعيد المحددات الدفاعية لصفقات السلاح الأمريكية في الشرق الأوسط، القاهرة، مؤسسة الأهرام للنشر والدراسات، السياسة الدولية، العدد 170 أكتوبر 2007
– مدين علي، جديد استراتيجية الولايات المتحدة في الشرق الأوسط، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، دراسات استراتيجية، العدد 21، 2007
– مهداوي عبد القادر، دور الجماعات والقوى الضاغطة لتوجيه سياسة البرلمان، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي حول التطوير البرلمان في الدول المغاربية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، د.ت.

ثالثا: البحوث الجامعية

- سهام مراكشي، اللوبي الصهيوني وتأثيره في السياسة الخارجية الأمريكية وأثره على القضية الفلسطينية-AIPAC-نموذجاً، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2015

- محمد الزين ميلاس، مجلس التعاون الخليجي في ظل العولمة، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية نوقشت بجامعة الجزائر 3 فيفري 2014

- مصطفى صايج، السياسة الأمريكية تجاه الحركات الإسلامية: التركيز على إدارة جورج ولكر بوش 2000-2008، أطروحة دكتوراه في العلاقات الدولية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006-2007

- منار الشويرجي، الكونغرس الأمريكي المؤسسة المنسية عربيا أطروحة دكتوراه، معهد الدراسات الاستراتيجية بالأهرام، جامعة القاهرة، 2001

- هالة ابو بكر سعودي سياسة الولايات المتحدة تجاه الأمم المتحدة 1990-2004، أطروحة دكتوراه، معهد العلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2005

- سلام على أحمد المشهداني صنع القرار السياسي في الولايات المتحدة، أطروحة ماجستير، معهد العلوم السياسية، الأكاديمية العربية المفتوحة، الدنمارك، 2013

رابعا: المواقع الإلكترونية

-Julian Pecquet, Washington lobbyists continue to cash in on dispute between Qatar and UAE, Middle East Eye, (16/09/2020), in: https://cutt.ly/OPmRBVA

-Mitchell Bard, The Pro-Israel & Pro-Arab Lobbies, Jewish Virtual Library, in: https://cutt.ly/ASMkNQj

- Ragip Soylu, Turkish lobby in the US hits record high in campaign donations, Daily Sabah, (24/12/2015), in: https://cutt.ly/9PUy1xV

- أحمد جمال، العلاقات العامة وحدها لا تكفي لتحسين صورة العرب، مجلة العرب، مجلة إلكترونية على الرابط: https://cutt.ly/LIba3Z4

- اللوبيات السياسية المؤثرة في أمريكا، المنتدى العربي للدفاع والتسليح، (2020/05/30)، في: https://cutt.us/sOtdx

- رائد قدورة، جماعات الضغط وصناعة القرار الأمريكي ... «أيباك» ذراع إسرائيل في أمريكا، ساسة بوست، (2016/03/26)، في: https://cutt.ly/il1QtmP
- سلسبيل سعيد، جماعات الضغط ودورها في رسم السياسة الأمريكية تجاه الشرق الأوسط، مجلة أوراق سياسية، مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات، (2022-11-04)، في: file://fikercenter.html
- سهير الشربيني، نفوذ اللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة وانعكاسه على السياسة الأمريكية، المركز العربي للبحوث والدراسات، (2018/10/19)، في: http://www.acrseg.org/40970
- على خطى «أيباك»... «سابراك» محاولة السعودية لتأسيس لوبي في واشنطن، نون بوست، (2021/01/25)، في: https://cutt.ly/fPmWfFk
- قاسم عز الدين، المصالح و"اللوبيات" في صناعة القرار الأميركي، الميادين نت، (2016/11/07)، في: https://cutt.ly/xPu4C2J
- قراءة في تأثير اللوبي الصهيوني في الانتخابات الأميركية، الجزيرة نت، (2004/12/19)، في: https://cutt.ly/LIb72dy
- كابوس هجمات سبتمبر... كيف خسر اللوبي السعودي أكبر معاركه في واشنطن؟، نون بوست، (2021/01/31)، في: https://cutt.ly/dAuDDHJ
- كيف يتحرك اللوبي التركي في واشنطن؟ وثائق 5 شركات ضغط سياسي تجيب، نون بوست، (2021/02/02)، في: https://cutt.ly/mAqQE2r
- كيف يتحرك اللوبي التركي في واشنطن؟ وثائق 5 شركات ضغط سياسي تجيب، نون بوست، (2021/02/02)، في: https://cutt.ly/mAqQE2r
- مالك العولمي، "الاستراتيجية الأمريكية وموقعها من السياسة الخارجية الأمريكية" على الرابط: <http://digital.usa.org.eg/articales.aspx?serialb
- مروان فرزات، صراع "اللوبيات" في أمريكا... مقارنة بين اللوبي الإسرائيلي والإيراني واللوبيات العربية، جريدة عنب بلدي، (2016/01/24)، في: https://cutt.ly/7Ibkyhw
- مروان فرزات، صراع "اللوبيات" في أمريكا... مقارنة بين اللوبي الإسرائيلي والإيراني واللوبيات العربية، جريدة عنب بلدي، (2016/01/24)، ي: https://cutt.ly/7Ibkyhw

- من أحداث سبتمبر لمقتل خاشقجي... شركة اللوبيات التي لمّعت السعودية رغم كلّ شيء، نون بوست، (2021/01/28)، في: https://cutt.ly/5AuyJ1o
- من أوباما إلى ترامب... تعرف على أجندة وتحركات اللوبي التركي في واشنطن خلال 10 سنوات، نون بوست، (2021/02/20)، في: https://cutt.ly/9PsEjq9

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
شكر التقدير	
مقدمة	1
الفصل الأول: الإطار النظري لجماعات الضغط والسياسة الخارجية الأمريكية	
المبحث الأول: ماهية جماعات الضغط	10
المطلب الأول: مفهوم جماعات الضغط وخصائصها	10
الفرع الأول: مفهوم جماعات الضغط	10
الفرع الثاني: خصائص جماعات الضغط	12
المطلب الثاني: أنواع جماعات الضغط ووظائفها	13
الفرع الأول: أنواع جماعات الضغط	13
الفرع الثاني: وظائف جماعات الضغط	16
المطلب الثالث: وسائل جماعات الضغط وتقييمها	17
الفرع الأول: وسائل جماعات الضغط	17
الفرع الثاني: تقييم جماعات الضغط	20
المبحث الثاني: السياسة الخارجية الأمريكية	22
المطلب الأول: تطور تاريخي للسياسة الخارجية الأمريكية	22
الفرع الأول: لمحة تاريخية عن السياسة الخارجية الأمريكية	22
الفرع الثاني: محددات السياسة الخارجية الأمريكية وأهدافها	28
المطلب الثاني: عناصر صنع السياسة الخارجية الأمريكية	31
الفرع الأول: العوامل الرسمية	31
الفرع الثاني: العوامل غير الرسمية	36
الفصل الثاني: أهمية منطقة الخليج في السياسة الخارجية الأمريكية	
المبحث الأول: أهمية منطقة الشرق الأوسط في الاستراتيجية الأمريكية	42
المطلب الأول: الأهمية السياسية لمنطقة الشرق الأوسط في السياسة الخارجية الأمريكية	42
الفرع الأول: الأهمية الاستراتيجية.	42

الفرع الثاني: الأهمية السياسية	43
المطلب الثاني: الأهمية العسكرية لمنطقة الشرق الأوسط في السياسة الخارجية الأمريكية	47
الفرع الأول: المظلة الأمريكية والتعاون الاستخباراتي	47
الفرع الثاني: التواجد الأمريكي في منطقة الخليج والعراق	49
الفرع الثالث: أمن الكيان الصهيوني وربطه بامتداد الأمن القومي الأمريكي	50
المطلب الثالث: الأهمية الاقتصادية للشرق الأوسط في السياسة الخارجية الأمريكية	51
الفرع الأول: دعم الاقتصاد الأمريكي	51
الفرع الثاني: سيطرة الشركات الأمريكية	52
الفرع الثالث: الأرصدة المالية الخليجية	53
المبحث الثاني: الاستراتيجية الأمريكية في حرب الخليج الثالثة (غزو العراق)	54
المطلب الأول: تغيرات المنظومة الدولية وتأثيرها على السياسة الأمريكية اتجاه العراق	54
المطلب الثاني: البنية الفوضوية للنظام الدولي في ظل المأزق الأمني وسياسة أمريكا في العراق.	56
المطلب الثالث: القوة الأمريكية الصلبة المهيمنة ومصالحها التوسعية في العراق	59
الفصل الثالث: آليات وأدوات جماعات الضغط في توجيه السياسة الأمريكية تجاه حرب الخليج الثالثة	
المبحث الأول: آليات وأدوات جماعات ضغط الكيان الصهيوني	65
أولا– اللجنة الإسرائيلية الأمريكية للشؤون العامة "إيباك"	67
ثانيا– مراكز الفكر **(Think Tanks)**	70
ثالثا– المؤسسات الإعلامية	71
رابعا– النقابات والاتحادات	71
المبحث الثاني: آليات وأدوات جماعات الضغط الخليجية	72
أولا–اللوبي السعودي	73
ثانيا– اللوبي الإماراتي	77
المبحث الثالث: آليات وأدوات جماعات الضغط التركية والإيرانية	80
خاتمة	86
قائمة المراجع	88
فهرس المحتويات	97

ملخص:

تعد جماعات الضغط من أهم المؤسسات غير الرسمية التي تمارس دورا مؤثرا في عملية صنع وتوجيه القرار السياسي الخارجي الأمريكي بغض النظر عن طبيعة النظام السياسي السائدة، استنادا لكونها تعبر عن مطالب ومصالح محددة على درجة عالية من التخصص، وهي بذلك تعمد في إطار علاقتها بالسياسة العامة الى المساهمة في عملية صنعها.

ويبرز الدور المؤثر لجماعات الضغط والمصالح في عملية صنع القرار السياسي الخارجي في الولايات المتحدة الامريكية عن طريق التأثير في السلطتين التنفيذية والتشريعية، إذ تسعى هذه الجماعات إلى التأثير على عملية صنع القرار الخارجي للدفع باتجاه تبني سياسات معينة تتفق مع مصالحهم، فضلا عن التخلي عن بعض السياسات أو المواقف الخارجية التي قد تؤثر بصورة سلبية على مصالح هذه الجماعات، وقد ظهر تأثيرها جليا في حرب الخليج الثالثة من خلال الضغط على صناع القرار السياسي الأمريكي للقيام بهاته الحرب خدمة لمصالحها بالمنطقة.

كلمات مفتاحية: النظام السياسي، السياسة الخارجية الأمريكية، جماعات الضغط، حرب الخليج.

Summary:

Lobbying is one of the most important informal institutions to play an influential role in the process of making and directing American foreign political decision-making regardless of the prevailing nature of the political system, based on the fact that it expresses specific demands and interests of a high degree of specialization, thereby contributing as part of its policy relationship to the process of making them

The influential role of lobbying and interest groups in US foreign political decision-making is highlighted by influencing the executive and legislative branches These groups seek to influence external decision-making to advance the adoption of specific policies consistent with their interests, as well as the abandonment of certain external policies or attitudes that may adversely affect these groups' interests Its impact was evident in the third Gulf War by pressuring American political decision makers to do so in the interests of the region

Keywords: political system, American foreign policy, lobbyists, Gulf War.